المصارف

مجلة فصلية يصدرها اتحاد مصارف الكويت - العدد 166 سبتمبر 2021

محافظ بنك الكويت المركزي

ضمن أفضل محافظي البنوك المركزية في العالم

جاسم مصطفى بودي:

خطة استراتيجية ترتكز على الاستثمار في الحلول التكنولوجية الشاملة

البنك الأهلي المتحد:

تعيين جهاد الحميضي في منصب الرئيس التنفيذي

بنك وربة WARBA BANK
بنك بوبيان Boubyan Bank
بيت التمويل الكويتي Kuwait Finance House
بنك برقان BURGAN BANK
الصناعي IBK
KIB
البنك الأهلي المتحد ahli united bank
الأهلي ABK
بنك الخليج GULF BANK
التجاري Al-Tijari
الوطني NBK
ICBC
بنك مسقط BankMuscat
مصرف الراجحي Al Rajhi Bank
المشرق mashreq
بنك الدوحة DOHA BANK
QNB
citi
بنك أبوظبي الأول FAB First Abu Dhabi Bank
HSBC
BNP PARIBAS The bank for a changing world
بنك البحرين والكويت BBK

EDITORIAL BOARD

رئيس التحرير
الدكتور/حمد الحساوي

مدير التحرير بالوكالة
فجر القناعي

مساعد مدير التحرير بالوكالة
عبدالوهاب طارق

الهيئة الاستشارية
أ. عامر التميمي
د. صادق أبل
د. سعادة الشامي
طارق الصالح
هبه عيتاني

التصميم والإخراج الفني
محمد الحاج

العنوان:
دولة الكويت - برج التجارية الدور 24 -شارع السور - مدينة الكويت
هاتف: 22208090 فاكس: 22208099
ص.ب 21141 الصفاة الرمز البريدي 13072 دولة الكويت

التوزيع والإعلانات:
masarefadv@kba.com.kw
هاتف: 22208090 فاكس: 22208099

المراسلات باسم رئيس التحرير
masaref@kba.com.kw
هاتف: 22208090
فاكس: 22208099

المقالات والبحوث المنشورة
في المجلة تعبر عن آراء أصحابها.

تصدر عن
اتحاد مصارف الكويت
Kuwait Banking Association

BLACK
الخدمات المصرفية
المميزة من KIB.

KIB
BLACK

COVER MAGAZINE

30 لقاء العدد
لقاء خاص مع رئيس مجلس الإدارة في بنك الخليج جاسم مصطفى بودي:
نكرس مكانتنا الريادية في الكويت كبنك المستقبل ليرقى لتطلعات جيل الشباب

6
افتتاحية الدكتور/ حمد الحساوي
مشاريع المستقبل.. والقطاع الخاص

8
دولة الكويت تهدي مملكة البحرين
مسكوكة احتفاء بالذكرى الأربعين لتأسيس مجلس التعاون لدولة الخليج العربي

10
محافظ بنك الكويت المركزي ضمن أفضل محافظي البنوك المركزية في العالم

12
نتائج البنوك في النصف الأول
تعكس قوة في عبور الأزمات

البنك الأهلي المتحد:
تعيين جهاد سعود الحميضي في منصب الرئيس التنفيذي

الجدعان: الإصلاحات الاقتصادية والمالية مكنت المملكة من التصدي لآثار الجائحة

«محمد بن راشد»: منح 90 يوماً فرصة لتحسين الخدمات الرقمية.. وتقييم الجهات الأسوأ بعدها لاتخاذ قرار بشأنها

حوار خاص مع عاهد العيسى
المدير التنفيذي لمنتجات تمويل وتأجير السيارات في بيت التمويل الكويتي

بقلم- رئيس التحرير الدكتور/حمد الحساوي

مشاريع المستقبل.. والقطاع الخاص

في طريقنا للعودة إلى الحياة الطبيعية ونحن على بعد خطوات معدودة من عبور أزمة «جائحة كورونا»، كشفت غالبية حكومات دول مجلس التعاون الخليجي عن خطط ومبادرات طموحة لتنفيذ مشاريع عملاقة ذات أهداف تنموية واقتصادية واضحة المعالم، تشير خطوطها العريضة الى ظهور استراتيجيات جديدة للتنمية الاقتصادية وتعزيز الأداء الحكومي، لعلّ أهمها العمل على توثيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تؤكد على ان القطاع الخاص سيلعب دوراً أكبر في المستقبل إذا ما تم توفير بيئة استثمارية مستقرة مدعومة بعوامل تحفيزية في المدى المتوسط.

وفي الكويت، وضعت الحكومة خريطة طريق للإسراع في تنفيذ 18 مشروعاً من المشروعات التنموية الكبرى، نأمل ان تقود البلاد نحو حقبة اقتصادية جديدة مبنية على منهجية الشراكة مع القطاع الخاص صاحب الخبرة الواسعة والانجازات الراسخة في مجالات متعددة، والمشهود له محلياً وإقليمياً ودولياً، ليكون شريكاً فاعلاً في التنمية ومساهماً أساسياً في تحقيق رؤية 2035، خصوصاً ان الشراكة بين القطاعين العام والخاص كانت ولا تزال حجر زاوية لتطور اقتصادات الدول وتنفيذ مشاريع ناجحة تَعِدُ بعوائد مرتفعة للمستثمرين على المدى الطويل وتزيد جاذبية الاستثمار الأجنبي. وبالفعل، لقد أثبتت الشراكة بين القطاعين العام والخاص مراراً وتكراراً، في كل من الاقتصادات النامية والمتطورة على حد سواء، أنها تصنع فروقات كبيرة وتحولات إيجابية وجذرية في الاقتصاد، وتضفي قيمة كبيرة على مستوى معيشة الشعوب وازدهارها، فضلاً عن أهميتها في معالجة واحدة من أكثر المشاكل التي تؤرق الحكومات وهي «خلق الوظائف» لأجيال المستقبل، وهنا تبرز أهمية تعظيم دور القطاع الخاص المنتج والقادر على مؤازرة الحكومة في العمل الدؤوب والابتكار لتحقيق أهدافها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولنا في الكويت تجارب مشرّفة في هذا المجال تتجلى بأهمية دور القطاع المصرفي في دعم عجلة النشاط الاقتصادي سواء عبر تمويل المشروعات التي توفر فرص عمل للمواطنين وتسهم في النمو الاقتصادي المحلي، أو عن طريق خلق وظائف جديدة ومباشرة للخريجين، اذ يعد القطاع المصرفي أحد أهم القطاعات الأساسية في الاقتصاد وأكبر موظف للعمالة الوطنية في القطاع الخاص، ويمثل حلقة اتصال موثوقة مع العالم الخارجي، باعتبار قوته ومتانته وتطوره معياراً للحكم على سلامة الاقتصاد وقدرته على استقطاب رؤوس أموال محلية ودولية.

ورغم كثرة المعوقات والتحديات التي قد تعترض بعض المشاريع أو تؤخر تنفيذها لأسباب مختلفة منها شح السيولة، الا ان تكريس نهج الشراكة مع القطاع الخاص فيما يخص التنمية الاقتصادية، سيُسهم دون أدنى شك في تذليل العقبات وإيجاد الحلول الناجعة لبلوغ أهدافنا المنشودة. ●

Dr. Hamad Al-Hasawi

دولة الكويت تهدي مملكة البحرين مسكوكة احتفاء بالذكرى الأربعين لتأسيس مجلس التعاون لدولة الخليج العربي

استقبل عاهل مملكة البحرين الشقيقة جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل حيث نقل لجلالته تحيات حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح وسمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظهما الله ورعاهما وتمنياتهما لجلالته بموفور الصحة ولمملكة البحرين الشقيقة وشعبها بمزيد من التقدم والازدهار كما حمله جلالته تحياته لحضرة صاحب السمو امير البلاد وسمو ولي العهد حفظهما الله ورعاهما ولدولة الكويت وشعبها بمزيد من التطور والنماء.

كما أهدى إلى جلالته مسكوكة تذكارية خاصة أصدرها بنك الكويت المركزي احتفاء بالذكرى الأربعين لتأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتقديرا للدور الإيجابي الذي يقوم به المجلس وجهوده في تحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة رغم الظروف التي هيمنت على الإقليم طيلة العقود الماضية وتخليدا لدور القادة المؤسسين ورؤيتهم التي أطلقت أنجح تجارب العمل العربي والإقليمي المشترك.

ويحمل تصميم المسكوكة على وجهه الأمامي الصورة التاريخية التي التقطت لقادة دول المجلس الست عند تأسيسه في عام 1981 يعلوها الرقم الدال على عدد السنوات منذ التأسيس محاطا بعنوان المسكوكة باللغة العربية وسنتي التأسيس والإصدار كما حمل التصميم عبارة «خليجنا واحد وشعبنا واحد» فيما حمل الوجه الآخر للمسكوكة شعار المجلس الذي يتألف من شكل سداسي يحيط بخريطة لدول المجلس تعلوه عبارة «بسم الله الرحمن الرحيم» وفي أسفله اسم المنظمة إضافة إلى عنوان المسكوكة باللغة الإنجليزية كما يحمل الشعار الرسمي لبنك الكويت المركزي والقيمة الرمزية للمسكوكة.

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن المسكوكة مصنوعة من الذهب الخالص وفق المواصفات القياسية العالمية بقطر «55 ملم» وبوزن «5،72 غراما». ●

المصدر: وكالة (كونا)

GLOBAL FINANCE

للعام الرابع على التوالي..
وفق تقييم مجلة غلوبال فاينانس

محافظ بنك الكويت المركزي ضمن أفضل محافظي البنوك المركزية في العالم

حل محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل ضمن قائمة أفضل محافظي بنوك مركزية على مستوى العالم لعام 2021، وذلك للعام الرابع على التوالي وفق تقييم مجلة «غلوبال فاينانس» العالمية المتخصصة في المجالات المصرفية والمالية، وفق ما ذكرته وكالة الأنباء الكويتية.

ونشرت مجلة «غلوبال فاينانس» على موقعها الإلكتروني عددها لشهر سبتمبر، متضمناً تقييمها السنوي لعشرة محافظين في التصنيف «إيه» والذي ضم إلى جانب الهاشل كلاً من روبرتو كابمس نيتو من البرازيل وديميتار راديف «بلغاريا» وتيف ماكلم «كندا» وماريو مارسيل كليل «تشيلي» وجي يانغ «الصين» وطارق عامر «مصر» إضافة إلى كريستين لاغارد «الاتحاد الأوروبي» وعبد اللطيف جوهري «المغرب».

وتصدر مجلة «غلوبال فاينانس» المتخصصة بالقطاع المصرفي العالمي منذ عام 1994، تقييماً سنوياً لأفضل محافظي البنوك المركزية لما يزيد على 94 دولة مستندة على عدد من المعايير، من بينها النجاح في السيطرة على التضخم وتحقيق أهداف الاستقرار والنمو الاقتصادي، إلى جانب استقرار العملة الوطنية وإدارة أسعار الفائدة، إضافة إلى تقييم دول المحافظين في التقارير التي تصدرها مؤسسات التصنيف الائتماني وصندوق النقد الدولي حول سلامة القطاع المصرفي. ●

نتائج البنوك في النصف الأول تعكس قوة في عبور الأزمات

عكست نتائج أعمال البنوك الكويتية في النصف الأول من العام الحالي قوتها في التعامل مع الأزمات المفاجئة والتحديات الناجمة عن تداعياتها، ونجحت في تسجيل أرباح صافية بقيمة 385.4 مليون دينار بنمو 75 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، لتؤكد تعافي القطاع المصرفي من تداعيات أزمة كورونا، بدعم من الرقابة الحصيفة لبنك الكويت المركزي.

وعلى وقع ارتفاع الأرباح وانحسار ضغوط الجائحة،كان لافتاً تراجع المخصصات خلال فترة النصف الأول من 2021 بنسبة اقتربت من 30% لتبلغ نحو 374 مليون دينار في اشارة على ارتفاع كفاءة إدارة المخاطر وتراجع نسبة القروض المتعثرة أو غير المنتظمة، مما ينعكس ايجاباً على قوة ميزانيات البنوك.

وتشير التوقعات إلى أن أرقام أرباح القطاع المصرفي ستأخذ مساراً تصاعدياً بنهاية العام الحالي، على وقع فتح الأنشطة وعودة الحياة الى طبيعتها تدريجياً مع التقدم الكبير في حملة التطعيمات، والمساعي الرامية نحو تنشيط حركة المشاريع التنموية في البلاد وصولاً إلى مرحلة الإنتعاش الإقتصادي.

وعلى خطٍ موازي، انسحب أداء البنوك القوي منذ بداية العام على سوق الكويت للأوراق المالية، إذ حققت البورصة ارتفاعات قياسية حتى نهاية أغسطس الماضي، وبلغت مكاسب مؤشر السوق الأول الذي يضم معظم أسهم القطاع المصرفي 23 في المئة ،في حين حقق مؤشر السوق العام ارتفاعاً بنسبة 23 في المئة، أما القيمة السوقية للبورصة فقد صعدت 22.3% منذ بداية العام لتتجاوز مستوى الـ 40 مليار دينار.

وفيما يلي ملخص نتائج أعمال البنوك عن فترة النصف الأول من 2021:

«الوطني»: 160.8 مليون دينار أرباحاً صافية بنمو 44.7%

حقق بنك الكويت الوطني في النصف الأول من 2021 أرباحاً صافية بقيمة 160.8 مليون دينار، بنمو بلغت نسبته 44.7 في المئة مقارنة بالفترة المماثلة من 2020.

كما سجل البنك صافي ربح في الربع الثاني من العام والمنتهي في 30 يونيو الماضي بواقع 76.5 مليون دينار بنمو على أساس سنوي نسبته 128.8 في المئة.

ونمت الموجودات الإجمالية كما في نهاية يونيو 2021 بواقع 6.4 في المئة على أساس سنوي، لتبلغ 31.6 مليار دينار. كما بلغت القروض والتسليفات الإجمالية 18.5 مليار دينار مرتفعة بنسبة 5.3 في المئة على أساس سنوي. وبلغ إجمالي حقوق المساهمين 3.34 مليارات دينار بارتفاع بلغت نسبته 8.6 في المئة على أساس سنوي.

وقال رئيس مجلس إدارة البنك ناصر مساعد الساير: «حقق الوطني نتائج مالية قوية في النصف الأول من 2021، رغم استمرار التحديات والاضطرابات التي تفرضها جائحة كورونا على البيئة التشغيلية والاقتصاد العالمي».

وأوضح الساير أن أداء «الوطني» يواصل الانتعاش التدريجي في 2021، بفضل نموذج أعماله المتنوع، إضافة إلى النهج الحصيف في إدارة المخاطر.

وأكّد الساير أن البنك يتمتع بميزانية عمومية قوية وامتلاكه لقاعدة رأسمال متينة ومستقرة، وهو ما يدعم تلبية احتياجات عملائه المتنامية، وتحقيق أفضل العوائد لمساهميه، مشيراً إلى أنه واصل خلال 2021 الاستثمار المدروس في موظفيه وقدراته وتقنياته الرقمية، وذلك لتأمين نموه المستقبلي.

وذكر: «بالإضافة إلى الأداء المالي القوي الذي تحقق خلال النصف الأول، فإن البنك واصل كذلك العمل على الوفاء بالتزاماته تجاه المساهمة في تعزيز التنمية المستدامة، وجعل معايير الحوكمة البيئية والمجتمعية أساساً لمناقشات البنك مع عملائه، واعتبار الاستدامة جزءًا لا يتجزأ من ثقافته المؤسسية».

ناصر مساعد الساير
رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني

وأبدى الساير تفاؤلاً حيال التوقعات المستقبلية للبيئة التشغيلية في الكويت خلال النصف الثاني من العام، في ظل تكثيف جهود توزيع اللقاحات، ورفع بعض القيود المفروضة على التنقل، وهو ما من شأنه أن يعطي مزيدا من الثقة لمناخ الأعمال، ويمنح زخماً إضافياً لأداء النشاط الاقتصادي، هذا إلى جانب الدعم الذي سيوفره ارتفاع أسعار النفط لميزانية الكويت.

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام جاسم الصقر: «واصلنا في النصف الأول من 2021، تحقيق نتائج قوية عبر كل قطاعات أعمالنا، رغم استمرار حالة عدم اليقين التي شهدناها منذ بداية العام، مع ظهور السلالات المتحورة وعودة جزئية لعمليات الإغلاق وفرض بعض القيود على الأنشطة التجارية». ●

19.1 مليون دينار أرباح «التجاري» في النصف الأول

الشيخ/ أحمد الدعيج الصباح
رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي

حقق البنك التجاري الكويتي أرباحاً تشغيلية بقيمة 44.8 مليون دينار وأرباحاً صافية قدرها 19.1 مليوناً في النصف الأول من العام الحالي مقارنة بالأرباح التشغيلية التي بلغت 42.3 مليوناً والأرباح الصافية بمبلغ 1.2 مليون دينار عن نفس الفترة من العام الماضي. وترجع الزيادة الكبيرة بمقدار 17.9 مليون دينار في الأرباح الصافية بصورة أساسية إلى انخفاض المخصصات المحددة خلال الفترة الحالية.

وقال رئيس مجلس إدارة البنك الشيخ أحمد الدعيج أنه على الرغم من الاضطرابات المستمرة جراء تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19) والتأثيرات اللاحقة للموجة الثانية من الوباء، فإن «التجاري» تمكن من تحقيق خطوات إيجابية على صعيد معدلات الأداء، ونجح أيضاً في المحافظة على مكانته الراسخة بما يؤكد متانة مركزه المالي في مواجهة حالة عدم اليقين والضبابية التي تسيطر على المشهد في المستقبل المنظور. وأضاف الدعيج أن البنك سوف يواصل سياسته الحصيفة والمتحفظة في بناء قاعدة مخصصات لأي خسائر غير متوقعة، وأنه قام، اتباعاً لمبدأ الحيطة والحذر، بتجنيب مبلغ 25.8 مليون دينار كمخصصات احترازية إضافية خلال الفترة الحالية ليصل إجمالي المخصصات الاحترازية المتاحة لدى البنك إلى 131.4 مليون دينار كما في 30 يونيو 2021 ما يمثل 5.9 في المئة من إجمالي محفظة القروض، مما يجعل البنك مهيئاً لامتصاص أي صدمات مستقبلية.

وأضاف أن مصرفنا سوف يبني على هذا النجاح ويواصل مبادراته لتحديث الأنظمة وتطبيق الحلول التقنية المبتكرة، مؤكداً أن المبادرات المتعلقة بالخدمات المصرفية للأفراد والشركات وخدمات الدعم والمساندة لتطوير وتعزيز منتجات وخدمات الخزينة هي أمثلة معدودة على الحلول التكنولوجية والرقمية النوعية التي يعمل البنك على تطبيقها. وتضمنت أهم المؤشرات المالية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2021 على ارتفاع الأرباح الصافية بنسبة 15 ضعفاً لتصل إلى 19.1 مليون دينار للنصف الأول من عام 2021 مقارنة بمبلغ 1.2 مليون دينار للنصف الأول من عام 2020.

وارتفعت الإيرادات التشغيلية بنسبة 5.9 في المئة لتصل إلى 44.8 مليون دينار للنصف الأول من عام 2021 مقارنة بمبلغ 42.3 مليوناً للنصف الأول من عام 2020. وانخفضت التكاليف إلى الإيرادات لتصل إلى 30.1 للنصف الأول من عام 2021 مقارنة بنسبة 31.3 للنصف الأول من عام 2020.

وارتفع الدخل من الرسوم والعمولات بنسبة 9.4 في المئة ليصل إلى 18.7 مليون دينار للنصف الأول من عام 2021 مقارنة بمبلغ 17.1 مليوناً للنصف الأول من عام 2020. ●

16.5 مليون دينار أرباح «الخليج» بنمو 40%

جاسم مصطفى بودي
رئيس مجلس إدارة بنك الخليج

أعلن بنك الخليج نتائجه المالية للنصف الأول المنتهي في 30 يونيو 2021، مسجلاً صافي ربح بلغ 16.5 مليون دينار بزيادة نسبتها 40 في المئة (4.8 ملايين دينار) مقارنة مع صافي ربح بلغ 11.8 مليوناً في النصف الأول من سنة 2020. وأضاف البنك أنه سجل أرباحاً تشغيلية بواقع 43.1 مليون دينار، وقام بتجنيب مخصصات بقيمة 25.8 مليوناً للوصول إلى صافي ربح بواقع 16.5 مليوناً.

وجاء التحسن في صافي الربح مدفوعاً بشكل أساسي بالارتفاع في صافي إيرادات الفوائد بنسبة 6.5 في المئة أو 4.0 مليون دينار، ويعزى ذلك إلى هبوط مصروفات الفوائد. ومقارنة بتاريخ 31 ديسمبر 2020، ارتفع إجمالي الموجودات بواقع 2.9 في المئة إلى 6.3 مليارات دينار، كما ارتفعت القروض والسلف المقدمة إلى العملاء بنسبة 4.1 في المئة إلى 4.6 مليارات، وازدادت حقوق المساهمين بنسبة 0.8 في المئة إلى 643 مليون دينار. وحافظت نسب رأس المال الرقابي للبنك على قوتها، إذ بلغت نسبة الشريحة الأولى 14.30 في المئة أي أعلى بواقع 480 نقطة أساس من الحد الأدنى الرقابي البالغة نسبته 9.5 في المئة، وبلغ معدل كفاية رأس المال 16.59 في المئة أي أعلى بواقع 509 نقاط أساس من الحد الأدنى الرقابي البالغة نسبته 11.5 في المئة.

وصرح جاسم مصطفى بودي، رئيس مجلس إدارة بنك الخليج، قائلاً: يسرني أن أعلن أن بنك الخليج قد حافظ على أدائه القوي في عام 2021، مسجلاً صافي ربح بلغ 16.5 مليون دينار خلال النصف الأول من السنة. وتشهد هذه النتائج على سياسات بنك الخليج السليمة وممارسات الإدارة الحصيفة، إضافة إلى استراتيجية البنك المبنية على تعظيم القيمة لمساهمينا. ومع المضي قدماً نحو المستقبل، سيواصل البنك التركيز على المحاور الأساسية على النحو التالي:

• تعزيز نمو شريحة الخدمات المصرفية للشركات من خلال تقديم مجموعة واسعة من المنتجات والتركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

• زيادة حصتنا السوقية في جانب الخدمات المصرفية للأفراد من خلال استهداف شريحة العملاء الشباب وأصحاب الثروات.

• اختتام عملية التحول الرقمي لمصرفنا لتعزيز كفاءتنا وقدرتنا التنافسية».

وعلق أنطوان ضاهر، الرئيس التنفيذي لبنك الخليج على مركز رأس المال للبنك وفق المتطلبات الرقابية وعلى إصدار السندات بالقول: إنه على الرغم من التحديات المستمرة التي نواجهها جراء جائحة كورونا، فقد تمكن البنك من استرداد السندات المساندة للشريحة الثانية القائمة والبالغة قيمتها 100 مليون دينار، وإصدار سندات جديدة مساندة للشريحة الثانية بقيمة 50 مليون دينار، التي تجاوزت حد الاكتتاب. ●

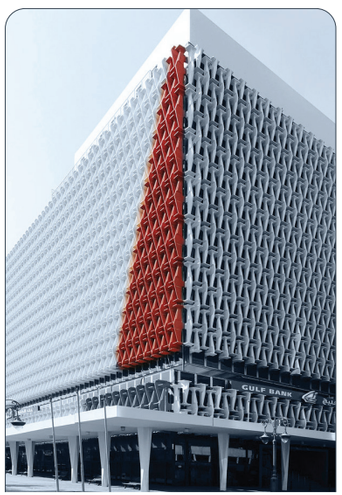

15.1 مليون دينار أرباح «الأهلي» في 6 أشهر

البورصة حققت مكاسب قوية والقيمة السوقية تجاوزت 40 مليار دينار

أعلن البنك الأهلي الكويتي اليوم عن تحقيق صافي ربح بمبلغ 15.1 مليون دك للنصف الأول من عام 2021، مقارنة بخسارة بلغت 4.6 مليون دك عن ذات الفترة من عام 2020، مما يعد نقطة تحول كبيرة في الأداء.

ويعزى هذا التحسن في الأداء إلى ارتفاع الأرباح التشغيلية للمجموعة من 36.4 مليون دك لتصل إلى 40.3 مليون دك مقارنة بذات الفترة من العام الماضي، كما يعزى إلى انخفاض تكلفة التمويل وانخفاض المخصصات من 37.8 مليون دك في عام 2020 إلى 22.2 مليون دك في النصف الأول من عام 2021.

وارتفع إجمالي الموجودات بنسبة 2% ليصل إلى 4.8 مليار دك مقارنة بذات الفترة من العام الماضي، في حين نمت ودائع العملاء بنسبة 4% لتصل إلى 3.3 مليار دك. وما تزال الميزانية العمومية للبنك في وضع جيد مع وجود معدلات قوية لرأس المال والسيولة وتغطية كبيرة للقروض المتعثرة. وبلغت نسبة القروض المتعثرة 2.2% في حين بلغت نسبة تغطيتها 286%. وبلغ معدل كفاية رأس المال 17.6%، بينما بلغت حقوق المساهمين 509 مليون دك.

وتعليقاً على النتائج، صرح السيد/ طلال محمد رضا بهبهاني، رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي الكويتي: «سعداء بأدائنا في النصف الأول من هذا العام. ويبرز ذلك في التقدم الذي أحرزه البنك مقارنة بالربع نفسه من العام الماضي. وسنواصل الاستثمار في موظفينا، والالتزام باستراتيجيتنا، والعمل الجاد لضمان تحقيق نتائج مستدامة طويلة الأجل لمساهمينا».

طلال محمد رضا بهبهاني
رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي الكويتي

وفي معرض تعقيبه على هذه النتائج القوية، صرح السيد/ جورج ريشاني، الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأهلي الكويتي قائلاً: «إن هذا الأداء القوي لأمر مشجع للغاية، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التحديات التي واجهها البنك على مدار الثمانية عشر شهرًا الماضية. ونحن حالياً بصدد العودة إلى الحياة الطبيعية والعمل بشكل معتاد في الكويت، ولاشك أن قدرتنا على الإعلان عن زيادة صافي أرباحنا تؤكد القوة الأساسية لنموذج أعمالنا ومرونة حركتنا في تنفيذ خططنا كمؤسسة مالية. ومن بين العديد من مؤشرات الأداء البارزة للنصف الأول من هذا العام، الأداء المربح للبنك الأهلي الكويتي – مصر وفروعنا في الإمارات العربية المتحدة، وانخفاض تكلفة الأموال وانخفاض نسبة القروض المتعثرة لدينا». ●

«الأهلي المتحد» حقق 18 مليون دينار أرباحاً

د. أنور علي المضف
رئيس مجلس إدارة بنك الأهلي المتحد

أعلن البنك الأهلي المتحد نتائج أعماله خلال النصف الأول من عام 2021، وبلغت أرباحه 18 مليون دينار عن فترة الـ6 أشهر الأولى من عام 2021 بما يزيد على أرباح الفترة نفسها من العام الماضي التي بلغت 17.7 مليون دينار، بنسبة ارتفاع تبلغ 2 بالمئة. وحقق البنك إجمالي موجودات بقيمه 4.44 مليارات دينار بنهاية النصف الأول من عام 2021 – (4.37 مليارات دينار كما في نهاية ديسمبر 2020)، كما نما صافي محفظة التمويل ليصل إلى 3.17 مليارات في النصف الأول من العام الحالي، مرتفعة بنسبة بلغت 2 بالمئة عن نفس الفترة من العام الماضي حين بلغت 3.10 مليارات.

كذلك ارتفعت ودائع العملاء في النصف الأول من العام الحالي لتصل إلى 3.07 مليارات دينار بنسبة ارتفاع قدرها 10 بالمئة عن عام 2020، حيث بلغت آنذاك 2.79 مليار. (بلغ رصيد محفظة التمويل ورصيد ودائع العملاء 3.11، و3.01 مليارات على الترتيب بنهاية ديسمبر 2020).

وبلغ معدل كفاية رأس المال 20.02 بالمئة كما في 2021/06/30، متجاوزاً معدل 11 بالمئة المقرر حالياً من قبل بنك الكويت المركزي، ومحتفظاً بهامش يسمح بالاستمرار في تحقيق أهداف البنك المحددة بالخطة من التوسع في التمويل وخدمات العملاء والعمليات. وذلك بعد أن أتم البنك بنجاح عملية إصدار وتسعير صكوك مضاربة غير قابلة للتحويل إلى أسهم ضمن الشريحة الأولى الإضافية من رأس المال بقيمة 600 مليون دولار.

وأفاد رئيس مجلس الإدارة د. أنور المضف، بأنه على الرغم من مؤشرات التعافي، فإن استمرار عدم اليقين المتعلق بجائحه covid-19، المتمثلة في أي تحور محتمل للفيروس وما قد ينجم عنه من تشديد الإجراءات الاحترازية، ومدي امتداد تأثيرها، قد دفع البنك لمواصلة سياسته المتحفظة في إدارة مختلف المخاطر، بدعم رصيد المخصصات لمواجهة أي انخفاض محتمل في جودة الأصول، إضافة إلي اتخاذ الإجراءات اللازمة كافة لحماية موظفيه وعملائه.

من جهتها، قالت الرئيسة التنفيذية لـ «الأهلي المتحد» جهاد الحميضي: «تمكن البنك من الحفاظ على زخم أدائه المالي وعملياته التشغيلية، متخطيا بذلك التبعات التي فرضها انتشار الجائحة بأقل الأضرار، ونجاحه في تحويل التحديات إلى فرص نمو في مختلف مجالات عمل البنك، وذلك من خلال الدراسة الدقيقة لمتطلبات السوق، مع حرصنا على تقديم خدمات وحلول مصرفية متطورة تلبي احتياجات عملائنا من الأفراد والمؤسسات على السواء، ضمن إجراءات ومعاملات مرنة وسلسة تلبّي تطلعاتهم». ●

«KIB» يحقق 2.2 مليون دينار أرباحاً في النصف الأول

أرقام القطاع المصرفي تشير الى مسار تصاعدي في 2021 و2022

الشيخ/ محمد الجراح الصباح
رئيس مجلس إدارة «KIB»

حقق بنك الكويت الدولي (KIB) إيرادات تشغيلية بمبلغ 34 مليون دينار في النصف الأول 2021 مقارنة بنحو 29 مليوناً للفترة نفسها من العام الماضي، بنسبة نمو 16 في المئة، مما يعكس المركز المالي المستقر للبنك خلال الفترة المذكورة. ويواصل البنك سعيه نحو تعزيز مكانته التنافسية في القطاع المصرفي والمالي، مع المحافظة على نمو مؤشراته وثبات عوائده المالية، ذلك بجانب تعزيز مركزه المالي ومكانته في أسواق رأس المال، وذلك من خلال التزامه بتطوير وتوسيع نطاق أنشطته التمويلية على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي أيضاً.

وعليه فقد حقق «KIB» صافي أرباح عائدة لمساهميه بمبلغ 2.2 مليون دينار في فترة الستة الأشهر الأولى من 2021، مقارنة بمبلغ 103 آلاف دينار للفترة نفسها من العام الماضي.

وصرح رئيس مجلس إدارة «KIB»، الشيخ محمد الجراح، بأن النتائج المالية للبنك قد أظهرت نمو أصوله بنسبة 5 في المئة وصولاً إلى 2.9 مليار دينار تقريبا مقارنة بنحو 2.7 مليار، كما في نهاية يونيو من عام 2020، إذ جاءت هذه الزيادة نتيجة نمو حجم محفظة التمويل بنحو 160 مليون دينار تقريبا، وصولاً إلى 2.1 مليار دينار مقارنة مع 1.9 مليار كما في 30 يونيو 2020، محققة بذلك نمواً بنسبة 8 في المئة.

من جانبه، قال نائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي في «KIB»، رائد جواد بوخمسين: «قد سجل البنك خلال الربع الثاني من عام 2021 نمواً ملحوظاً في مركزه المالي، حيث ارتفع إجمالي الأصول وصولا إلى 2.9 مليار دينار تقريبا في نهاية الربع الثاني 2021. من ناحية أخرى سجلت نسب التوزيعات على حسابات المودعين عوائد سنوية جيدة بنهاية الربع الثاني من هذا العام، مما يعكس نجاح البنك في تحقيق نتائج مالية جيدة». وذكر بوخمسين أن صكوك البنك ساهمت في تعزيز قاعدة تمويلاته طويلة الأجل وزيادة نسب رأس المال وفقاً لمعايير «بازل 3» مما انعكس على نسبة معدل معيار كفاية رأس المال ليبلغ 20.53 في المئة متجاوزاً بذلك الحد الأدنى للمستويات المطلوبة من الجهات الرقابية المتمثلة في بنك الكويت المركزي. وقامت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني بمنح صكوك KIB تصنيفاً ائتمانياً طويل الأجل (Long-term) عند «A-»، ومنح التصنيف الائتماني طويل-قصير الأجل عند «A+/F1» لبرنامج الصكوك الخاص بالبنك. ●

24 مليون دينار أرباح «برقان» بنمو 6%

ماجد عيسى العجيل
رئيس مجلس الإدارة لمجموعة بنك برقان

أعلن بنك برقان نتائجه المالية للربع الثاني المنتهي في 30 يونيو 2021 مسجلاً إيرادات بقيمة 64.2 مليون دينار في الربع الثاني من عام 2021 مقارنة بـ 47.2 مليوناً في نفس الفترة من عام 2020، بارتفاع بنسبة 36 في المئة مقارنة بالربع الأول من العام نفسه.

وتعود هذه النتائج الإيجابية المهمة لنمو الإيرادات من غير الفوائد من 14.7 مليون دينار في الربع الثاني من 2020 إلى 28.8 مليون دينار في نفس الفترة من 2021.

وارتفع صافي دخل الفوائد في برقان إلى 35.4 مليون دينار في الربع الثاني من 2021 مقابل 32.5 مليوناً في الربع الثاني 2020، بزيادة قدرها 9 في المئة على أساس سنوي. كما تحسن هامش الفائدة الصافي بمقدار 30 نقطة أساس على أساس سنوي ليصل إلى 2.4 في المئة.

وارتفعت الأرباح التشغيلية بنسبة 67 في المئة على أساس سنوي إلى 39.9 مليون دينار في الربع الثاني من عام 2021 وبقيت المخصصات في مستوى مرتفع بقيمة 18.6 مليون دينار في الربع الثاني من 2021. كما ارتفع صافي دخل بنك برقان من 5.5 ملايين دينار في الربع الثاني من عام 2020 إلى 19.0 مليوناً في الربع الثاني من 2021، بزيادة قدرها 244 في المئة على أساس سنوي.

وتحسنت جودة أصول برقان في الربع الثاني من 2021، مع انخفاض نسبة القروض المتعثرة بمقدار 30 نقطة أساس على أساس سنوي لتصل إلى 4.5 في المئة، وارتفعت نسبة تغطية القروض المتعثرة من 186 في المئة في الربع الثاني من عام 2020 إلى 193 في المئة في نفس الفترة من 2021.

كما حافظ برقان على مركز سيولة نقدية قوي للغاية بنسبة تغطية سيولة بلغت 133.4 في المئة (مقابل الحد الأدنى التنظيمي 80 في المئة) وصافي نسبة تمويل مستقر 102.4 في المئة (مقارنة بالحد الأدنى التنظيمي 80 في المئة).

وصرّح ماجد عيسى العجيل، رئيس مجلس الإدارة لمجموعة بنك برقان، قائلاً «نحن متفائلون جداً بتسارع حملة التطعيم لمكافحة انتشار فيروس كورونا ونأمل أن نصل إلى المناعة المجتمعية قريباً لما سيوفره ذلك من فرص متنامية ومبتكرة لتحسين الأداء وتعزيز رضا العملاء.

وقال العجيل: نسعى في بنك برقان أيضاً إلى دعم استمرار النمو وضمان الاستدامة في عملياتنا المالية لتعزيز مكانتنا كلاعب رئيسي في القطاع المصرفي، ونشعر بالرضا عن أدائنا في الربع الثاني الذي كان مدفوعاً بزخم قوي أدّى إلى زيادة أرباحنا مما يعكس دعم مساهمينا وولاء عملائنا، فضلاً عن تفاني الإدارة والموظفين في سعينا لتحقيق نتائج ممتازة. ●

102.2 مليون دينار أرباح «بيتك» بزيادة 79.5%

حمد عبدالمحسن المرزوق
رئيس مجلس الإدارة في بيت التمويل الكويتي «بيتك»

قال رئيس مجلس الإدارة في بيت التمويل الكويتي (بيتك)، حمد عبدالمحسن المرزوق، إن «بيتك» حقق صافي أرباح للمساهمين للنصف الأول من عام 2021، قدرها 102.2 مليون دينار، بنسبة نمو 79.5 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. وبلغت ربحية السهم 12.21 فلسا للنصف الأول من عام 2021 بنسبة نمو 79.3 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

وبلغ صافي إيرادات التمويل 291.8 مليون دينار بنسبة انخفاض بلغت 1.3 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. وكذلك استقر إجمالي مصروفات التشغيل للنصف الأول من عام 2021 ليبلغ 152.1 مليون دينار عند نفس المستوى للفترة المقارنة. وبلغ صافي إيرادات التشغيل 248.0 مليون دينار للنصف الأول من عام 2021، بنسبة انخفاض بلغت 7.3 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق متأثراً بالانخفاض في إيرادات الاستثمار مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. وارتفع رصيد مديني التمويل للنصف الأول من عام 2021 ليصل إلى 11.1 مليار دينار، بزيادة قدرها 338.8 مليونا، وبنسبة زيادة 3.2 في المئة عن نهاية عام 2020. كما بلغ رصيد الاستثمار في الصكوك للنصف الأول من عام 2021 مبلغ 2.7 مليار دينار، وبنسبة نمو 0.2 في المئة عن نهاية العام الماضي. وبلغ رصيد إجمالي الموجودات 21.5 مليار دينار في نهاية النصف الأول من عام 2021، بزيادة قدرها 44.5 مليونا، وبنسبة 0.2 في المئة عن نهاية عام 2020.

وأشار المرزوق إلى أن المؤشرات المالية الايجابية في النصف الأول من عام 2021، بما في ذلك النمو في معدلات الربحية، وأرصدة مديني التمويل، تعكس الملاءة والقوة المالية لـ «بيتك»، وتؤكد كفاءة الأداء التشغيلي وكفاءة نموذج أعمال البنك وما شهده من تحسينات ملموسة في التحول الرقمي والمبادرات الاستراتيجية المختلفة.

وأوضح أن مؤشرات ونسب السيولة في «بيتك» حافظت على معدلات أعلى من المطلوب رقابيا، وكذلك انخفض معدل التمويلات غير المنتظمة وارتفعت نسب تغطيتها، وتحسنت جودة الأصول، وكفاءة رأس المال التي تؤكد متانة القاعدة الرأسمالية لـ «بيتك»، وبكل تأكيد القدرة العالية على التعامل مع الظروف الاستثنائية وتقلبات الأسواق، والخبرة الكبيرة في إدارة المخاطر.

وأشاد بنجاح عملية إصدار صكوك مضاربة للشريحة الأولى من رأس المال بقيمة 750 مليون دولار، مبينا ان الاصدار تاريخي ويعتبر الأكبر من حيث الحجم على مستوى الكويت، إذ بلغ حجم الطلبات على الاصدار نحو 3 أضعاف الحجم المستهدف، متجاوزا ملياري دولار. ●

21.5 مليون دينار أرباح «بوبيان» بنمو 25%

عادل عبدالوهاب الماجد
رئيس اتحاد مصارف الكويت ونائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة «بنك بوبيان»

أعلن بنك بوبيان تحقيقه أرباحا تشغيلية في النصف الأول من العام الحالي تجاوزت 50 مليون دينار، مع استمرار البنك في تجنيب مخصصات بقيمة 28 مليونا، محققاً ربحاً صافياً بلغ 21.5 مليونا، بزيادة 25 في المئة عن العام الماضي، وبلغت ربحية السهم 6 فلوس. وقال نائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لمجموعة «بوبيان» عادل الماجد: «بحمد الله استطعنا الاستمرار في تحقيق مستويات جيدة من الأرباح التشغيلية والصافية، على الرغم من استمرار تداعيات جائحة كوفيد 19، التي لا تزال تؤثر على مختلف القطاعات ومن بينها القطاع المصرفي»، مضيفاً: «رغم ما نمر به من ظروف استثنائية فإن بوبيان أكد قدرته على التعامل مع الأزمة، ومواصلة تقديم أعلى مستويات الخدمة للعملاء، مع تحقيق أعلى مستويات المرونة في تطويع خدماتنا ومنتجاتنا عبر مختلف الوسائل الرقمية لتسهيل حياة عملائنا».

إجراءات «المركزي» لمواجهة عزلت دور البنوك في الاقتصاد الوطني

وأشار الماجد، الذي يرأس مجلس إدارة بنك لندن والشرق الأوسط، إلى أن «إعلان الأرباح تزامن مع إعلاننا إطلاق Nomo Bank كأول بنك رقمي إسلامي عالمي من لندن، من خلال بنك لندن والشرق الأوسط (BLME)، الذي يتخذ من المملكة المتحدة مقرا له، والذي يعتبر جزءا من مجموعة بنك بوبيان، والذي سيعمل وفقا لقوانين سلطات الرقابة المالية البريطانية».

وتابع: «يمثل البنك الجديد تطبيقا عمليا لاستراتيجية بوبيان في التوسع خارجيا، بعد تأكيد مكانتنا محليا وامتدادا لخططه للتوسع في الخدمات المصرفية الرقمية»، معربا عن أمله بعودة القطاعات الاقتصادية في الكويت للعمل بصورة طبيعية، في ظل الجهود التي تبذلها الدولة بمختلف مؤسساتها من أجل تطعيم الأغلبية العظمى من سكان الكويت مواطنين ووافدين، حتى يمكن فتح جميع القطاعات، ومن ثم العودة تدريجيا للحياة الطبيعية.

واستعرض أبرز الأرقام التي حققها البنك خلال النصف الأول، حيث بلغ إجمالي ودائع العملاء 5.4 مليارات دينار بنسبة نمو 15 في المئة، بينما بلغت محفظة التمويل 5.2 مليارات، بنسبة نمو 12 في المئة، وبلغت الإيرادات التشغيلية 92.6 مليونا بنسبة نمو 17 في المئة، أما على مستوى الحصص السوقية فقد ارتفعت حصة البنك من التمويل المحلي بصفة عامة إلى حوالي 10.7 في المئة، بينما ارتفعت حصته من تمويل الأفراد إلى حوالي 13.4 في المئة. ●

6.1 ملايين دينار أرباح «وربة» بنمو 140.7%

شهدت قفزة كبيرة في صافي الأرباح.. وتراجع ملحوظ في إجمالي المخصصات

عبدالوهاب عبدالله الحوطي
رئيس مجلس إدارة «وربة»

أعلن بنك وربة نتائج أعماله للنصف الأول من عام 2021، محققاً صافي ربح بلغ 6.1 ملايين دينار بنسبة نمو 140.7 في المئة على أساس سنوي، وبلغت ربحية السهم 2.28 فلس.

وقال البنك إن إجمالي أصول البنك كما في 30 يونيو 2021 نمت بواقع 2 في المئة مقارنة برصيد 31 ديسمبر 2020 لتبلغ 3.6 مليارات دينار، فيما بلغ إجمالي محفظة التمويل 2.5 مليار دينار، كما بلغ إجمالي حسابات المودعين 2.3 مليار بنهاية النصف الأول من العام الحالي.

وبلغ صافي إيرادات التشغيل 40.3 مليون دينار بنمو 53.6 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وإضافة إلى ذلك تخطى معدل كفاية رأس المال الحد الأدنى المطلوب من الجهات الرقابية، مما يؤكد على متانة المركز المالي للبنك.

وقال رئيس مجلس إدارة «وربة» عبدالوهاب الحوطي، في تصريح بهذه المناسبة، «شهدت نتائج البنك نمواً جيداً، إذ حقق أرباحاً صافية بقيمة 6.1 ملايين دينار، على الرغم من استمرار تداعيات جائحة كورونا، ويبرهن ذلك ما يتمتع به البنك من نموذج أعمال، وأسس مالية صلبة، تدعمها استراتيجية حصيفة واستباقية، في تنويع مصادر الدخل، والتحول الرقمي».

وأكد الحوطي قدرة البنك على تلبية احتياجات وطموحات عملائه، من خلال تقديم الخدمات المصرفية المتميزة، ومساعدتهم على تخطي تلك الظروف الاستثنائية، عن طريق توفير خدمات التمويل والاستشارات، التي تعكس ما يتمتع به «وربة» من إمكانات هائلة، وكوادر متميزة، وخبرات ممتدة، دائماً نجحت في اكتساب وترسيخ ثقة العملاء.

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي في البنك شاهين الغانم: «نفخر بتسجيل أرباح فصلية متتالية رغم استمرار تداعيات الجائحة بالتزامن مع نجاحنا في الاحتفاظ بمؤشرات صلابة مالية، ورسملة، وجودة أصول قوية، مما يضمن استدامة النمو المستقبلي، ويزيد من قدرتنا على تلبية احتياجات عملائنا». ●

د. سعادة الشامي نائباً لرئيس مجلس الوزراء في لبنان

تتقدم أسرة مجلة المصارف بأحر التهاني والتبريكات من الدكتور سعادة الشامي كبير الإقتصاديين في بنك الكويت الوطني وعضو الهيئة الإستشارية في مجلة المصارف، لتعيينه في منصب نائب رئيس مجلس الوزراء في الحكومة اللبنانية الجديدة، وتتنمى له التوفيق والسداد في خدمة وطنه والنجاح في تنفيذ المهام الموكلة إليه.

شغل الدكتور سعادة الشامي مناصب رفيعة عدة كان آخرها مساعد مدير في دائرة الشرق الأوسط ووسط آسيا لدى صندوق النقد الدولي. وترأس مجموعات من الإقتصاديين من الدرجة الأولى وعمل في عدد كبير من البلدان في الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا وأوروبا.

في العام 2013، عاد إلى لبنان حيث شغل منصب أوّل أمين عام لهيئة الأسواق المالية، وفي عام 2018، انتقل إلى الكويت ليتبوأ مركز كبير الإقتصاديين لمجموعة بنك الكويت الوطني.

أشرف الشامي على عمل قسم البحوث الاقتصادية في بنك الكويت الوطني، وساهم في صياغة وتحضير الأبحاث الدورية التي تغطي مجالات متعددة مثل النمو، والتضخم، والمالية العامة، والتطورات النقدية، وميزان المدفوعات، بالإضافة إلى تغطية العديد من القطاعات مثل النفط والعقارات والإنفاق الاستهلاكي والمشاريع وغيرها. وكذلك صياغة وتحضير مقتطفات «الاقتصاد تحت المجهر Economics in Focus» التي تغطي مواضيع مختلفة ذات صلة بالمنطقة.

لمع اسم د. سعادة الشامي بين الشخصيات المرموقة على المستوى الاقتصادي في لبنان والمنطقة خلال السنوات الماضية، وبالإضافة لكونه دكتوراً في مجال الاقتصاد، يعتبر الشامي مهندس للحلول بالنسبة للانهيارات الاقتصادية بدءا من موريتانا وحتى لبنان مع المرور باليمن، وقد لاقى اهتماماً كبيراً في الفترات الماضية. ●

لقد أثرى الدكتور سعادة الشامي مجلة المصارف بالكثير من خبرته المتراكمة أثناء وجوده ضمن فريق الهيئة الاستشارية، وكان له دوراً كبيراً في تعزيز المحتوى الاقتصادي من مواضيع مصرفية ومقالات ودراسات اقتصادية وغيرها، وواكب عملية التحول الرقمي للمجلة، فهو الخبير في مجال الاقتصاد الكلي والسياسات المالية، وأمضى عشرين عاماً في صندوق النقد الدولي، حيث انصب تركيزه على صنع السياسات الاقتصادية، ووضع برامج واستراتيجيات الإصلاح الاقتصادي والمالي للدول الأعضاء.

الجدعان: الإصلاحات الاقتصادية والمالية مكنت المملكة من التصدي لآثار الجائحة

أكد معالي وزير المالية محافظ البنك الإسلامي للتنمية عن المملكة العربية السعودية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان، أن المملكة أسهمت بشكل كبير في جهود التصدي لجائحة كورونا وآثارها على الدول والشعوب الإسلامية.

جاء ذلك خلال مشاركة معاليه في الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية المنعقدة أعمالها في عاصمة جمهورية أوزبكستان خلال الفترة من 26 - 27 محرم 1443هـ الموافق 3 - 4 سبتمبر 2021م.

وقدم الجدعان في كلمة ألقاها تهنئته للبلد المستضيف بمناسبة ذكرى الاستقلال متمنياً لهم دوام الازدهار والتطور، موضحاً أن المملكة أسهمت بشكل كبير بالتصدي لجائحة (كوفيد – 19) وآثارها على الدول والشعوب، من منطلق ثوابتها الراسخة في خدمة العمل الإنساني والتنموي لصالح الدول والشعوب الإسلامية، مؤكداً أن المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين -حفظهما الله- مستمرة في دعم مسيرة مجموعة البنك الإسلامي

محمد بن عبدالله الجدعان
معالي وزير المالية محافظ البنك الإسلامي للتنمية عن المملكة العربية السعودية

للتنمية لخدمة الشعوب الإسلامية، وأن مشاركتها في الزيادة السادسة لرأسمال البنك الإسلامي للتنمية تأتي تأكيداً لالتزام المملكة الدائم نحو المجموعة.

وأشار إلى أن ما يمر به العالم الإسلامي بشكل خاص من ظروف استثنائية نتيجة لآثار وتداعيات أزمة الجائحة يؤكد مدى الحاجة إلى تعزيز مستوى التعاون وتنسيق الجهود لمواجهة التحديات والتقلبات الاقتصادية والتنموية التي تواجه البلدان الإسلامية. كما يتطلب المزيد من الجهود لدعم الدول الأعضاء في توفير وتسريع عملية اللقاحات وتعزايز عملية التعافي الاقتصادي لما بعد الجائحة.

وتطرق معاليه إلى الإجراءات التي اتخذتها المملكة لمواجهة جائحة كورونا، مؤكداً أن الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي قامت بها المملكة في ظل رؤية 2030 أسهمت وبشكل كبير في تمكين المملكة من التصدي للآثار الناتجة عن الإجراءات الصحية، مضيفاً أن البنية التحتية الرقمية المتطورة التي تحظى بها المملكة أسهمت وبشكل مميز باستمرارية الأعمال والتعليم مع تطبيق الإجراءات الصحية.

وشدد على أهمية تعزيز مستوى التكامل بين مؤسسات المجموعة وأن تسير مؤسساتها وفق خطط وإستراتيجيات متوائمة ومتكاملة تسهم في تحقيق أهداف المجموعة الرئيسة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الإسلامية.

ورحب الجدعان بجهود البنك الإسلامي للتنمية الرامية لتحقيق أهدافه الإستراتيجية ومنها تعزيز مصادر الموارد للبنك من الأسواق

الخارجية، وتبني مفهوم الأسواق لخدمة التنمية مع التركيز على الاستفادة من الفرص التي توفرها الثورة الصناعية الرابعة.

واختتم معاليه كلمته، بالإشارة إلى مبادرات المملكة في مواجهة التحديات البيئية مثل مبادرة السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر، كما دعا البنك الإسلامي للتنمية إلى تعزيز الاستفادة مما يوفره مفهوم الاقتصاد الدائري للكربون، الذي تمت المصادقة عليه من قبل دول مجموعة العشرين خلال فترة رئاسة المملكة للمجموعة في العام 2020م.

يُشار إلى أن مجلس محافظي مجموعة البنك الإسلامي للتنمية يعقد اجتماعاته السنوية لمناقشة قضايا التنمية والمسائل المؤسسية لتوفر منصة مثالية لصناع القرار مناقشة التحديات واستكشاف الفرص المتاحة للدول الأعضاء. وخلال فترة الاجتماعات السنوية، تضم الندوات والأحداث الرئيسة أعضاء لجنة رفيعي المستوى من الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني.

كما يوفر برنامج الأحداث الجانبية منصة ديناميكية لمناقشة القضايا الاقتصادية والمالية والتنموية التي تهم البلدان الأعضاء في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وشركائها.

وركزت الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية الحالية بشكل أساسي على كيفية التعامل مع التحديات الحالية لأزمة جائحة (كوفيد19-)، وكيفية القدرة على استعادة الانتعاش الاقتصادي الشامل داخل البلدان الأعضاء وعلى المستوى العالمي. ●

المصدر: جريدة الرياض

«محمد بن راشد»: منح 90 يوماً فرصة لتحسين الخدمات الرقمية.. وتقييم الجهات الأسوأ بعدها لاتخاذ قرار بشأنها

أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، أن التقييم المستمر أساس لمنهجية التطوير المستمر التي تتبناها دولة الإمارات، وأن رأي المجتمع هو المقياس والمؤشر الحقيقي الذي تبنى عليه نتائج أي تقييم لأداء الحكومة الاتحادية، وكفاءة خدماتها، ووصولها إلى المتعاملين في أي وقت وأي مكان.

جاء ذلك، لدى اعتماد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نتائج تقييم أفضل وأسوأ خمس جهات حكومية اتحادية في الخدمات الرقمية، ضمن عملية تقييم شاملة وجه سموّه بإطلاقها في يونيو الماضي، لتشمل أكثر من 1300 خدمة رقمية تقدمها الوزارات والجهات الحكومية الاتحادية.

وقال سموه في تغريدة عبر «تويتر»: «الإخوة والأخوات.. وجهنا قبل 3 أشهر بتقييم الخدمات الرقمية للحكومة.. وبعد استطلاع رأي 55 ألف متعامل، حول رأيهم في خدمات 30 جهة حكومية.. نرفق لكم أفضل خمس جهات، وأسوأ خمس جهات في الحكومة.. ونعطي 90 يوماً فرصة لتحسين الخدمات، وسنعيد تقييم الجهات الأسوأ بعدها، لاتخاذ قرار بشأنها».

صاحب السمو الشيخ
محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس الدولة
رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي

وأضاف سموّه «تعودنا في حكومة دولة الإمارات على إشراك المجتمع في تقييم عمل الحكومة وأدائها، وإطلاعه على النتائج التي حققتها الجهات أياً كانت.. نؤمن أن مجتمعنا أفضل مقيّم لمستوى الحكومة وخدماتها.. وقد أكدنا منذ الدورة الأولى للتقييم الشامل، أن من لا يستطيع اللحاق بالركب، يمكنه إعطاء الفرصة للشباب الذين نؤمن بقدراتهم، ونثق في إمكاناتهم لنضخ دماءً جديدة في الجهات الحكومية، تمكنها من النجاح في سباق التميز، وتحدي الريادة».

وأكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، أن «الجهات التي حققت خدماتها الرقمية أفضل تقييم تستحق الإشادة، وننتظر منها المزيد، لتحقيق أهدافنا بأن تكون حكومة الإمارات الأفضل عالمياً في تقديم الخدمات.. نريد الوصول إلى 90%، نسبة رضا المتعاملين عن خدماتنا الحكومية الرقمية كافة، وواثقون بقدرة فريق عملنا الحكومي على تحقيق هذا الهدف بأعلى درجات الكفاءة، وفي أسرع وقت».

وأضاف سموه أن «الجهات التي لم تتمكن من الارتقاء بخدماتها الرقمية إلى المستوى المطلوب، ننتظر منها تعديل المسار، وتحقيق أفضل النتائج خلال 90 يوماً.. وجهنا الحكومة الرقمية بالإشراف على عملية تطوير الخدمات الرقمية، وسيتم إعادة تقييم خدمات هذه الجهات، بما يضمن

تحقيق هدفنا الأساسي بالتحول الرقمي الشامل للخدمات الحكومية».

وتصدرت وزارة الداخلية نتائج التقييم، متقدمة قائمة أفضل الجهات الحكومية في الخدمات الرقمية، وحلت بعدها الهيئة الاتحاديّة للهويّة والجنسيّة، ووزارة الخارجية والتعاون الدولي، ووزارة التغير المناخي والبيئة، ووزارة تنمية المجتمع.

أما قائمة أسوأ الجهات في الخدمات الرقمية، فضمت وزارة التربية والتعليم، والهيئة الاتحادية للضرائب، وهيئة الأوراق المالية والسلع، والهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية، ووزارة الطاقة والبنية التحتية.

واعتمدت عمليات التقييم على دراسات ميدانية، واستطلاعات رأي، شملت 55 ألف متعامل لحكومة دولة الإمارات، وتم إجراؤها على مدى ثلاثة أشهر، وركزت على أداء 30 جهة حكومية، تقدم أكثر من 1300 خدمة، عبر 58 قناة رقمية على مستوى الدولة. ●

المصدر: دبي - الإمارات اليوم

نائب رئيس الدولة

- وجّهنا قبل 3 أشهر بتقييم الخدمات الرقمية للحكومة.. واستطلعنا رأي 55 ألف متعامل حول رأيهم في خدمات 30 جهة حكومية.
- تعودنا في حكومة دولة الإمارات على إشراك المجتمع في تقييم عمل الحكومة وأدائها.
- الجهات التي حقّقت خدماتها الرقمية أفضل تقييم تستحق الإشادة وننتظر منها المزيد.
- نعطي 90 يوماً فرصة لتحسين الخدمات، سنعيد تقييم الجهات الأسوأ بعدها لاتخاذ قرار بشأنها.

خلال النصف الأول من 2021

ارتفاع المدفوعات غير النقدية في البحرين إلى 3.62 مليار دولار أميركي

أعلن مصرف البحرين المركزي عن ارتفاع حجم عمليات نقاط البيع والتجارة الالكترونية في البحرين بحوالي 65% في أغسطس وذلك على أساس سنوي، ليصل إلى ما يقارب 744 مليون دولار أميركي خلال الشهر، وذلك بعدما وصل إلى 3.62 مليار دولار أميركي في النصف الأول من 2021.

وقد تم إنجاز أكثر من 11.3 مليون عملية رقمية في البحرين الشهر الماضي تقدر قيمتها بـ 279.6 مليون دينار بحريني (743.7 مليون دولار أميركي) وذلك بحسب البيانات الجديدة الصادرة من مصرف البحرين المركزي، حيث ارتفعت المدفوعات التي تتم عبر عمليات التجارة الالكترونية ونقاط البيع بحوالي 50% وذلك في أغسطس 2021 بالمقارنة مع الشهر نفسه العام الماضي، كما وتشير البيانات إلى أن المدفوعات الرقمية بلغت أكثر من 53 مليون عملية في النصف الأول من 2021.

وتعكس هذه البيانات الاتجاه المتصاعد في دول مجلس التعاون الخليجية لزيادة الاعتماد على عمليات الدفع الالكترونية ومن خلال شبكة الانترنت، وذلك مع تسارع تحول الدول نحو تقليل اعتمادها على النقود المطبوعة تماشياً مع ظروف الجائحة.

وقد ساهمت عمليات الإغلاق العام الماضي في التحول الحاد للاعتماد على أنظمة المدفوعات الرقمية، حيث أعلنت محفظة البحرين الرقمية الوطنية «بنفيت باي» عن تحقيق زيادة بنسبة 785% في التحويلات عبر خدمة Fawri+ (وهي خدمة مدفوعات الكترونية يتم تقديمها تحت منظومة تحويل الأموال الكترونيا) إذ تجاوزت التحويلات 5 مليون دولار أميركي في 2020.

وأشار بحث أعده المجلس الأوروبي للمدفوعات إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا شهدت ما يقارب 139 مليار عملية فردية غير نقدية في 2022 وذلك بزيادة مقدارها 90 مليار بالمقارنة مع المعدلات التي تم تنفيذها في المنطقة قبل خمس سنوات مضت.

وتأتي البحرين في طليعة الدول الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الاعتماد على أنظمة الدفع غير النقدية وذلك بفضل ما تحظى به من تشريعات مبتكرة في مجال التكنولوجيا المالية، إذ تحتضن البحرين إحدى أكثر البنى التحتية الرقمية تطوراً على مستوى العالم وقد انطلقت منها العديد من الشركات الناشئة الرائدة التي تساهم في إحداث التغيير النوعي في البنية التحتية للمدفوعات الرقمية في المنطقة.

وفي تصريح للأنسة دلال بوحجي، المدير التنفيذي لاستقطاب الاستثمارات بمجلس التنمية الاقتصادية قالت فيه: «وقد تبنت دول مجلس التعاون الخليجية عمليات الدفع والصيرفة الالكترونية قبل حلول الجائحة، حيث توقعت البحرين تبني هذه الاتجاهات الآخذة في التسارع. وحققت المملكة سجلاً قياسياً في التفاعل السريع مع تبني التكنولوجيات المالية الصاعدة والتشريع المتواكب معها بمرونة، ويعتبر إحدى أبرز الأمثلة في هذا الصدد الإطار التشريعي المتقدم الذي يدعم العمليات المصرفية المفتوحة، حيث تتميز المملكة بتشريعاتها المبتكرة إلى جانب البنية التحتية المتقدمة التي جعلت منها في مقدمة الدول العاكفة على تطوير التكنولوجيات والحلول والبيئات الداعمة التي ستساهم في تشكيل مستقبل الاقتصاد الرقمي في المنطقة».

ومن المتوقع أن يكون للإصلاحات الخاصة بالخدمات المصرفية المفتوحة تداعيات واسعة على أعمال المدفوعات وذلك بحسب ما أشار إليه مسح حديث أجرته شركة «ماكينزي» ونُشر في 23 أغسطس، حيث بين المشاركون عندما سُئلوا في الاستطلاع عن الإجراء الذي تقوم به الحكومة أو الجهات التنظيمية والذي سيكون أكثر فاعلية في توجيه العملاء إلى المدفوعات الرقمية، فقد أوضح 27٪ من المشاركين بأنه سيكون للموافقة التشريعية على الخدمات المصرفية المفتوحة أعظم الأثر في تحقيق ذلك. وقد حققت البحرين في 2018 تطوراً نوعياً في قطاع الخدمات المالية، حينما أصدرت توجيهات للخدمات المصرفية المفتوحة، وتبعتها بإطار عمل مع مبادئ توجيهية حول مشاركة البيانات والحوكمة في عام 2020. ●

المصدر: ARABIAN BUSINESS

• لقاء خاص •

مع رئيس مجلس الإدارة
في بنك الخليج

جاسم مصطفى بودي: نكرس مكانتنا الريادية في الكويت كبنك المستقبل ليرقى لتطلعات جيل الشباب

كشف رئيس مجلس الادارة في بنك الخليج، جاسم مصطفى بودي ،عن ملامح استراتيجية البنك الجديدة لعام 2025 والتي تصب نحو تكريس مكانته الريادية في الكويت كبنك المستقبل، وذلك عن طريق توفير خدمات تتسم بالسهولة والابتكار لتسهيل حياة العملاء وتحقيق النمو المستدام.

وقال في حوار خاص مع مجلة المصارف، ان بنك الخليج حالياً في أقوى مراحله على الإطلاق وان جميع المتعاملين سيكونون على موعد مع تجربة مصرفية مميزة رقمياً مشيرا الى ان أحد أهم ركائز استراتيجية البنك الجديدة هو الاستثمار في الحلول التكنولوجية الشاملة. وأشار بودي الى ان البنك يعكف على تقديم حزمة من الخدمات والمنتجات المطورة لعملاء «الخليج»، عن طريق توطيد العلاقات معهم وتحسين الخدمة وزيادة الحصة السوقية للبنك مؤكداً الحرص على انتهاج السياسة المالية الحصيفة والإدارة المتحفظة، والتي بفضلها تمكن البنك من تحقيق مستويات ربحية متواصلة لسنوات مع الحفاظ على توزيع أرباح سنوية للمساهمين... وفيما يلي المزيد من التفاصيل:

ما ملامح الاستراتيجية الجديدة لبنك الخليج في ظل التحول الرقمي؟

بعد نجاح البنك في تحقيق أهدافه التشغيلية على عدة مستويات، وخلق قيمة متزايدة للمساهمين، بدأنا بإرساء استراتيجية جديدة لعام 2025 تصب نحو تكريس مكانتنا الريادية في الكويت كبنك المستقبل، وذلك عن طريق توفير خدمات تتسم بالسهولة والابتكار لتسهيل حياة العملاء وتحقيق النمو المستدام.

> **جميع المتعاملين مع بنك الخليج على موعد مع تجربة مصرفية مميزة رقمياً**

تنطلق استراتيجيتنا الجديدة على تقديم خدمة مصرفية غير مسبوقة للعملاء في الكويت، اعتمادًا على عمليات التحول الرقمي التي بدأنا بتطبيقها بالفعل، سواء على مستوى الخدمات المقدمة للعملاء، أو مستوى الأنظمة الداخلية التي نستخدمها في البنك. وأحد أهم ركائز هذه الاستراتيجية هو الاستثمار في الحلول التكنولوجية الشاملة، وهو ما سيكون ملموسًا لدى كل المتعاملين مع بنك الخليج.

وتنطلق استراتيجيتنا من العمل على توفير خدمات تتسم بالسهولة والابتكار لتسهيل حياة العملاء وتحقيق النمو المستدام، وذلك بهدف تكريس مكانة البنك الريادية في الكويت كبنك المستقبل، ارتكازًا على أربعة قيم أساسية تدفع جميع أعمال البنك، وهي: **الطموح** الذي يمكن الفرق من مواجهة كل التحديات المستقبلية بتوفير أفضل الحلول المبتكرة. **والموظفين** الذين يحرص البنك باستمرار على إشراكهم وتمكينهم وتنمية مهاراتهم، لكونهم ركائز تحقيق التميز في خدمة العملاء والمجتمع. **وتحمل المسؤولية** شخصياً قبل تحميلها لأي شخص انطلاقًا من روح الفريق والأخلاقيات المهنية لدعم الزملاء في مواجهة التحديات. **والسهولة** حيث يسعى البنك باستمرار لتقديم

> **كشف عن استراتيجية البنك لعام 2025 المرتكزة على التحول الرقمي الشامل**

خدمات تتسم بالسهولة والابتكار لتسهيل حياة العملاء وتحقيق النمو المستدام

تجربة مصرفية مميزة للعملاء من خلال تسهيل الإجراءات والمعاملات المصرفية، وتوفير الحلول التي تتسم بالبساطة والكفاءة والشفافية.

ذكرت الموظفين ضمن الركائز الأساسية للبنك في المرحلة القادمة. ماذا سيكون دور العنصر البشري في استراتيجية التحول الرقمي؟

بنك الخليج اليوم في أقوى مراحله على الإطلاق. مع فرق إدارية وتنفيذية وفنية قوية، تتحلى بروح الفريق الواحد وتمتلك خبرات عملية متخصصة. نؤمن في بنك الخليج بأن موظفينا هم أساس نجاحنا وسر تميزنا في القطاع، ونحن على ثقة بأنهم يسيرون بنا نحو الريادة المصرفية في البلاد. ولهذا نعمل دائمًا على تحديث آليات وأنظمة عملنا لنُمكّنهم من التفوق والارتقاء بمستوياتهم الوظيفية، ولنحافظ على مكانتنا كجهة توظيف مفضلة لدى

الاستثمار في الحلول التكنولوجية الشاملة أهم ركائز استراتيجية البنك الجديدة

الموظفين والباحثين عن عمل. نحن على دراية كاملة بالتغير السريع لمتطلبات العمل في القطاع، ونواكب هذا التطور بشكل دائم، حيث نركز على تنمية المواهب في التخصصات الرقمية مثل علوم البيانات والأمن السيبراني. ولدينا في بنك الخليج وحدة متخصصة في هذا المجال تعنى في البيانات والتحليلات في البنك وتشرف على استراتيجية علم البيانات وتنفيذها لتمكين التحول الرقمي للبنك.

كيف سيكون نطاق التحول الرقمي في بنك الخليج؟

يتحلى بنك الخليج بديناميكية مشهود لها للاستجابة السريعة لمتطلبات الحياة اليوم. فمع التطور التكنولوجي في القطاع المصرفي خصوصًا، يحرص البنك على مواكبة أحدث التقنيات التي تقدم خدمات مصرفية غير مسبوقة للعملاء، وقد بدأ الإعلان عن بعضها بالفعل.

تهدف استراتيجيتنا وتحولنا الرقمي إلى جعل بنك الخليج بنكًا رقميًا متكامل الخدمات، يرقى إلى تطلعات جيل الشباب. ولتحقيق ذلك، نعمل على إنشاء منصة خزانة متطورة مخصصة لتلبية احتياجات العملاء، بالإضافة إلى اقتناص الفرص غير الاعتيادية المتاحة لتنويع أعمال البنك وتوسيعها.

وسينعكس هذا التحول الرقمي والتطور التكنولوجي الذي يعمل عليه بنك الخليج بشكل مباشر على العملاء، من مختلف فئاتهم، سواء الأفراد أو الشركات. نعمل على تقديم حزمة من الخدمات والمنتجات المطورة لعملاء بنك الخليج، عن طريق توطيد العلاقات معهم وتحسين الخدمة وزيادة الحصة السوقية للبنك. كما نحرص على التميز في الخدمات لاستقطاب أصحاب الملاءة المالية وتقديم المنتجات والخدمات التي تناسب احتياجاتهم وتتماشى مع أسلوب حياتهم ومتطلباتهم الخاصة. ●

ننتهج سياسة حصيفة تضمن مستويات ربحية متواصلة وتوزيع أرباح سنوية للمساهمين

نهج حصيف ومتحفظ

أكد بودي حرص بنك الخليج على انتهاج السياسة المالية الحصيفة والإدارة المتحفظة، والتي مكنت البنك من تحقيق مستويات ربحية متواصلة لسنوات مع المحافظة على توزيع أرباح سنوية للمساهمين. وضمن الاستراتيجية الجديدة، يعمل البنك على خلق القيمة المضافة للمساهمين ومواصلة تنمية ثرواتهم.

نمو خدمات الشركات

قال رئيس مجلس الادارة في بنك الخليج جاسم مصطفى بودي، ان استراتيجية عام 2025 تشمل العمل على رفع معدلات نمو خدمات الشركات من خلال توسيع محفظة المنتجات، والخدمات المصرفية، إضافة إلى تقديم تجربة عملاء مميزة، للشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وسيكون كل المتعاملين مع بنك الخليج على موعد مع تجربة مصرفية متفوقة رقمياً.

البنك الأهلي المتحد: تعيين جهاد سعود الحميضي في منصب الرئيس التنفيذي

أعلن البنك الأهلي المتحد في عن موافقة بنك الكويت المركزي على تعيين السيدة/ جهاد سعود الحميضي في منصب الرئيس التنفيذي للبنك وذلك اعتباراً من 1 سبتمبر 2021.

تعد السيدة/ جهاد سعود الحميضي كفاءة وطنية متميزة لما تتمتع به من خبرة كبيرة ومتنوعة تجاوزت 36 عاماً في العمل المصرفي، حيث نجحت من خلال ما تتمتع به من مهارات قيادية وإشرافيه بالإضافة الى رؤية استراتيجية واضحة في قيادة أعمال البنك وهو ما ساهم في تحقيق أداء تشغيلي قوي ومؤشرات نمو جيدة خلال عام 2020 والنصف الاول من 2021 رغم في الظروف الصعبة والتحديات التي خلفتها جائحة كوفيد 19.

وتشغل السيدة جهاد سعود الحميضي منصب الرئيس التنفيذي بالوكالة بالبنك الأهلي المتحد منذ ديسمبر 2019 وحتى تاريخه، وقد بدأت السيدة جهاد مسيرتها المهنية في البنك الاهلي المتحد فور تخرجها من الجامعة في عام 1984، وخلال هذه السنوات العديدة، تقلدت عدة مناصب إشرافية وقيادية في البنك.

ففي عام 2011 شغلت منصب مدير عام العمليات وتكنولوجيا المعلومات، صعوداً إلى منصب مدير عام أول في عام 2016، كما شغلت بنجاح منصب نائب الرئيس التنفيذي للعمليات المصرفية المساندة منذ عام 2018 وتولت مسؤوليات الاشراف على أعمال القطاعات المالية والإدارية والقانونية وإدارة الالتزام الرقابي بالإضافة الى إدارات العمليات المركزية وتكنولوجيا المعلومات وعمليات الخزينة والبطاقات المصرفية وتمويل التجارة.

وتشغل السيدة جهاد سعود الحميضي عضوية مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة في كل من شركة الخدمات المصرفية الالية (كي نت) وشركة شبكة المعلومات الائتمانية (ساي نت) والهلال للتامين التكافلي. والهلال لايف.

وتحمل السيدة/ جهاد سعود الحميضي درجة بكالوريوس العلوم في الرياضيات وتخصص مساند بالاقتصاد من جامعة الكويت بتقدير امتياز.

وقد حصلت السيدة/ جهاد سعود الحميضي على جائزة «المرأة المبادرة للعام 2017 Woman Entrepreneur of the year» فى مجال التكنولوجيا من مجلة «إنترناشونال فاينانس» International Finance وذلك تقديرا لمسيرتها المتميزة في العمل المصرفي، ودورها الرائد في تنفيذ خطة البنك للتحول الرقمي، بالإضافة الى دورها الفعال الذى ساهم في حصول البنك على عدة جوائز مرموقة.

وبهذه المناسبة علق الدكتور أنور علي المضف رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المتحد قائلاً: نحن سعداء بإختيار السيدة/ جهاد سعود الحميضي لمنصب الرئيس مؤكداً أنها شخصية مصرفية متميزة تمتلك صفات قيادية، وتاريخا حافلا من الإنجازات المصرفية، كما تحظى بخبرة كبيرة مكّنتها من تحقيق نجاحات عديدة في عملها». وأضاف: بالنيابة عن مجلس إدارة البنك أتقدم بخالص التهنئة للسيدة جهاد سعود الحميضي، مؤكدا أن مجلس الإدارة على ثقة بقدراتها وإمكاناتاتها لقيادة البنك في المرحلة المقبلة وأن توليها الإدارة التنفيذية سيشكل قيمة إضافية ونوعية للبنك، خاصة انها واكبت مسيرة نمو البنك وتطوره، وعلى اطلاع وثيق بتفاصيل سير عمله. وأوضح المضف: إن اختيار السيدة جهاد لهذا المنصب يتماشى مع إستراتيجية البنك في الاعتماد على القيادات والكفاءات الوطنية الذين يملكون المؤهلات والخبرات المتميزة لتولي المهام القيادية في البنك للمرحلة القادمة من النمو والتطور.

ومن جانبها أعربت السيدة جهاد سعود الحميضي عن خالص امتنانها لمجلس إدارة البنك الأهلي المتحد وبنك الكويت المركزي على ثقتهم الغالية، وأضافت: إنني فخورة جداً بإنتمائي للبنك الاهلي المتحد والذى كرست مسيرتي المهنية للعمل فيه، كما أفخر بعملي ضمن فريق عمل البنك المتميز. وأنني على ثقة أن تعاوننا المستمر سوف يمكننا مسيرة النجاح لهذا الصرح المصرفي الرائد. ●

الحوكمة في البنوك الكويتية

تُعتبر الحوكمة منهجًا إصلاحيًا وآلية عمل تهدف إلى ترسيخ نزاهة المعاملات المالية بما يخدم الاقتصاد الوطني ويعزز الاستقرار المالي، وهي مؤشر أساسي للإدارة السليمة ومدى توفر العدالة والنزاهة والشفافية.

وتمثل الحوكمة الرشيدة القاعدة الأساسية التي تنطلق منها جهود الإصلاح المالي والإداري. ورغم الاختلاف في نطاق تطبيق معايير ومبادئ الحوكمة بين القطاعين العام والخاص، إلا أن تطبيقها لدى القطاع العام لا يمكن أن يكون بمعزل عن المطبقّ لدى القطاع الخاص.

كما تعزز الحوكمة الرشيدة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وإعطائه دور الريادة لتحقيق مساهمة فعالة في عملية التنمية الاقتصادية.

في هذا العدد، نسلط الضوء بشكل محدد على الحوكمة في البنوك الكويتية.

محاور العدد:

- **التعريف بالحوكمة في كل من القطاع الخاص والقطاع الحكومي.**
- **قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية.**
- **جوانب وآليات الحوكمة في بنك الكويت المركزي.**
- **تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة خلال السنوات الأخيرة للبنوك الكويتية بشأن الحوكمة.**

التعريف بالحوكمة وأهميتها في كل من القطاع الخاص والقطاع الحكومي

تعريف حوكمة الشركات: هي الأساليب التي تدار بها الشركات من خلال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف الشركة وأساليب تشغيلها والرقابة الذاتية على أنشطتها لحماية أصولها وممتلكاتها وحماية المساهمين (Stakeholders) وحقوق الأطراف المعنية (Shareholders) مع الالتزام بالعمل وفقاً للقوانين والنظم السائدة.

وفي ضوء ما شهده العالم من تحولات، خاصة في دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، ولأهمية الدور الذي تلعبه الشركات في الحياة الاقتصادية، تزايد الاهتمام بموضوع الحوكمة. وقد كشفت الأزمة المالية العالمية في عام 2008 عن أن ضعف معايير الحوكمة والإخفاق في تطبيق الممارسات السليمة كان من ضمن مجموعة العوامل التي ساهمت في اندلاع الأزمة، وبالتالي أصبح تطوير معايير الحوكمة مطلبًا عالميًا ضمن معايير إصلاح القطاع المالي.

أهمية حوكمة الشركات:

- حماية الشركات من مخاطر عديدة، ومن أهمها مخاطر السمعة.
- سهولة الوصول إلى التمويل بتكلفة منخفضة.
- وجود علاقات ارتباط إيجابية قوية بين قواعد ونظم الحوكمة وسلامة النظم المالية التي تشكل عنصراً أساسياً في المفهوم الكلي للاستقرار المالي.

الحوكمة في القطاع الحكومي (المؤسسات والجهات الحكومية)

هي إخضاع نشاط الجهاز الحكومي إلى مجموعة القوانين والنظم والسياسات والإجراءات التي تستهدف تحقيق الانضباط المؤسسي في إدارة الجهات الحكومية بتحديد مسؤوليات وواجبات المسؤولين في الإدارات العليا والإدارات التنفيذية في هذه الجهات، وذلك لتحقيق غرض المحافظة على المال العام الذي يُعتبر إحدى أدوات الدولة في القيام بوظائفها، بما في ذلك تحسين جودة الخدمات التي تقدمها لمواطنيها استناداً إلى مجموعة المؤشرات لقياس الأداء في ضوء قوانين ونظم واضحة.

قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية

تتضمن قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية المحاور التالية:

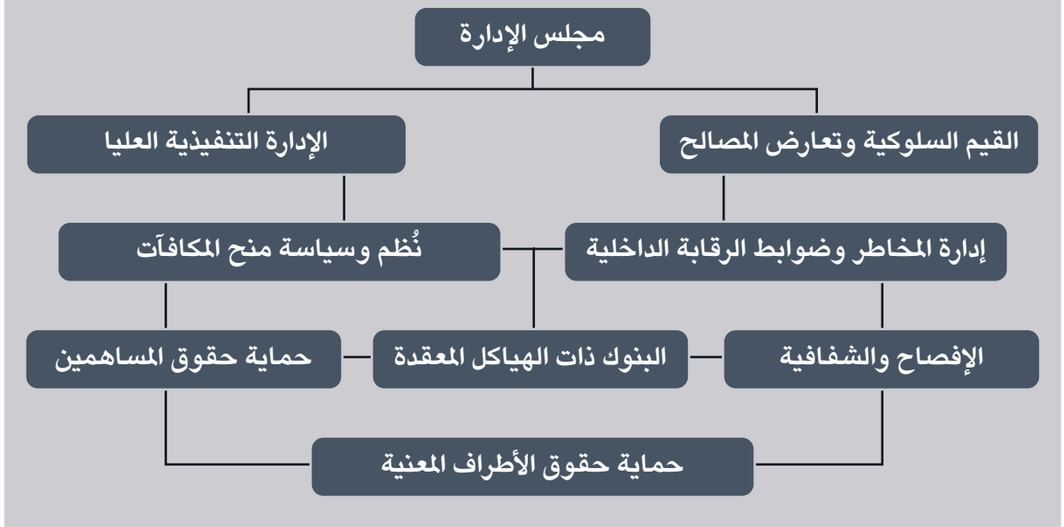

الدور المنوط بمجلس الإدارة:

- وضع الأهداف الاستراتيجية وخطط العمل والاضطلاع بكامل مسؤولياته تجاه البنك.
- التركيز على إدارة المخاطر وحوكمتها، وتعزيز نظم الرقابة الداخلية.
- ترسيخ مبدأ استقلالية مجلس الإدارة.
- حماية حقوق صغار المساهمين.
- تطوير الثقة العامة في إدارة البنك.
- تجنب المخاطر غير المحسوبة وحماية المودعين والاستقرار المالي.
- تشكيل مجموعة من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- وضع مبادئ نُظم وسياسة المكافآت وربطها بأداء البنك على المدى الطويل.
- تعزيز معايير الإفصاح والشفافية.
- تعزيز دور ومسؤوليات الإدارة التنفيذية.

جوانب وآليات الحوكمة في بنك الكويت المركزي

تضمن قانون بنك الكويت المركزي، رقم (32) لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته، الأحكام الأساسية التي تشكل المحاور الأساسية لحوكمة البنك المركزي، على أن يكملها ما يضعه مجلس إدارة البنك من لوائح وقواعد لتنظيم أعمال البنك.

كذلك تشكل القوانين والنظم الحوكمية الأخرى ذات الصلة بأعمال البنك المركزي أطرًا تنظيمية تحدد جوانب أخرى من الأعمال ذات الصلة بالحوكمة في بنك الكويت المركزي في مجال التدقيق والرقابة المالية والإفصاح.

مهام ومسؤوليات الهيئة العليا للرقابة الشرعية

تتبع الهيئة العليا للرقابة الشرعية مباشرة لمجلس إدارة بنك الكويت

المركـزي. وتختـص الهيئـة بالمهـام والاختصاصـات التاليـة:

• إبـداء الـرأي وتقديم المشـورة للبنك المركـزي فيما يُعـرض عليها بشـأن:

• شرعيـة المعاملات المالية التي تتم بين البنك المركزي وبين البنوك والمؤسسات المالية الإسـلامية مثل أدوات السياسـة النقدية وإدارة السيولة.

• التعليمات الصادرة للبنوك والمؤسسات المالية الإسـلامية الخاضعة لرقابة البنك المركزي.

• اقـتراح إرشـادات شرعيـة عامـة للمنتجـات والخدمـات التـي تقدمهـا البنوك والمؤسسـات المالية الإسـلامية.

• اقتراح التعليمات والإرشـادات المنظّمة لأعـمال هيئـات الرقابـة الشرعيـة، والتدقيق الشرعـي الداخلي والخارجي، وحوكمـة أنشـطة الفتـوى والرقابـة الشرعيـة في البنوك والمؤسسـات المالية الإسلامية.

• الموافقـة المسـبقة عـلى المرشـحين لعضويـة هيئـات الرقابـة الشرعية في البنوك والمؤسسـات المالية الإسـلامية.

• البـت في الخلافـات التي قـد تحدث بين أعضاء هيئـات الرقابة الشرعية في البنوك الإسـلامية أو المؤسسـات المالية الإسـلامية، أو في حال عدم توصل تلك الهيئات لرأي شرعي محدد في مسـألة معروضة عليها، والتي تحال إلى الهيئة العليـا للرقابـة الشرعيـة مـن مجالس إدارات تلك البنوك والمؤسسـات المالية.

• إبـداء الـرأي الشرعـي فيـما يحـال

إليهـا مـن المحاكـم أو مراكـز التحكيم بشـأن قضايـا العمل المـصرفي والمالي الإسلامي.

• إبـداء الـرأي في أيـة أمـور أخـرى مرتبطـة بالعمـل المـصرفي والمـالي الإسـلامي أو بشـؤون الوحـدات الخاضعة لرقابة بنـك الكويت المركزي التـي تُعـرض عليهـا.

تعليـمات بنـك الكويـت المركـزي الصـادرة خـلال السـنوات الأخيرة للبنـوك الكويتيـة بشـأن الحوكمة

في إطار مواكبـة التطورات في معايير الرقابة المصرفية الدولية التي تستهدف تعزيز معايير الحوكمة في البنوك، قام بنـك الكويـت المركزي خلال السـنوات الأخـيرة بإصـدار التعليـمات التاليـة للبنوك الكويتية:

تعليـمات بشـأن قواعـد ونظـم الحوكمـة في البنـوك الكويتيـة – يونيـو 2012

في شـهر يونيو من عـام 2012 أصدر بنك الكويـت المركـزي مجموعة قواعد ونظـم الحوكمـة في البنـوك الكويتية والتـي اسـتندت إلى ما نُشر عـن لجنة بـازل حـول «مبـادئ تعزيـز حوكمة الـشركات» في أكتوبر مـن عام 2010، وكذلـك المبـادئ الصادرة عـن مجلس الاستقرار المالي بشأن «نظم المكافآت»، والتوصيات الصـادرة عن البنك الدولي في نفـس العام.

تعليـمات بشـأن حوكمـة الرقابـة الشرعيـة في البنـوك الكويتيـة الإسـلامية – ديسـمبر 2016

قـرر مجلـس إدارة بنـك الكويـت

المركـزي بجلسـته المنعقـدة بتاريـخ 2016/6/20 إصـدار تعليـمات بشـأن «حوكمـة الرقابـة الشرعية في البنـوك الكويتيـة الإسـلامية» وذلـك فيـما يخص أعـمال البنوك الإسـلامية، لتحـل محـل التعليـمات الصـادرة عن بنـك الكويت المركـزي بتاريخيّ 6/15 و2003/6/19 في شأن قواعد وشروط تعيـين واختصاصـات هيئـة الرقابـة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية وتكـون مكمّلـة لـما جـاء في تعليمات قواعـد ونظـم الحوكمـة في البنـوك الكويتيـة الصـادرة في يونيـو 2012.

تعليمات معدّلة بشـأن قواعد ونظم الحوكمـة في البنـوك الكويتيـة – سبتمبر 2019

في إطار الجهود المستمرة لبنك الكويت المركـزي في مجال مراجعـة وتحديث مـا يصـدره مـن تعليـمات وضوابـط رقابية بمـا يتماشى مع تبنـي وتطبيق أفضـل الممارسـات في مجـال العمـل المصرفي والمـالي، وفي إطـار مراجعة تعليـمات قواعـد ونظـم الحوكمـة في البنـوك الكويتيـة الصـادرة في يونيو 2012 وذلك بغرض تحديثها في ضوء آخـر مـا صـدر مـن معايـير رقابيـة دوليـة في مجـال الحوكمـة السـليمة، ومنهـا الورقـة الصـادرة عـن لجنـة بـازل للرقابـة المصرفية بشـأن مبادئ الحوكمة السـليمة للبنـوك، وفي ضوء صدور قانون الشركات رقم (1) لسـنة 2016 بمـا تضمنـه مـن أحكام بشـأن الحوكمة والتي تجيـز للجهات الرقابية اشـتراط وجـود أعضاء مجلـس إدارة مسـتقلين في مجالس إدارات الشركات الخاضعـة لرقابتها، فقـد اعتمد مجلس إدارة بنـك الكويـت المركـزي بجلسـته المنعقدة بتاريخ 2019/9/10، إدخال تعديـلات عـلى تعليمات قواعـد ونظم الحوكمـة في البنـوك الكويتيـة والتي تتمثل في إضافة الأعضاء المستقلين في تشكيل مجالس إدارات البنوك واللجان المنبثقـة عـن المجلـس، والتأكيـد عـلى أهميـة حوكمـة إدارة المخاطـر والدور المنوط بمجالس الإدارة، وإضافة محور بشـأن حوكمة الالتزام في إطـار إدارة المخاطـر الكليـة للبنك.

هـذا، وقـد اسـتهدفت التعليـمات مـن إضافة أعضاء مجالس الإدارة المستقلين في تشـكيل مجالـس الإدارة في البنوك ترسيخ مبدأ اسـتقلالية أعضاء مجالس الإدارة الذي يُعد من أسـس ممارسـات الحوكمـة السـليمة، حيـث تضمنـت التعليـمات المحدثـة تعريفـاً للعضـو المسـتقل وتحديـد شروط الاسـتقلالية وذلـك تأكيـداً لاتخاذ القـرارات بتجرد وموضوعية لـما هو في مصلحـة البنك وعـدم تعريضـه للمخاطـر والمحافظة عـلى الثقـة العامـة في البنـك وتعزيز الاسـتقرار المالي. كما تضمـن التعديل أيضـا ألا يقل عـدد الأعضاء المسـتقلين عـن أربعـة أعضـاء وبمـا لا يزيـد عن نصـف عـدد أعضـاء المجلـس، وهـو الحـد الأعـلى المسـموح بـه بموجب قانون الشركات. هـذا، ويجوز بموجب هـذه التعديـلات ألا يقل عـدد الأعضاء المسـتقلين عن عضوين اثنـين بداية من تاريـخ 30 يونيـو 2020، وعـن أربعة أعضـاء بدايـة مـن تاريـخ 30 يونيـو 2022، وذلـك مـن أجـل عـدم إحداث

طلب مفاجئ على الأعضاء المستقلين والسماح للبنوك بالتدرج في تطبيق هذا التعديل.

كذلك تضمن تحديث التعليمات التأكيد على إدارة المخاطر، وبشكل محدد ما يتعلق بالإطار العام لهذه الحوكمة وذلك من خلال تحديد مسؤوليات تنظيمية مُعرفة بشكل جيد بالنسبة لإدارة المخاطر، إضافة إلى التأكيد على أهمية مواجهة مخاطر نُظُم أمن المعلومات والأمن السيبراني في ظل المخاطر المقترنة بالتطور المتسارع للتقنيات المستخدمة في مجال العمل المصرفي.

وفي إطار إدارة المخاطر الكُلية، فقد شملت التعديلات إضافة وظيفة الالتزام وهي من المبادئ المهمة ضمن أطر الحوكمة السليمة في ضوء طبيعة وحساسية المخاطر الناجمة عن عدم التزام البنوك بالقوانين والنظم والتعليمات والتي تشمل مخاطر العقوبات القانونية والمخاطر المالية ومخاطر السمعة.

كما تم التأكيد من قبَل بنك الكويت المركزي على الأهمية الخاصة لحوكمة البنوك بالنسبة لكل بنك وللقطاع المصرفي، حيث تشكل الحوكمة الفعالة إحدى الركائز الأساسية لسلامة

ممارسات العمل المصرفي، الأمر الذي يجعل من تطبيق الحوكمة الفعالة أحد المتطلبات الداعمة لتعزيز الاستقرار المالي، حيث إن القطاع المصرفي في دولة الكويت يشكل عصب النظام المالي.

ومن جانب آخر، أعلن البنك المركزي أنه في ضوء صدور اللائحة التنفيذية للقانون رقم (9) لسنة 2019 بشأن تنظيم تبادل المعلومات الائتمانية، فقد أصدر مجلس إدارة البنك قراراً بشأن ضوابط قيد شركات تبادل المعلومات الائتمانية التي يُرخص لها بمزاولة نشاط تقديم خدمات الإبلاغ عن الائتمان والتصنيف الائتماني وفقاً للقانون المشار إليه، كما أصدر قراراً بشأن القواعد والضوابط الخاصة بالخبرة المطلوبة في المرشحين لعضوية مجالس إدارة شركات المعلومات الائتمانية ومن يفوضهم مجلس إدارة الشركة من أعضائه أو من الغير للقيام بعمل معيّن أو الإشراف على وجه من وجوه نشاط الشركة. كذلك تضمن القرار أيضاً الشروط الواجب توافرها فيمن يُعيّن رئيساً للجهاز التنفيذي في الشركة أو نوابه أو مساعديه. ●

المصادر: • الورقة المقدّمة من بنك الكويت المركزي حول دور الحوكمة في تفعيل أدوار الأجهزة الرقابية ومدى فعالية نظم الرقابة بالجهات الحكومية في تقليل الهدر في الإنفاق العام ومكافحة الفساد (مؤتمر الحوكمة، الإطار التشريعي والمالي – دولة الكويت 2017). • البيانان الصحفيان الصادران عن بنك الكويت المركزي بشأن كل من: • تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية – ديسمبر 2016. • تعليمات معدّلة بشأن قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية – سبتمبر 2019.

فتوح والصباح يوقعان في فرنسا أكبر اتفاقية تعاون دولية مع غرفة التجارة الدولية:

تطبيق أفضل الممارسات في تمويل التنمية تحقيقاً لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

شهدت قاعة محكمة العدل الدولية للوساطة والتحكيم في مقر غرفة التجارة الدولية في باريس في فرنسا، أكبر حدث فريد من نوعه تمثل بتوقيع أكبر اتفاقية تعاون دولية بين مركز الوساطة والتحكيم لدى اتحاد المصارف العربية وغرفة التجارة الدولية.

الاتفاقية وقعها عن جانب اتحاد المصارف العربية الأمين العام للاتحاد الأستاذ وسام فتوح ورئيس مجلس إدارة الاتحاد الشيخ محمد جراح الصباح، بحضور مدير الشؤون القانونية في الاتحاد الدكتور أنيس عويدات، ووقع عن جانب غرفة التجارة الدولية أمينها العام السيد جون دنتون، بحضور رئيسة محكمة التحكيم الدولية لدى غرفة التجارة الدولية السيدة كلوديا سالومون، وأمين عام محكمة التحكيم الدولية لدى غرفة التجارة الدولية السيد أليكساندر فيساس، وبحضور رئيس الهيئة العربية للتحكيم الدولي الدكتور عبد الحليم الأحدب وممثل لبنان في محكمة التحكيم الدولية لدى غرفة التجارة الدولية الدكتور جلال الأحدب، وتم تقديم درع تقدير إلى أمين عام المحكمة السيد أليكساندر فيساس على جهوده في سبيل توقيع الإتفاقية.

ما يميز هذا الحدث أنه تم بالتزامن مع انطلاق فعاليات اليوم الأول من أسبوع التحكيم الدولي التي تنظمه غرفة التجارة الدولية في باريس من 20 ولغاية 27 سبتمبر الحالي، والذي يشارك فيه كبار المحكمين العالميين من أميركا وأوروبا والعالم العربي.

الأمين العام وسام فتوح قال اثر التوقيع «تعزز هذه الاتفاقية الثقة الدولية في اتحاد المصارف العربية، وكانت اللجنة التنفيذية للاتحاد برئاسة الدكتور جوزف طربيه قد وافقت على بنود هذه الاتفاقية خلال اجتماع اللجنة التنفيذية الذي عقد عبر تقنية التواصل المرئي». أضاف فتوح: «يعمل الاتحاد مع غرفة التجارة الدولية على كتابة سياسات واجراءات بالتعاون مع المشرعين بهدف دعم تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة والتمويل الاصغر في المنطقة العربية، ووضع التوصيات الفاعلة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتطبيق أفضل الممارسات في تمويل التنمية تحقيقاً لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs)». ●

الديون الخارجية.. وكيفية التعامل مع الأزمات

بقلم عامر ذياب التميمي | مستشار وباحث اقتصادي كويتي

بقلم عامر ذياب التميمي

خلال العقود الماضية برزت مسألة الديون الخارجية، ومنها الديون السيادية، كأبرز معضلة تواجه النظام المصرفي الدولي، وقد كانت هذه المسألة من القضايا المستعصية في ثمانينات القرن العشرين. كانت هناك ديون ضخمة قياساً بمستويات الناتج المحلي الإجمالي لدول عديدة مثل البرازيل والمكسيك ورومانيا وعدد آخر من بلدان أوروبا الشرقية آنذاك.

Amer Altameemi

بذلت المؤسسات الدولية المتخصصة جهوداً مضنية لتطوير آليات وأدوات التعامل مع تلك الديون وتعطل قدرات الدول المدينة ومؤسساتها على مواجهة استحقاقات الديون وخدمتها، ولعب صندوق النقد والبنك الدوليين أدواراً متنوعة وتم تأسيس نادي لندن ونادي باريس للتعامل مع تبعات الديون وكيفية تمكين المدينين من دفع أقساط وخدمات الديون دون التأثير على الملاءة أو مواجهة متطلبات الإنفاق والاستثمار في البلدان المدينة.

> **تفاقم الديون يقود الى إبتداع سياسات تتبعها أدوات وآليات جديدة للتعامل معها**

وقد قام رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأسبق الراحل بول فولكنر بدور عظيم في وضع أسس مفيدة للتعامل مع الأزمة وإنقاذ النظام المصرفي العالمي خلال سنوات عقد الثمانينات من القرن الماضي. وأدت الأزمة في سياق مجرياتها إلى تراجع أسعار صرف العملات الوطنية في بلدان عديدة، فارتفعت مستويات التضخم وتراجعت القدرات الشرائية في تلك البلدان.

لكن الديون الخارجية تظل مقلقة في كافة الأزمان ولا يمكن أن نغفل ما حدث بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008 وبروز أزمة الديون السيادية في عدد من البلدان الأوربية مثل اليونان وايرلندا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال.أدت الأزمة المشار إليها إلى معالجات منهجية أداها صندوق النقد الدولي بالتعاون مع البنك المركزي الأوروبي ومفوضية الاتحاد الأوروبي. ونتج عن المعالجات إصلاح الأنظمة المالية في البلدان المعنية وترشيدها وتأكيد سياسات التقشف. وبطبيعة الحال كانت هناك ردود فعل غاضبة من شرائح واسعة من مواطني البلدان المعنية، خصوصاً في اليونان، وأدى تبني تلك السياسات الصعبة من قبل حكومات بعضها ينتمي لليسار إلى تحسن في الأوضاع الاقتصادية واستعادة النمو الاقتصادي بعد سنوات من التقشف.

وكما هو معلوم، فان بلدان أميركا اللاتنية الى جانب دول أخرى في العالم والمنطقة العربية، تعاني من الديون حتى يومنا هذا، ومن البلدان مصر ولبنان وتونس. كما أن تراجع أسعار النفط في السنوات الأخيرة دفع بلدان خليجية مصدرة

للنفط إلى التوجه نحو الأسواق المالية العالمية والاستدانة بما رفع من نسبة الدين العام إلى مستويات غير مسبوقة من الناتج المحلي الإجمالي. وهكذا لم تعد الديون الخارجية مقلقة للدول الفقيرة أو محدودة الدخل بل أصبحت تشمل بلدان غنية مثل الولايات المتحدة أو بلدان منطقة الخليج المصدرة للنفط ،وربما تؤدي القضية إلى إبتداع سياسات تتبعها أدوات أو أليات للتعامل مع تفاقم الديون الخارجية.

> **خروجها عن السيطرة قد يؤدي الى تضخم الأسعار وتراجع في سعر العملات**

ديون الاقتصادات الكبرى

يقدر إجمالي الديون الخارجية لمختلف الدول المدينة بنحو 77 تريليون دولار، في نهاية عام 2017.

وتشمل الديون، الديون الحكومية وديون المؤسسات الخاصة في البلدان المعنية. وإذا كان لنا أن نقيس الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فإننا سنجد بلدان كبيرة وذات اقتصادات متميزة ترتفع فيها هذه النسبة.

الولايات المتحدة الأميركية راكمت ديوناً قيمتها تتجاوز 22.5 تريليون دولار تعادل 102 في المئة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي في الوقت الراهن.

أما بريطانيا فقد بلغت تلك الديون 9 تريليون دولار تعادل 345 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وفي فرنسا 7.3 تريليون دولار تمثل 230 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

أما اليابان فقد بلغت قيمة ديونها 4.8 تريليون دولار تساوي 235 في المئة من قيمة الناتج الإجمالي في حين بلغت الديون 2 تريليون دولار في الصين تساوي 19 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

هذه أوضاع الدول ذات الاقتصادات الكبيرة وربما تملك هذه البلدان القدرة على المواجهة خلال زمن مناسب وقد لا تعيق هذه الديون

بقلم عامر ذياب التميمي | مستشار وباحث اقتصادي كويتي

الدول ذات الاقتصادات الكبيرة تملك قدرة وكفاءة عالية في التعامل مع الديون

مقدرتها على التعامل مع التزاماتها المتنوعة محلياً وخارجيا مثل متطلبات الإنفاق العام والاستثمار أو تسوية التزامات التجارة الدولية أو تسديد مطالبات البلدان الأخرى الدائنة.

لكن كيف تواجه بلدان أخرى ذات اقتصادات متوسطة الحجم أو بلدان فقيرة الموارد؟.

تأثير الديون على العملات

البرازيل كانت من أهم البلدان المثقلة بالديون الخارجية في عقد الثمانينات من القرن الماضي لكنها تمكنت خلال العقود الأربعة الماضية من السيطرة على الديون وتسوية جزء كبير منها بالرغم من هذه الديون تقدر الآن بـ556 بليون دولار وتمثل نسبة هامة من الناتج المحلي الإجمالي، وهناك تركيا التي ترزح في ظل ديون قيمتها تزيد عن 435 بليون دولار.

لكن هل يمكن لهذه البلدان أن تتعامل مع التزاماتها دون تأثير كبير على أوضاعها الاقتصادية أو على أسعار صرف العملات الوطنية؟ لا شك أن الديون في بلدان ذات اقتصادات مكشوفة على العالم الخارجي تظل مثيرة للقلق، خصوصاً في الأزمات الصعبة، مثل ما مر به العالم على مدى العامين الماضيين بعد استفحال أزمة جائحة كورونا وتعطل الأنشطة الاقتصادية.. أدت هذه الجائحة إلى تراجع أعمال التجارة الخارجية وتعطل أنشطة القطاع السياحي وتراجع الزوار الذين يحققون مداخيل لبلدان مثل تركيا واليونان وإسبانيا والبرتغال وبريطانيا.. يتعين في مثل هذه الأحوال أن تتوافق البلدان المدينة مع المؤسسات الدائنة على إعادة جدولة أقساط الديون واعتماد فوائد مناسبة لخدمة الدين. ●

الدائنون .. والرقابة على تنفيذ المشاريع

الديون بحد ذاتها لا تمثل مشكلة اقتصادية إذا ما تم توظيفها بموجب شروط ومعايير ملائمة تعزز من النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو وأهداف التنمية الاقتصادية أو خلق فرص عمل للمواطنين.

وقد تساعد المشاريع التي يتم توظيف الأموال المقترضة فيها في توفير تدفق نقدي يعزز قدرة البلدان على مواجهة التزاماتها تجاه دفع أقساط الديون وخدمتها وكذلك تسديد أي التزامات أخرى تجاه العالم الخارجي.

لكن هناك محاذير برزت في السنوات ألخيرة تتعلق بكيفية تعامل الإدارات السياسية مع الأموال المستدانة من الخارج. أهم هذه المحاذير المخاوف والهواجس من فساد الإدارة السياسية وإمكانيات توظيف الأموال في قنوات تنفيع الطبقات الحاكمة وعمليات الفساد والإفساد. لذلك يتعين على الجهات الدائنة أن تعمل على رقابة الصرف والتأكد من سلامة الآليات والأدوات المستخدمة من قبل البلدان المدينة.

إذاً هناك أهمية لجودة النظام السياسي وجدارة الإدارة الاقتصادية التي يجب أن تتولى عمليات توظيف الأموال من أجل الإرتقاء بمستويات المعيشة وتحسين نوعية الحياة في البلدان المدينة وتطوير أنظمتها التعليمية والصحية وتعزيز قدراتها على الاستثمار في البنية التحتية والمشاريع الهامة مثل مشاريع الصناعات التحويلية أو الزراعة أو التقنيات الحديثة ووسائل الاتصال والنقل. وربما يكون من المفيد أن تتولى المؤسسات الدائنة الإشراف على صرف الأموال بموجب برامج تنفيذ المشاريع بكافة أنواعها.

من يضمن حقوق الدائنين؟

لن تتوقف عمليات التمويل للأفراد والمؤسسات والدول، فقد قام النظام المصرفي ومنذ قرون عديدة من أجل تمكين البشر على الاستفادة من الأموال المدخرة من قبل الآخرين وتوظيفها للمنفعة المجتمعية.

تطورت آليات وأدوات التمويل على مدى الزمن الطويل، خصوصاً في القرن العشرين والعقدين الماضيين من هذا القرن، ووظفت التقنيات الحديثة في تحسين كفاءة عمليات التمويل وقياس الجدارة الإئتمانية للمقترضين. تبقى التمويلات الخاصة بالبلدان أو المؤسسات من قبل مؤسسات عالمية من أهم التطورات خلال القرن العشرين. وإذا كانت هناك صعوبات قد واجهت النظام الاقتصادي في السنوات والعقود القليلة الماضية فإن ابتداع معالجات قد مكن من مواجهة تلك الصعوبات. لكن تظل هناك أهمية للمتابعة والرقابة من قبل الجهات الدائنة للتأكد من سلامة التمويل وخدمة الديون في مواقيتها. كما أن التمويل يتطلب توافق البلدان على إصلاح الأنظمة السياسية بما يعزز شفافية العمل الاقتصادي وتحسن بيئة الأعمال وتوفر أنظمة قانونية في هذه البلدان تعزز حقوق الدائنين.

• حوار خاص مع •

المدير التنفيذي للسيارات والمعدات في (بيتك)

العيسى: «بيتك» علامة متميزة في تمويل شراء السيارات واستئجارها

قال عاهد العيسى إن «بيتك» يوفر لعملائه من الشركات والأفراد تشكيلة واسعة من معظم العلامات التجارية المرموقة، مايقارب 80 موديلاً، ضمن برنامجي التأجير التشغيلي والتمويلي. وأضاف العيسى في لقاء خاص مع مجلة المصارف، ان «بيتك» استطاع أن يصنع لنفسه علامة متميزة في مجال تمويل شراء السيارات واستئجارها ونجح في دعم وكالات السيارات، وتحريك عجلة الاقتصاد، اذ يوفر للعملاء السيارات بتسهيلات ائتمانية متميزة وآمنة. واستعرض العيسى خدمات ومنتجات «بيتك» فيما يخص تمويل وتأجير السيارات.. وإليكم المزيد من التفاصيل:

حدثنا عن تجربة «بيتك» في مجال السيارات؟

ارتبطت تجربة «بيتك» فى مجال السيارات بمسيرته منذ نشأته وواكبت مراحل تطوره، بدأت بالسعى لدى وكلاء السيارات لتوفير احتياجات العملاء من السيارات على تعدد انواعها وفق البيوع الإسلامية، وبشكل فردى محدود، ثم تطورت العلاقة مع وكالات السيارات، فتم استئجار معرض صغير لعرض بعض السيارات الجديدة والمستعملة فى منطقة شرق، ثم ارتأى «بيتك» انشاء معرض مستقل لعرض انواع السيارات المختلفة بالتعاون مع الوكلاء وتسميته «معرض المعارض» لانه كان يضم جميع وكلاء السيارات تقريبا تحت سقف واحد، ثم الحق به معرض للسيارات المستعملة، وقد كان هذا الأسلوب هو الاول من نوعه بالمنطقة وبالشرق الاوسط، قامت الفكرة على انشاء مايسمى «سوبر ماركت السيارات» بمختلف الأنواع فى مكان واحد، مما يوفر على العملاء الوقت والجهد ويتيح لهم بسهولة فرصة المقارنة بين المزايا والأسعار، كما يجمع بين العميل «المشتري» والوكالة «البائع» ومصدر التمويل «بيتك».

> **معرض بيتك للسيارات الأحدث بالشرق الأوسط... على مساحة 38 ألف متر مربع**

افتتح «بيتك» مؤخراً معرضه للسيارات فى منطقة الشويخ، ويعد «معرض بيتك للسيارات KFH Auto» الأكبر والأحدث على مستوى الشرق الاوسط، يقع على مساحة 38 ألف متر مربع، منها صالة عرض مساحتها 17 ألف متر مربع، تتسع لأكثر من 200 سيارة، ويضم المعرض أكثر من 28 وكالة سيارات و44 علامة تجارية بين سيارات ودراجات نارية ومائية وقوارب بحرية، ويمثل مدينة متكاملة تضم كل ما يتعلق ببيع وشراء السيارات الجديدة والمستعملة والمركبات الأخرى، بالإضافة إلى منتجات التأجير والتثمين وخدمات المرور والتأمين، بالإضافة إلى قسم خاص للسيدات، ويعمل المبنى بنظام المباني الذكية، ويضم مواقف لشحن السيارات الكهربائية.

هذه التجربة الغير مسبوقة نقلها كثيرون فيما بعد بمعارض شبيهة فى منطقة الخليج والشرق الاوسط، لكن ظل لـ «بيتك» السبق في تقديم وتحقيق الفكرة المتميزة، وتعد قيمة مضافة وانجاز غير مسبوق في سوق السيارات في الكويت.

لقد استطاع «بيتك» أن يصنع لنفسه علامة متميزة في مجال تمويل شراء السيارات واستئجارها، واستفاد من مزاياه المتعددة مئات الآلاف من العملاء، ونجح في دعم التاجر الكويتى ووكالات السيارات، وتحريك عجلة الاقتصاد، ويوفر للعملاء سلعة مهمة وهي السيارة، بتسهيلات ائتمانية متميزة وآمنه ويواصل «بيتك» تطوير خدماته ومنتجاته بشكل جعل منه محركاً أساسياً للسوق، حتى احتل «بيتك» موقع الريادة وله الحصة الأكبر في السوق رغم تزايد المنافسة.

من هم الفئات المستفيدة من تمويل وتأجير السيارات في «بيتك»؟

يستفيد من خدماتنا، عملاء «بيتك» الحاليين والمستقبليين، بالإضافة إلى أولئك الراغبين في شراء سيارة جديدة أو مستعملة أو تأجير سيارات بنظام التأجير التشغيلي أو التمويلي، هذه شريحة عملاءنا المستهدفة، جهود توفير وعرض وتمويل وتاجير السيارات، تستهدف تحقيق تطلعات العملاء واحتياجاتهم، والتعاون مع وكلاء السيارات وترويج مبيعاتهم عبر الحملات التسويقية والترويجية.

هل توجد خدمة عرض سيارات للبيع لصالح العملاء في معارض «بيتك»؟

نعم لدينا وتسمى خدمة «بيع الأمانة» وهي بمثابة توكيل من العميل لـ «بيتك» بعرض سيارته للبيع في أي من معارضنا مقابل مبلغ متفق عليه، هذه السيارة يجب ان تكون مطابقة لشروط وضوابط العرض في معارض «بيتك» حتى يتم بيعها عن طريق فريق المبيعات.

> يضم 28 وكالة و44 علامة تجارية ويصنف من المباني الذكية ذات التقنية الحديثة

«بيع الأمانة» يخدم شريحة عملاء تفضل عرض وبيع سياراتهم من خلال منافذ بيعيه عصرية وآمنة وذات إقبال كبير دون عناء المخاطرة بعرض وبيع السيارة بالطرقات أو من خلال الوسائل الأخرى.

ماذا عن منصة بيتك الإلكترونية للسيارات؟

ينفرد «بيتك» على مستوى السوق بتوفير منصة الكترونية تضم مجموعة من الاختيارات المتميزة حول السيارات، وتتضمن عروضاً ومزايا للسيارات الجديدة والمستعملة والتأجير بنوعيه «التأجير مع المواعدة بالتملك والتأجير مع الصيانة» مع بعض الخدمات والمنتجات الأخرى الوثيقة الصلة بمجال السيارات مثل التأمين وعرض السيارة للبيع من قبل العملاء، وأفضل عروض السيارات

> «بيتك» ينفرد منصة إلكترونية خاصة بخدمات وعروض السيارات.. الأولى من نوعها بالكويت

المتاحة والحاسبة الإلكترونية لمعرفة الأقساط، حيث تلقى المنصة إقبالاً كبيراً من العملاء والمهتمين بسوق السيارت والباحثين عن التطورات في هذا المجال.

وقد دشن «بيتك» المنصة الإلكترونية الخاصة بخدمات وعروض السيارات على موقعه على شبكة الإنترنت kfh.com/cars، في خطوة هي الأولى من نوعها على مستوى الكويت، حيث يستطيع العملاء التعرف من خلالها على اخر عروض السيارات من «بيتك» واختيار ما يناسبهم، والتقدم بطلب شراء أو تأجير، من خلال نموذج الكتروني على الموقع.

وبذلك تكون المنصة بمنزلة البوابة الأولى لكل من يرغب باقتناء أو تأجير سيارة، كما يقوم فريق متخصص ومؤهل بتحديث البيانات ومتابعة العملاء من بداية تقديم طلب الخدمة وحتى اتمام عملية البيع أو التأجير.

وتعبر المنصة عن توجه «بيتك» لتوسيع خدماته الإلكترونية، لتوفير الوقت والجهد، حيث أن المنصة يمكن الدخول إليها من خلال متصفح الإنترنت أو الموبايل، ومصممة لتناسب استخدامات الأجهزة المحمولة بسهولة وبأعلى مستويات الأمان والدقة ولتعزيز القيمة الكبيرة للمنصة الإلكترونية kfh.com/cars، وتم التركيز على أن تتميز بالبساطة في التصميم وسهولة الاستخدام مع عرض أفضل الحلول المصرفية لتمويل شراء السيارات الجديدة أو المستعملة أو اختيار أحد عروض التأجير مع المواعدة بالتملك أو التأجيرمع الصيانة المتوافرة بمعارض «بيتك» للسيارات بحيث يتمكن العميل من اتخاذ أفضل القرارات وتقديم الطلب بكل يسر وسهولة.

ما عدد وأنواع السيارات المتاحة في معرض «بيتك»؟

يضم «معرض بيتك للسيارات» KFH Auto أكثر من 28 وكالة سيارات و44 علامة تجارية، ويصنف المعرض من المباني الذكية التي تجمع بين عناصر الاستدامة والتقنية الحديثة، وتلعب المباني الذكية دوراً أساسياً في عوامل الاستدامة الثلاثة الإنسان والبيئة والاقتصاد، لكن الذكاء الأكبر كان في نجاح «بيتك» في تجميع كافة عناصرالعملية البيعية في مكان واحد «البائع والمشتري ومصدر التمويل» بالإضافة إلى الإجراءات المتعلقة بالبيع والشراء للسيارات التى تقدمها الجهات الرسمية مثل المرور والتأمين وغيره، ما جعل من عملية الشراء متعة.

ومن الخدمات التي تقدم من خلال المعرض: بيع سيارات الوكلاء، بيع السيارات المستعملة المكفولة التي حظيت بصيانة دورية لدى الوكلاء، بيع الدراجات النارية والدراجات المائية الجت سكي والطراد والمعدات البحرية، «تمويل السيارات والاستلام بالخارج»، التاجير التشغيلي والتمويلي للسيارات «للافراد والشركات»، خدمات السيدات، تمويل السيارات من المكاتب التجارية والأفراد بجميع أنواعها وأحجامها، سواء كانت جديدة أو مستعملة، خدمة تمويل قطع غيار السيارات والإكسسوارات، وخدمة بيع الأمانة.

> «بيع الأمانة» يخدم شريحة عملاء تفضل بيع سياراتها بطريقة عصرية وآمنة

ما أقصى مدة للسداد والتسهيلات والمزايا المقدمة للعملاء؟

يقوم «بيتك» بتلبية احتياجات العملاء من تمويل بيع وتأجير السيارات من خلال برامج ميسرة تناسب المركز المالي للعملاء، وحسب الضوابط والتعليمات والشروط والاحكام، لكن ثمة مزايا عديدة نوفرها لعملائنا منها تواجد «بيتك» لدى معظم وكالات السيارات، وانتشار معارض «بيتك» بأهم المناطق. ويحرص «بيتك» على خدمة العملاء بأفضل الطرق التمويلية من خلال برامج بيعية وتمويلية ميسرة، (نقداً - التمويل - التثمين - بيع

مزايا وعروض حملة «يسوى تحول»

قال العيسى إن «بيتك» يوفر للعملاء باقة متكاملة من الخصومات الحصرية على جميع أنواع السيارات الجديدة والمستعملة، في اطار حملة «يسوى تحول»، منها %. أرباح على تمويل السيارات حتى 25 ألف دينار وفترة سداد حتى 5 سنوات على سيارات: مرسيدس، نيسان، بي أم دبليو، هوندا، ميتسوبيشي، جيلي، جي أم سي، إنفنتي، شيري، هافال، جريت وول.

وتشمل العروض خصومات خاصة مقدمة لأكثر من 15 وكالة سيارات منها لكزس، بي أم دبليو، لاند روفر، وغيرها، لعملاء «بيتك» الحاليين والجدد، ويمكن للعميل التقديم على أكثر من طلب تمويل السيارات في حال استيفائه لكافة شروط وأحكام منح الإئتمان.

ويستطيع العميل الاستفادة من عروض السيارات من «بيتك» التي تشمل تمويل شراء السيارات الجديدة، وتمويل شراء السيارات المستعملة، والتأجير التمويلي، والتأجير التشغيلي، ومنتجات الدراجات النارية والقوارب والمعدات البحرية في معارض «بيتك»: معرض KFH AUTO بمنطقة الشويخ، والري على الدائري الرابع، والفروانية بمنطقة الضجيج، والأحمدي، ومن خلال المنصة الرقمية kfh.com/auto.

> نقدم خدمة «ادفع في الكويت واستلم السيارة في الخارج» في مصر والأردن وأميركا وتركيا

الأمانة – التأجير). ومن أبرز الحلول والمزايا التمويلية التي نقدمها: كفالة ومزايا الوكيل- البيع نقداً أو بالأقساط وبأسعار تنافسية، فترة سداد مناسبة، مرونة في طريقة السداد (خصم راتب - تحويل بنوك)، كفالة المقيم للمقيم.

حدثنا عن خدمة تمويل السيارات بالكويت والاستلام بالخارج؟

تشمل هذه الخدمة السيارات الجديدة والمستعملة، وتتيح خدمة «ادفع في الكويت واستلم السيارة في الخارج» التي يقدمها «بيتك» حصرياً، لشرائح متعددة من العملاء اقتناء السيارات التي تناسبهم، واستلامها في 4 دول هي: مصر والأردن والولايات المتحدة وتركيا، بالتعاون مع موردين معتمدين في الكويت.

وتتوافر الخدمة لجميع العملاء من الكويتيين أو المقيمين، ولايشترط تحويل رواتبهم، بل يكفي انطباق الشروط والضوابط الائتمانية. وتسهل الخدمة اقتناء السيارات التي يرغب العملاء في شرائها، واستلامها مباشرة في الدول المذكورة، بينما يتم سداد أقساطها من خلال «بيتك» في الكويت، مما يجعلها أحد الحلول التمويلية السهلة على العملاء. وتناسب الخدمة أبناء الدول الأربع العاملين في الكويت، وكذلك رجال الأعمال والمستثمرين الكويتيين في تلك الدول، بالإضافة إلى الطلبة الكويتيين الدارسين فيها.

ومن المزايا الأخرى، تمويل لغاية 25 ألف دينار، وفترة سداد حتى 5 سنوات مع نسب أرباح تنافسية، ومتطلبات إنجاز المعاملة لا تختلف عن إنجاز أي معاملة شراء سيارة داخل الكويت. ●

باقات وخصومات حصرية

استعرض العيسى أبرز الباقات والخصومات وقال: إن «بيتك» أول من طرح خدمات التأجير التمويلي في السوق، بمزايا تسمح لعملائه بأن يقودوا سيارة تناسب احتياجاتهم لفترة تصل إلى 5 سنوات شاملة التأمين التكافلي الشامل، وضمان المصنع وتقديم سيارة بديلة في حال صيانة أو إصلاح السيارة المؤجرة، بالإضافة إلى ميزة الخصم عند السداد المبكر، ويخير العميل بين شراء السيارة أو إعادتها لـ«بيتك» عند نهاية عقد التأجير. يوفر «بيتك» تشكيلة واسعة من معظم العلامات التجارية المرموقة، مايقارب 80 موديلاً، ضمن برنامجي التأجير التشغيلي والتمويلي. ويتميز «بيتك» بتقديم أفضل الخدمات لعملائه (الأفراد والشركات) بتوفير تشكيلة واسعة من أحدث أنواع السيارات مع المرونة في تقدير القيمة الإيجارية، ومدة عقد التأجير، بالإضافة إلى الصيانة الشاملة والتأمين الشامل التكافلي، سيارة بديلة، وخدمة المساعدة على الطرق، وإمكانية السفر بالمركبة المؤجرة وفق الشروط والأحكام.

دور أمناء سر مجالس إدارات البنوك والشركات في الدول المتقدمة

بقلم د.صادق أبل / اقتصادي كويتي

نظراً لأهمية الدور المتنامي لموضوع حوكمة البنوك والشركات وما يتطلبه هذا الدور من ممارسة حقيقية وفاعلة في مجالات أعمال البنوك والشركات بمختلف أنواعها، قامت بعض الدول المتقدمة خلال السنوات الماضية بتغيير القوانين والتشريعات المنظمة لأعمال البنوك والشركات المساهمة، لكي تتواكب مع «قرارات بازل» التي ركزت على دور الحوكمة في الإدارة السليمة للشركات.

وفي هذا السياق فقد تغيرت النظرة التقليدية لوظيفة أمناء سر مجالس الإدارات التي كانت محصورة في كتابة محاضر الاجتماعات وتدوينها ومتابعتها، وذلك بإضافة مهام إضافية لدور أمناء السر بحيث يقوم امين السر بأعمال هامة أخرى فهو بمثابة مستشار لمجلس الإدارة في أمور متعددة تتمحور حول الحوكمة والامتثال، وهي تنصب بنهاية المطاف في مصلحة مجلس الإدارة والمساهمين وحمايتهم من اية مخالفات غير مقصودة لقرارات الجهات الرقابية، والتي تسعى الى جعل الحوكمة ركن أساسي في مهام مجالس الإدارات والإدارات التنفيذية، فمن الطبيعي ان لا يلم كافة أعضاء مجالس الإدارات بكافة التعليمات الصادرة من الجهات الرقابية والتعديلات التي تتم عليها بين وقت واخر، وهنا يبرز دور أمناء السر في توجيه مجالس الإدارات الى مثل تلك الأمور، كما ان أمناء السر يقومون بأدوار تجعلهم بمثابة مستشارين لمجالس إدارات البنوك والشركات من خلال رؤساء مجالس إدارات تلك البنوك والشركات.

Sadeq Abul

> دول الخليج لم تعطِ الأهمية الكافية لوظيفة أمناء السر في ظل عدم وجود تنظيم واضح لها

فعلى سبيل المثال لا الحصر، أعطى قانون الشركات في المملكة المتحدة صلاحيات واسعة تساهم في ضمان الحوكمة في سير أعمال الشركات والبنوك وفق (Code of Conduct) الذي يلزم أمناء سر المجالس بتقديم المشورة والنصح لأعضاء مجلس الإدارة بشأن كافة القضايا المتعلقة بالحوكمة والتأكد من ان القرارات والإجراءات المتعلقة بمجالس إدارات البنوك متوافقة مع تعليمات الحوكمة الصادرة من الجهات الرقابية (UK Corporate Governance Code an OUT-Law guide)، وقد عملت بعض الدول مثل ايرلندا على إعطاء دور حساس لأمناء سر مجالس الشركات من خلال المهام المناطة بهم والشروط والخبرات التي يجب ان تتوافر لديهم، ونظرا لأهمية هذه الوظيفة قامت العديد من الدول بوضع شروط لشغل هذه الوظيفة والتي عادة ما يشغلها خريجي الجامعات من المتخصصين بالقانون او الإدارة والاقتصاد الذين يتمتعون بخبرة ودراية كافية في مجالات عمل البنوك والجهات الرقابية، فعلى سبيل المثال لا يجوز اسناد أمانة السر

لشخص لا يلم بالموضوعات التي تتم مناقشتها في اجتماعات مجلس الإدارة من موضوعات تتعلق بأعمال البنوك المصرفية والائتمانية لأسباب قد تتعلق لعدم معرفته بأعمال البنوك او عدم المامه باللغة التي تتم بها مناقشة الموضوعات، مما يضطره الى اسناد بعض أجزاء محاضر الاجتماعات الى الإدارات التنفيذية الامر الذي يتسبب بإشكالية فضل السطات ومبادئ الحوكمة، وعليه فقد قامت بعض البنوك المركزية بوضع اختبارات واجراء مقابلات قبل شغل هذه الوظائف الهامة للتأكد من المهارات والقدرات التي

> أضيفت اليهم مهام جديدة ليكونوا بمثابة مستشارين لمجلس الإدارة فيما يخص الحوكمة والامتثال

يتمتع بها المتقدم لمثل هذه الوظائف. فعلى سبيل المثال، قامت ايرلندا في عام 2014 بتغير قانون الشركات وتم تنفيذه في يناير 2015 بعدما أضاف ابعادا تتعلق بدور أمناء السر في موضوع الحوكمة، فمن خلال أمناء سر مجالس الإدارات يمكن تنفيذ مبادئ الحوكمة والإدارة السليمة، وذلك من خلال اعطاءه استقلالية عن الإدارة التنفيذية لكي يستطيع ان يتابع مبادئ الحوكمة السليمة.

وفي هذا السياق تشير Jane Valls المدير التنفيذي لمعهد (GCC Board Directors Institute) الى عدم إعطاء أهمية لوظيفة أمناء سر مجالس الإدارات في دول مجلس التعاون وعدم وجود تنظيم واضح لهذه الوظيفة الحساسة التي بدونها يكون من الصعب تطبيق المبادئ السليمة للحوكمة في البنوك والشركات. ●

• لقاء خاص •

لقاء مع رئيس مجلس
إدارة نادي مصارف الكويت

الرويح: أنشطة مبتكرة وأكثر شبابية لموظفي البنوك

كشف رئيس مجلس إدارة نادي مصارف الكويت والمدير التنفيذي للعلاقات العامة والإعلام للمجموعة في بيت التمويل الكويتي (بيتك) يوسف الرويح، عن قرب استئناف الأنشطة والبرامج الخاصة لموظفي البنوك عبر فعاليات مبتكرة تشمل ألعاب رياضية ومسابقات، إلى جانب الأنشطة التقليدية السنوية. وقال الرويح في لقاء مع مجلة المصارف، ان نادي المصارف يضطلع بدور ومسؤولية اجتماعية ووطنية وتوعوية من خلال منصات التواصل الإجتماعي الخاصة به وبالتعاون مع البنوك، وكذلك عبر المشاركة في أنشطة تطوعية عبر فرق يتم تشكيلها من موظفي البنوك، كان آخرها تقديم خدمات تطوعية خلال أزمة جائحة «كورونا». وأوضح ان نادي المصارف تبنى استراتيجية أكثر ديناميكية تتماشى مع المتطلبات المتجددة لموظفي البنوك ومنتسبي النادي، اذ بات التركيز منصبا أكثر على تغيير وتنويع الأنشطة لتكون مبتكرة وأكثر شبابية. واستعرض الرويح أبرز الأنشطة والفعاليات التي ينظمها نادي المصارف لموظفي قطاع البنوك... وفيما يلي المزيد من التفاصيل:

حدثنا عن الدور الرئيسي لنادي المصارف؟

يتركز الدور الرئيسي لنادي مصارف الكويت بتنظيم الأنشطة الاجتماعية والرياضية والثقافية لجميع موظفي البنوك ومنتسبيه ونحرص بأن تتسم أنشطة النادي بالتنوع لتشمل مختلف العاملين في القطاع المصرفي بما يساهم بتعزيز الروابط الاجتماعية بين موظفي البنوك.

تأسس نادي المصارف سنة 1990، ومنذ ذلك الحين نجح في تنظيم أنشطة مختلفة كانت محل تقدير واهتمام من مجلس ادارة اتحاد المصارف الذي لم يتوانى عن تقديم الدعم والمساندة لأنشطة النادي وبرامجه، من اجل النهوض بالنادي وتحقيق الأهداف المرجوة.

وأود ان أشير الى ان دور نادي مصارف الكويت لا يقتصر على ذلك فحسب، بل يضطلع النادي بدور ومسؤولية اجتماعية ووطنية وتوعوية عبر قنواته عبر منصات التواصل الاجتماعي، وكذلك عبر المشاركة في أنشطة تطوعية عبر فرق تطوعية يتم تشكيلها من موظفي البنوك، كان آخرها تقديم خدمات تطوعية خلال أزمة جائحة «كورونا»، بالتعاون مع لإدارة العامة للإطفاء - إدارة إطفاء المطارات، وذلك خلال رحلات الإخلاء والإجلاء، والتواجد في مراكز الإيواء لمخالفي الاقامات لدعم جهود الداخلية، وكذلك جهود تعقيم اتحاد المصارف وعدد من البنوك، وذلك لضمان سلامة الموظفين والعاملين وعملاء البنوك.

> **قدمنا خدمات تطوعية لمواجهة أزمة جائحة «كورونا» انطلاقا من مسؤوليتنا الوطنية**

ما هي استراتيجية نادي المصارف للفترة المقبل؟

تبنينا استراتيجية أكثر ديناميكية وتتماشى مع المتطلبات المتجددة لموظفي البنوك ومنتسبي النادي، بمعنى ان التركيز بات منصبا أكثر على تغيير وتنويع الأنشطة لتكون مبتكرة وأكثر شبابية. كما رسمنا استراتيجية تطوير قنوات نادي مصارف الكويت (kbc_page) على قنوات التواصل الاجتماعي من حيث التصميم والمحتوى مع توحيد معايير العلامة التجارية، كما حرصنا ان يتضمن المحتوى مواد توعوية وأنشطة ومسابقات وجوائز تعزز

مع عودة الحياة الى طبيعتها سنستأنف نشاطنا وبرامجنا عبر فعاليات ومسابقات جديدة

تفاعل المتابعين وارتباط الموظفين مع نادي المصارف عبر قنواته على مواقع التواصل الاجتماعي.

يعاني القطاع السياحي الحالي من شلل تام بسبب جائحة كورونا هل لكم دور في توفير سبل الترفيه المناسبة للموظفين في القطاع المصرفي؟

بالفعل توقفت أنشطة نادي مصارف الكويت نتيجة جائحة كورونا وما صاحبها من اغلاق تام وجزئي. لقد كانت أولويتنا في فترة الجائحة سلامة الموظفين، وتنظيم مبادرات تطوعية لدعم جهود الجهات المعنية وحملات تعقيم بعض البنوك وغير ذلك من مبادرات على منصات التواصل الاجتماعي للمساهمة في رفع الوعي عن أهمية التعامل مع الجائحة حسب بروتوكولات الجهات الصحية.

وبمجرد عودة الحياة الى طبيعتها بإذن الله، سنستأنف نشاطنا وبرامجنا لموظفي البنوك عبر فعاليات مبتكرة تشمل ألعابا رياضية ومسابقات، الى جانب الأنشطة التقليدية المتعلقة بالرحلات البحرية والبرية، والبطولات المختلفة مثل: كأس اتحاد المصارف لكرة القدم، ودوري اتحاد المصارف لكرة القدم، ودوري الكريكيت، ومسابقة البولينغ وغيرها. ومن ضمن الأنشطة التي ينظمها النادي وتلقى اقبالا كبيرا واشادة من المشتركين، نشاط العمرة لموظفي

البنوك تشجع موظفيها على اللياقة البدنية عبر تقديم عروض في نوادي صحية

البنوك وهو أحد المبادرات التي تندرج ضمن جدول أنشطة النادي بشكل شبه سنوي.

ما مدى اقبال موظفي البنوك على الأنشطة الرياضية في فترة ما قبل الجائحة؟ ومن هم الفئات العمرية الأكثر اهتماما في الرياضة البدنية؟

كان الاقبال كبيراً على الأنشطة الرياضية التي ينظمها النادي في فترة ما قبل الجائحة، حيث تتناسب الأنشطة الرياضية التي ينظمها النادي مع مختلف الفئات العمرية، فهنالك الأنشطة الرياضية التي تتطلب جهدا بدنيا كبطولة دوري وكأس كرة القدم وبطولة الكريكيت وهذه تناسب فئة الشباب، وفي المقابل هنالك أنشطة لا تتطلب جهدا بدنيا كبيرا مثل رياضة البولينغ، وهذه الرياضة تناسب مختلف الفئات العمرية. ولكن في المجمل، الاقبال الأكبر على الأنشطة الرياضية يكون من فئة الشباب.

كيف تقيّم ضرورة اللياقة البدنية للموظفين في القطاع المصرفي؟

كما نعلم ان الرياضة اساسية للصحة، وبالتبعية الصحة أساسية للعمل وزيادة الانتاجية، وبالتالي فإن اللياقة البدنية مهمة وضرورية للموظفين سواء في القطاع المصرفي او بمختلف القطاعات لدورها بتعزيز الحيوية والنشاط والانتاجية. بعض البنوك يتبنى الرياضة وتعزيز أهمية اللياقة والأنشطة الصحية كجزء من استراتيجية الأعمال، وهذا بالفعل في غاية الأهمية، حيث خلصت الدراسات الى أهمية الرياضة وصلتها الوثيقة بالصحة والانتاجية.

اللياقة البدنية لا ترتبط بشعارات فقط بل بمبادرات تتجسد على ارض الواقع، والبنوك تقوم بدور فعال في هذا الاطار عبر تقديم عروض للموظفين في نوادي صحية، وغير ذلك من المبادرات التحفيزية التي تحث الموظفين على القيام بأنشطة رياضية واتباع نمط حياة صحي. ●

جوائز نقدية ومعنوية

تحدث الرويح عن الجوائز المقدمة من البنوك للأنشطة الرياضية قائلاً: الجوائز المقدمة من البنوك للأنشطة الرياضية تختلف باختلاف النشاط وهي غير ثابتة، وتكون الجوائز مادية ومعنوية. وأود هنا ان انتهز الفرصة لأثني على دعم اتحاد المصارف متمثلا بالأمين العام لاتحاد المصارف الدكتور حمد الحساوي على الدور الكبير في دعم أنشطة النادي ومساندة جهوده في مختلف المبادرات التي يقوم بها، وكذلك أثمّن تعاون موظفي البنوك وتفاعلهم مع أنشطة النادي. وفي الختام نسأل الله ان يزيل عنا الوباء وأن تعود الحياة الى ما كانت عليه وأفضل، وباذن الله لن ندّخر جهدا في تنظيم انشطة وفعاليات شبابية متنوعة تنال رضا موظفي البنوك ومنتسبي النادي.

التكنولوجيا الرقمية تُعيد تشكيل الوظائف في القطاع المصرفي

تُعيد التكنولوجيا تشكيل عالم العمل، ليس فقط بميكنة الإنتاج، بل أيضا بتيسير الاتصال والابتكار، ويلعب التطور الرقمي دوراً كبيراً في تغيير شكل الوظائف وهيكلتها.

ويقول مدير العام الموارد البشرية لمجموعة بنك الكويت الوطني عبدالله الجاسم، ان التحول الرقمي والتطور التكنولوجي الذي تشهده بيئة العمل والاقتصاد بشكل عام، فرض متغيرات جديدة على مستوى التوظيف والتدريب وقد تسارعت وتيرة تلك المتغيرات في ظل ما فرضته تداعيات جائحة كورونا من تحولات دفعت كافة المؤسسات إلى الإسراع بالتحول الرقمي.

وأضاف: لقد كنا في بنك الكويت الوطني على أتم استعداد لتسارع وتيرة التحول الرقمي نتيجة الأزمة الصحية بفضل استراتيجية البنك التي ارتكزت إلى الاستثمار الحصيف في رأس المال البشري والبنية التحتية الرقمية طوال السنوات الماضية ما جعل الوطني يتمتع بمرونة وقدرة فائقة اعتاد عليها منذ تأسيسه في مواجهة التحديات وتخطي الأزمات.

> **الجاسم: «الوطني» كان سباقاً في الرقمنة وزاد نسبة التوظيف**

عبدالله الجاسم
مدير العام الموارد البشرية لمجموعة بنك الكويت الوطني

على مدار الأزمة طوال الأشهر الماضية، لم يتوقف البنك عن توظيف الكفاءات رغم الإجراءات الاحترازية التي كان الوطني في طليعة من التزم بتطبيقها معتمداً في ذلك على حضور الفعاليات والتواصل مع المتقدمين للوظائف افتراضياً عبر الإنترنت حيث يتعاون البنك في ذلك الصدد مع منصة «خبرة» التي توفر المعلومات الكافية والملفات التعريفية الخاصة بالعديد من المواهب الكويتية في مختلف التخصصات وتساعد على حضور معارض التوظيف افتراضياً.

وتابع قائلاً: عكفت الموارد البشرية للمجموعة طوال السنوات الماضية على تطوير البنية التحتية لمنصات تدريب الموظفين وإدخال أحدث الأساليب التقنية والأدوات الرقمية التفاعلية الأمر الذي أثبت نجاحه وفاعليته خلال الأزمة الصحية إذ لم يتوقف البنك عن رفع كفاءة موظفيه وتزويدهم بمختلف البرامج والدورات التدريبية حيث نظم الوطني خلال العام 2020 الذي شهد ذروة الإجراءات الاحترازية نحو 71 برنامجاً تدريبياً وورشة عمل بحضور نحو 1137 متدرب ومتدربة.

واختتم قائلاً: لقد امتد أثر التحول الرقمي إلى الوظائف التي تغيرت طبيعتها ومسمياتها وما فرضه التحول من الحاجة لتخصصات جديدة يتعاظم دورها داخل المؤسسات يوماً بعد يوم. ولذلك، تسارع الجامعات في الكويت من أجل توفير تلك التخصصات وتأهيل الخريجين لشغل الوظائف الجديدة التي أفرزتها التطورات التكنولوجية الحديثة. ومن جانبنا، نحرص في الوطني على تدريب الكوادر الوطنية من الخريجين وصقل مهاراتهم لتأهيلهم لدخول سوق العمل وتلبية احتياجاته المتغيرة. ●

وظائف جديدة

من جانبه، قال صادق عبدالله مدير عام قطاع الموارد البشرية في البنك التجاري الكويتي، ان البنك يسعى دائماً إلى تطوير موارده البشرية وفق أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا باعتبار أن العنصر البشري من أهم أصول البنك، وقد كان لجائحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19) أثر كبير على طريقة تنفيذ الأعمال وأظهرت مدى الحاجة إلى تسريع وتيرة التطبيق العملي والفعال للتكنولوجيا الحديثة في جميع مجالات العمل المصرفي بهدف المحافظة على استمرارية الأنشطة تحت كافة الظروف.

ويحرص البنك على الاستفادة من كافة الفرص المتاحة لتحسين وتطوير كفاءة وأداء العاملين وطرح حلول مبتكرة لخطط الأعمال الشاملة بتوظيف أحدث تقنيات العمل المصرفي واستحداث قنوات بديلة لتقديم الخدمات المصرفية.

وأضاف: أن البنك يقوم بتسخير التكنولوجيا الحديثة في جميع قنواته المصرفية سواء مع عملاءه أو موظفيه لضمان استمرارية العمل والحفاظ على جودة الخدمة تمثلت بإدارة العمل عن بعد وعقد اجتماعات افتراضية ودورات تدريبية مرئية باستخدام التطبيقات الذكية مؤكداً أن استخدام التكنولوجيا كان هو الحل الأمثل عند الكثير لا سيما في أوقات الحظر الكلي والجزئي حيث جرى تفعيل وتطبيق خطة استمرارية الأعمال المرتكزة على التكنولوجيا الرقمية والتي يحرص البنك على أن تكون شاملة وتغطي كافة مجالات أعمله.

> **عبدالله: استخدام التكنولوجيا وراء استحداث وظائف في عدة إدارات**

صادق عبدالله
مدير عام قطاع الموارد البشرية في البنك التجاري الكويتي

وتابع صادق أن من أبرز أثار استخدام التكنولوجيا الحديثة استحداث الكثير من الوظائف في عدة إدارات، مثل الإدارة المصرفية الإفتراضية والتي تعمل على تسخير التكنولوجيا الحديثة لخدمة عملاء البنك، وتقوم باستقطاب كوادر وكفاءات متخصصة في الأعمال المصرفية الرقمية منوهاً إلى استمرار البنك في هذا النهج لاستقطاب الشباب الكويتي المؤهل مع تطوير الوظائف الحالية لمواكبة ثورة التكنولوجيا وما ينسحب على ذلك من أهمية تطوير قدرات وكفاءات خاصة في التعامل مع التطورات التقنية السريعة.وشدد على أن استخدام التكنولوجيا والتحول الرقمي أصبح مطلب أساسي في ظل التطور السريع الذي تشهده الصناعة المصرفية. ●

الابتكار سهل المعاملات

من جهته، قال نقيب حامد أمين مدير عام الموارد البشرية في البنك الأهلي المتحد: من التغيرات الملحوظة في القطاع المصرفي في السنوات الأخيرة هو تبني التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والإعتماد على الإبتكار لتسهيل إجراء المعاملات التي تخدم العملاء بشكل أفضل وبوقت أسرع وهو أمراً حتميا ومحورا أساسيا تتنافس عليه المصارف لتلبية تطلعات عملائها، ولا شك أن تنامي الإعتماد على التكنولوجيا في تقديم الخدمات المصرفية قد أحدث تغييراً كبيرا في شكل الوظائف في القطاع المصرفي.

وأضاف: من الملاحظ أن الإعتماد على الوسائل التقنية الحديثة في تقديم الخدمات المصرفية ساهم في إعادة هندسة عمليات الموارد البشرية الحالية لخلق بيئة عمل غير ورقية رقمية بالكامل استنادًا إلى تجربة العملاء الداخليين (الموظفين) وعليه تم تحديث وترقية معايير التوظيف الحالية لضمان التقييم الفعال للقوى العاملة المحلية من الموهوبين في بيئة تتسم بالمرونة، والتي يمكن أن تتناسب مع القوى العاملة المتغيرة وكذلك إعادة النظر في الكفاءات الوظيفية الحالية لتوسيع نطاق المتميزين في البنك وجذب مجموعة أوسع من ذوي المهارات، بما يتناسب مع احتياجات وتوقعات العملاء التي تتسم بالسرعة في التطوير.

> **أمين: الإعتماد على التكنولوجيا أحدث تغييراً كبيرا في الوظائف المصرفية**

نقيب حامد أمين
مدير عام الموارد البشرية
في البنك الأهلي المتحد

البنك الأهلي المتحد
ahli united bank

ومن منطلق العمل على تحويل الثقافة المؤسسية للبنك إلى ثقافة فعالة تتسم بالمرونة لضمان إدارة حكيمة للمخاطر عندما يتعلق الأمر بتقديم الحلول فقد إهتمت إدارة البنك الأهلي المتحد بأن تكون الموارد البشرية عنصراً فعالاً في التحويل الرقمي وذلك عن طريق التوظيف حسب الكفاءات المطلوبة و التدريب والتطوير الذي يقوم به البنك بشكل دوري وذلك بوضع البرامج التدريبية اللازمة لتطوير مهارات الموظفين لتتواكب مع المتغيرات التكنولوجيا الجديدة وكذلك إعادة الهيكلة التي تعكس بالإيجاب على تطوير الخدمات المصرفية ومساعدة الموظفين في الإحتفاظ بوظائفهم وتطويرمهاراتهم لمواكبة المتغيرات التى طرأت على آليات العمل المصرفي. ●

تحول في المهارات

الى ذلك، قال زياد العمر رئيس الموارد البشرية لمجموعة بيت التمويل الكويتى «بيتك»، لا شك أن القطاع المصرفي في العالم يمر بمرحلة التحول نحو بيئة ذكية وتنفيذ التحول الرقمي في كافة قطاعات البنك. بالتالي من الضروري تحويل ادارة الموارد البشرية نحو الرقمنة والتركيز على أتمتة العمليات وتحقيق الأهداف الاستراتيجية في أقرب فرصة ممكنة، اذ بدأت التكنولوجيا الحديثة تأخذ محل العمل الروتيني فمن المتوقع أن يسد البشر الفجوات في العمليات المتخصصة التي لا يستطيع النظام العادي فهمها، بالإضافة إلى أنهم بحاجة إلى أن يكونوا قادرين على توجيه عملية تنفيذ تلك الأنظمة حتى نستوعب تماماً المزايا التي تتسم بها هذه التقنيات.

زياد العمر
رئيس الموارد البشرية لمجموعة
بيت التمويل الكويتى «بيتك»

بيت التمويل الكويتي
Kuwait Finance House

وأضاف: من المرتقب أن نشهد تحولاً في المهارات التي تستلزم الانتقال من النطاق التشغيلي إلى أولئك الذين يتمتعون بخبرات تقنيه عاليه، حيث يحتاج هؤلاء إلى التدريب للاضطلاع بالأعمال الجديدة. وزادت التوقعات بشكل عام للإنتاجية بعد أن وفرت الأنظمة الكثير من الوقت لمعالجة العديد من الأنشطة وفي بعض الحالات جعلتها فورية. وأكد الالتزام بتقديم الدعم اللازم للبنك ولموظفينا للانتقال إلى نموذج العمل الجديد الذي يمثل المعيار الجديد لمستقبل العمل. ومن شأن زيادة استخدام روبوتات المحادثة الاحترافية في مراكز الاتصال واستخدام أجهزة التفاعل XTM ومراكز الخدمة الذاتية أن يعزز نوعية الموظفين المعينين في المستقبل.

وتابع قائلاً : ان اعتماد التكنولوجيا الحديثة فى القطاع المصرفى ستسفر عن مجموعة من التطورات والمزايا الجديدة على هذا القطاع، اما بشأن التطورات فان التقنية بلا شك ستساهم فى خلق نوعيات جديدة من الوظائف لم تكن معروفة اومهمة على نطاق واسع، مثل التدقيق على الانظمة وحمايتها، وهيكلة خدمات ومنتجات تعتمد على التقنية بشكل كامل، بالاضافة الى الامن السيبرانى والتسويق الالكترونى والبيع عن بعد، والتواصل غير المباشر مع العملاء وصيانة الشبكات وتعزيز البنى التحتية التكنولوجية وغيرها من الوظائف ذات الطابع الخاص، وفى نفس الوقت سيتطلب الوضع الجديد من الموظفين التحلى بمهارات وامكانيات ربما لم تكن مطلوبة من قبل وبما يتوائم مع مهامهم والوظائف الجديدة الامر الذى يستتبع من الموارد البشرية اعداد التوصيف الوظيفى المناسب وتحديد المهام الوظيفية بدقة لمنع التداخل اوالتعارض فى الاعمال مع تطبيق معايير جديدة تتعلق بالامان وقياس الكفاءة وتقييم الاداء فى وقت يتم فيه وضع منظومة متكاملة ومحددة للرواتب والاجور والمكافات والمزايا والترقيات، بغية استقطاب المتميزين فى المجالات السابق ذكرها وتعظيم دورهم فى مجالات الاعمال المختلفة.

> **العمر: رقمنة الاعمال خلقت وظائف مبتكرة وساهمت في خفض النفقات**

ان الاعتماد المتزايد على التقنية الحديثة ورقمنة الاعمال والانشطة والخدمات والمنتجات على امتداد القطاع المصرفى باكمله من شانها المساهمة بدور رئيسى فى خفض النفقات وزيادة الايرادات مع تحسين جودة الخدمة وتوفير عوامل السرعة والدقة والامان بالاضافة الى تفريغ الموظفين خاصة فى الخطوط الامامية وفى الفروع للقيام بدور تسويقى من شأنه تحقيق الاهداف الموضوعة وزيادة الربحية وتعزيز الحصة السوقية والابتعاد عن الاعمال الروتينية شبه الالية التى تستهلك من قدرات الموظف وتحتمل الخطأ وتخضع للاعتبارات البشرية من حيث الكم والكيف فى الانجاز.

وأكد العمر على ان العنصر البشرى من ذوي القدرات المتميزة والكفاءات المتخصصة لايمكن الاستغناء عن دورهم المهم والمحورى فى اداء الاعمال سواء كانت تتم عبر انظمة وبرامج الية او بصورتها التقليدية المعهودة والتى من المتوقع ان تبقى لفترة نظرا لانه مازالت شريحة من العملاء لا تتوائم بشكل كامل مع استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة ولا تعتمد عليها بشكل كامل، لذا علينا ان نواكب قدرات عملاءنا وامكانياتهم والاعتماد على التقنية الحديثة بشكل يضمن استخدامها على النحو الامثل والاكثر جدوى من العملاء من خلال استمرار نموذج الاعتماد على التقنية مع العنصر البشرى معا، وسيظل للموظف دورا، تختلف اهميته من فترة ومرحلة الى اخرى. ●

الكفاءات الشبابية

من جانبها أكدت معالي عبدالله الرشيد رئيس مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة في بنك وربة، ان تأثير التكنولوجيا الحديثة في القطاع المصرفي على الوظائف الحالية والمستقبلية سيكون إيجابياً حيث ستتاح فرص للطاقات والكفاءات الشبابية وذلك باستخدام قدراتهم بالتطور الرقمي والابتكار والابداع مما يؤدي الى تحسين الكفاءة التشغيلية وتنظيمها، بهدف تحسين الجودة وتبسيط الإجراءات للموظفين و للعملاء.

واكدت على ان بنك وربة كان من أوائل البنوك التي حرصت على تقديم الخدمات الرقمية لتوفير الراحة لعملائه من خلال توفير بيئة رقمية متميزة ورائدة و طرح خدمات بنكية ذكية مما يجعل أثر التكنولوجيا ذو دافع ايجابي متكامل مع استراتيجية البنك وأهدافه.

أما عن استقطاب المواهب فقالت الرشيد:لقد كان البنك سباقاً في مجال استخدام التقنيات الحديثة خلال جائحة كورونا (كوفيد 19) والاعتماد عليها من خلال التقديم على الوظائف وعمل المقابلات الشخصية عبر التطبيقات التكنولوجية للعديد من الشركات الرائدة في هذا المجال، ونأمل أن تساهم التكنولوجيا في

> **الرشيد: فرص للطاقات الشابة باستخدام قدراتهم بالتطور الرقمي والابتكار**

معالي عبدالله الرشيد
رئيس مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة في بنك وربة

المستقبل القريب بتسهيل الكثير من الإجراءات الخاصة بتوظيف الشباب". وأضافت الرشيد بأن ذلك لن يؤثر سلباً على الموارد البشرية بل على النقيض تماماً حيث أن الحلول التكنولوجية المتطورة أدت إلى خلق فرص عمل جديدة بالأخص في مجال التطور الرقمي أو كما يعرف (الوظائف الرقمية) مما يجعل دور الموارد البشرية محوري في مستقبل القطاع المصرفي.

وعن التوجه المستقبلي للتوظيف قالت الرشيد ، بأن بنك وربة كان ومازال سباقا نحو استقطاب الكفاءات الشبابية التي تواكب القيم الخاصة بالبنك وخاصة أولئك الذين يبحثون عن فرص التطوير والنمو عبر الانضمام الى بيئة عمل حيوية تتيح المجال للمبدعين في الكشف عن طاقاتهم.

وأشارت الى أن إستراتجية البنك تحرص على تمكين وتطوير الموظفين بشكل مستمر لمواكبة التطورات الرقمية وذلك كل في

بنك وربة
WARBA BANK

تخصصه فضلاً عن تنمية المهارات الشخصية والمهارات الرقمية على حدٍ سواء، مضيفةً أن عام 2022 سيشهد نقلة نوعية لمجموعة الموارد البشرية في بنك وربة، حيث ستعتمد المجموعة على الكثير من الخصائص الرقمية وبكافة المجالات كما هو معمول به الآن بشكل تدريجي والسعي نحو الريادة الرقمية.

وجدير بالذكر أن بنك وربة حصد جائزة التطبيق المصرفي الرقمي الأكثر ابتكاراً لعام 2021م ويعتبر البنك الأول الذي أطلق تطبيقاً رقمياً فريداً من نوعه لخدمة العملاء، ويسعى البنك خلال استراتيجيته الحالية لتسهيل كافة الخدمات عبر التطور الرقمي. ●

الخدمات الإلكترونية

نقدم لكم 'إسأل سند'
المساعد التفاعلي من الأهلي

الآن بإمكانك أن تسأل و تحصل على الإجابة فوراً من خلال خدمة المساعد التفاعلي الموجودة على تطبيق الموبايل.

الأهلي أسهل

الأهلي ABK

أهلاً أهلي 899 899 1

eahli.com

تطبق الشروط والأحكام

«الدين العام» أصبح ضرورة اقتصادية

أ. عامر التميمي
مستشار وباحث إقتصادي كويتي
وعضو في الهيئة الإستشارية للتحرير

التميمي: أوضاعنا مناسبة للاقتراض نظراً لتدني أسعار الفوائد وتحسن الإيرادات النفطية

41 مليار دينار.. عجز تراكمي

قال المستشار والباحث الاقتصادي، عامر ذياب التميمي، ان الميزانية العامة تواجه العجز منذ تراجع أسعار النفط عام 2014، وتقدر بيانات وزارة المالية تحصيل ايرادات بقيمة 124 مليار دينار خلال الفترة الممتدة من 31 مارس 2015 وحتى 31 مارس 2022، مقابل مصروفات تقارب 165 مليار دينار مما يعني أن خلال الـ 8 سنوات فإن ميزانية البلاد قد راكمت عجزاً يقدر بـ 41 مليار دينار.

وأضاف التميمي: هناك تقديرات بأن العجز المتوقع في الميزانية الحالية 2021-2022 سوف يراوح بين 6 إلى 7.5 مليارات ينار، بعد تحسن سعر الخام الكويتي ليدور حول 70 إلى 75 دولاراً للبرميل، في حين تمكنت الحكومة خلال السنوات الماضية من تمويل العجز عن طريق السحب من الاحتياطي العام، لكن يبدو أن هذا سيولة صندوق الاحتياطي العام شارفت على النفاد بعد أن تم تجفيفه بشكل متسارع، فطرحت الحكومة على مجلس الأمة خياراً آخر يتمثل بإقرار الدين العام ورفع سقفه إلى 20 مليار دينار، لكن مجلس الأمة ظل رافضاً، لقيام الدولة بالاستدانة لتمويل العجز. لكن ما يثير القلق ما أعلنته وزارة المالية من العجز الفعلي للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2021 مع بلوغه 10.8 مليار دينار مرتفعاً بنسبة 175 في المئة تقريباً عن مستواه في نهاية السنة المالية السابقة 2020/2019.

ضبط الإنفاق

وأضاف التميمي: لم يتوقف المسؤولون في الكويت من التحذير من مغبة تراجع رصيد الاحتياطي العام وضرورة ضبط إيقاع الانفاق العام، لكن لم تتقدم الحكومة بمشروع واضح المعالم للتعامل مع مسألة عجز الموازنة ولم تتضح رؤية الحكومة بشأن ترشيد الانفاق العام، الجاري والرأسمالي، وتبني فلسفة مالية مختلفة عن ما درجت عليه على مدى العقود الماضية، بحيث تعتمد نهجاً يمكن من تخفيف الأعباء على المالية العامة ويتيح المزيد من المسؤوليات الاقتصادية للقطاع الخاص، لكن بطبيعة الحال هذه النقلة النوعية تتطلب زمناً معقولاً لتطبيق ألياتها.

في ذات الوقت لم تشأ الحكومة أن توضح أهمية معالجة العجز على المدى القصير مثل اعتماد قانون، أو مرسوم، للاستدانة وتوفير السيولة اللازمة لمواجهة استحقاقات الانفاق العام. إذاً هناك مسؤولية هامة على الحكومة ومجلس الأمة لمعالجة العجز على المدين القصير والطويل. وإذا كان أعضاء مجلس الأمة يرفضون اللجوء للاستدانة ورفع سقف الدين العام أو إصدار قانون يحدد حجم الدين

خفض الإنفاق الاستثماري له انعكاسات سلبية على النمو الإقتصادي

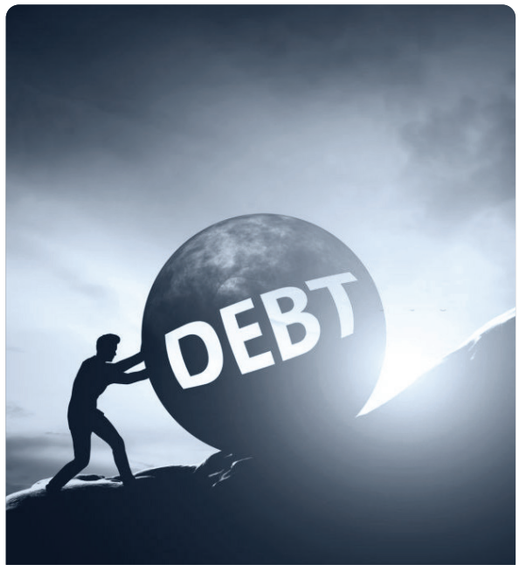

العام، فما هي البدائل التي يرونها مناسبة لمواجهة العجز في الوقت الذي يطالبون بتخصيص المزيد من الأموال لزيادة المنافع الشعبية ويرفضون ترشيد الدعم المعتمد لخدمات المرافق والرعاية الصحية والإسكان ؟ كما أن هناك مطالبات لتخصيص الأموال لدعم أصحاب القروض والطلبة وغيرهم من فئات اجتماعية.

وأكدّ التميمي أن العجز عن توفير السيولة وتحديد برامج موثوقة للتعامل مع عجز الموازنة أدخل الريبة والشك لدى الجهات المتخصصة بالتصنيف الإئتماني وغيرها من مؤسسات دولية مرموقة مما دفعا إلى إعادة النظر بمستويات هذا التصنيف خلال العام الماضي وهذا العام بما أدى إلى تتخفيضه مع العلم ان مستوى التصنيف يحدد قدرة البلاد على الاستدانة وتكاليف الدين.

تعزيز الجدارة الائتمانية

وأشار الى تملك الكويت اصولاً مالية مهمة في صندوقها السيادي ما يمنحها قدرات جيدة لتعزيز جدارتها الإئتمانية، لكن غياب السياسات الواضحة يعرقل الحفاظ على تصنيف إئتماني ملائم. وقد يتخوف الكثير من السياسيين وعدد مهم من الاقتصاديين، من طريقة إستخدام الأموال المقترضة، سواء من الأسواق المالية العالمية أو السوق المحلي، ويخشون من هدر هذه الأموال في قنوات غير مجدية، كما حصل في الأموال التي تحصلت من الإيرادات النفطية وغير النفطية على مدى السنوات والعقود الماضية. بيد أن إقرار قانون للدين بما يعزز القدرة على مواجهة الالتزامات يوفر فرصة ثمينة لتعزيز الرقابة على الإنفاق والتأكيد على أهمية خدمة الديون بموجب برنامج زمني واضح، وفي ذات الوقت يسهم في دعم التوجهات الهادفة لترشيد الانفاق وإنجاز مشروع الإصلاح الاقتصادي الشامل.

وتطرق التميمي الى توقعات البنك الدولي الأخيرة والتي رجحت ان يمثل العجز في الميزانية نسبة مهمة من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن بلغ 26.2 في المئة في عام 2020، وقال «لاشك أن هذه النسبة تعتبر مرتفعة إذا قورن الوضع مع العجز نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في بلدان عديدة عانت من مثل هذا العجز. ظل الاتحاد الأوربي يشترط على الدول الأعضاء عدم تجاوز العجز في الميزانيات الحكومية حاجز الثلاثة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وكلما أرتفعت النسبة تراجع مستوى التصنيف الإئتماني للبلاد. وقد يطرح عدد من السياسيين مسألة السحب من احتياطي الأجيال القادمة ولكن ذلك قد يعزز النزعات غير المسؤولة والشعبوية ويؤدي إلى تسييل أصول مهمة بما يفقد البلاد إمكانيات الاستفادة من عوائدها المستقبلية.وقد يكون مفيداً التفكير في تطوير

د. صادق أبل
إقتصادي كويتي
وعضو في الهيئة الإستشارية للتحرير

بنية الميزانية العامة للدولة وتعديل قانونها بما يمكن من توريد جزء من عائدات الاستثمار كدخل للخزينة العامة بما يعضد إيرادات النفط والإيرادات غير النفطية الحالية وتلك المحتملة مستقبلاً، لكن مثل هذا التعديل يجب أن يكون مبنياً على فلسفة ترشيد طويلة الأجل وتؤكد، في ذات الوقت، أهمية تثمير أموال احتياطي الأجيال القادمة ورفع قيمته من أجل مواجهة متطلبات الأجيال القادمة. إذاً هناك أهمية لتبني مسألة الاستدانة على مدى الأجل القصير وتمكين الحكومة من مواجهة استحقاقات الإنفاق العام بموجب شروط عقلانية تؤكد أهمية تبني الإصلاحات الاقتصادية وترشيد السياسات المالية على مدى زمني معقول.

مخاطر التصنيف

وحول المخاطر الناجمة عن عدم اقرار قانون الدين

أبل: عدم إقرار «الدين العام» سيزيد مخاطر تراجع التصنيف الائتماني السيادي

العام، قال التميمي هناك إمكانيات لتراجع التصنيف الإئتماني بما يرفع من كلفة الاقتراض في المستقبل ليس فقط للدولة وجهاتها السيادية ولكن أيضا للمؤسسات المالية والاستثمارية وكافة المؤسسات الأخرى التي ترغب بالتوسع في أعمالها محلياً وعالميا وترغب بالحصول على التمويل الميسر والمتدني الكلفة.

واشار الى ان أهم اسباب تراجع التصنيف تنجم من تقدير المؤسسات المتخصصة وغيرها من مؤسسات دولية أساسية وذات صلة بأن الكويت عاجزة عن معالجة أزمة العجز في الميزانية وغير قادرة على توفير الأموال اللازمة من خلال الآليات المتعارف عليها في النظام المالي العالمي موضحا ان تمويل العجز ليس بدعة وجرى في مختلف بلدان العالم الرئيسية والنامية وتمكنت تلك البلدان من مواجهة إستحقاقات الدين العام.

واختتم بالقول «ربما نكون الآن في أوضاع مناسبة للاقتراض نظراً لتدني أسعار الفوائد وتحسن الإيرادات النفطية بدرجة مقبولة بعد إرتفاع أسعار النفط، وتبقى هناك أهمية لصياغة القانون بموجب متطلبات البلاد والقدرات على السداد ولكن لا يجب تعطيل إصدار القانون».

تغطية العجز

من جهته، الدكتور صادق أبل ان ميزانية الدولة تعاني من عجز حقيقي بلغ نحو 10,77 مليار دينار خلال السنة المالية 2021/2020 وهو أكبر عجز تواجه ميزانية

الشامي: المالية العامة تواجه صعوبات جمّة وإقرار القانون حاجة ملحة

الكويت منذ عقود، ففي ظل الظروف الراهنة التي تتسم باختلالات هيكلية عميقة ومتجذرة في الاقتصاد الكويتي متمثلة بهيمنة القطاع الحكومي على الاقتصاد وتهميش دور القطاع الخاص وعدم وجود نظام ضريبي أو أي موارد أخرى غير إيرادات النفط، فان من الضرورة أن يتم إصدار قانون الدين العام لتغطية العجز من خلال إصدار سندات دين عام، وفي حال عدم صدور هذا القانون فالخيارات المتاحة للحكومة لسد هذا العجز محدودة جدا وتكاد تنحصر في السحب من صندوق الأجيال وهو خيار غير ذكي لأن اصدار السندات في ظل أوضاع الأسواق العالمية الحالية يعتبر اقل كلفة واوفر وافضل من السحب من صندوق الأجيال الذي حقق مؤخرا نتائج قياسية. وأضاف: في حال عدم اقرار «الدين العام» سوف تواجه الكويت مشكلة تراجع التصنيف السيادي الممنوح لها من قبل مؤسسات التصنيف العالمية مثل موديز وفيتش وغيرها والتي قامت العام الماضي بتخفيض التصنيف بسبب عدم وجود رؤية حقيقية للتعامل مع عجز الميزانية.

وأكد أبل ضرورة إعادة النظر في الدعومات التي تقدمها لكافة المواطنين وإزالة التشوهات السعرية في الخدمات والمنتجات الحكومية والتفكير جديا بتخفيض الانفاق على الباب الأول الخاص بالرواتب والأجور من خلال تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد المحلي، لكي يستوعب جزء من العمالة الوطنية، ورفع مساهمته في الناتج المحلي الاجمال، والبدء بتخصيص بعض الأنشطة التي تديرها الحكومة كالبريد والمواصلات والصحة والكهرباء وغيرها.

د. سعادة الشامي
كبير الإقتصاديين لمجموعة بنك الكويت الوطني
وعضو في الهيئة الإستشارية للتحرير

وأشار الى أمور كثيرة تتطلب الإسراع في تنفيذها على سبيل المثال تأسيس نظام ضريبي على الدخل مضيفاً «قد تكون مثل هذه الإجراءات غير محببة وقد تواجه ردود رافضة لها من المجتمع ولكنها كالدواء المر الذي يجب ان يتجرعه المريض ليتعافى». واختتم بالقول: ان مسار الميزانية خلال العقد القادم لا يبشر بالخير في ظل تنامي المصروفات وتراجع الإيرادات النفطية.

صندوق الاحتياطي

قال الدكتور سعادة الشامي كبير الاقتصاديين في مجموعة بنك الكويت الوطني انه في ظل استمرار عجز الميزانية العامة والحاجات التمويلية المتعاظمة، أدى غياب قانون يسمح بإصدار دين عام جديد منذ عام 2017 إلى خفض احتياطيات الحكومة في صندوق الاحتياطي العام إلى مستويات متدنية.

إذ بلغ إجمالي الأصول 9.7 مليار دينار فقط في نهاية عام 2020 وفقًا لتقارير إعلامية، منخفضاً من 26.4 مليار دينار في مارس 2018، بينما بلغت الأصول السائلة 1.6 مليار دينار فقط في مارس 2021. لذلك، يُعتبر تمويل العجز المالي مدعاة للقلق، خاصة أن الحكومة قد قدرت قيمته لهذا العام في مشروع الميزانية بحوالي 12.1 مليار دينار. ورغم أن توقعاتنا تشير إلى تحقيق عجز أقل عند 6 مليارات دينار كويتي فقط، بالاعتماد على افتراضات أكثر تفاؤلاً بشأن أسعار النفط ونمط إنفاق أكثر ترشيداً، إلا أن تمويل العجز سيظل تحديا هاما في السنوات المقبلة.

وأضاف الشامي: لقد ساهم ارتفاع أسعار النفط في تحسن الافاق الاقتصادية للكويت في الأشهر الأخيرة، لكن الصورة العامة وبالأخص وضع المالية العامة لا تزال تواجه صعوبات جمّة. إذ حتى لو ظلت الأسعار عند 70 دولاراً للبرميل، لن تكون كافية لتحقيق التوازن المالي، مُسببة عجزاً قدره 0.4 مليار دينار شهريًا في المتوسط لبقية هذه السنة المالية، الأمر الذي قد يؤدي إلى استنفاد السيولة في صندوق الاحتياطي العام حتى لو تم القيام

لصياغة «الدين العام» بموجب متطلبات البلاد والقدرة على السداد.. لكن لا يجب تعطيله

من جديد بإجراءات طارئة مثل مقايضات الأصول. أما إذا تراجعت أسعار النفط مرة أخرى، فسيرتفع العجز بشكل أسرع مما قد يزيد من حدة الأزمة المالية.

كل هذا يسلط الضوء على الحاجة الملحة للموافقة على قانون الدين لتخفيف الضغط على الحكومة. إذ في حالة عدم الموافقة على هذا القانون، فستواجه الحكومة بعض الخيارات الأكثر صعوبة، من بينها: تنفيذ برنامج فوري لضبط أوضاع المالية العامة بما في ذلك خفض الإنفاق على الاستثمار (الذي سيكون له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي) أو اللجوء إلى طرق أخرى لتمويل العجز كالاستفادة من أصول صندوق احتياطي الأجيال القادمة، إما من خلال السحب المؤقت أو عن طريق تحويل بعض عائدات الصندوق إلى ميزانية الحكومة.

ولكن بصرف النظر عن ضرورة موافقة مجلس الأمة على هذا القانون، فقد لاقى هذا التوجه أيضاً معارضة من مختلف الجهات النافذة في ظل عدم وضوح مزايا القيام بذلك بدلاً من إصدار الديون.

جدوى الاقتراض

وتابع قائلاً: تتعارض الاستفادة من صندوق احتياطي الأجيال القادمة مع فكرة منشئي الصندوق الذين امتلكوا البصيرة الثاقبة والحكمة الكافية لإنشاء أول صندوق ثروة سيادية في العالم. إذ يعد الهدف الأساسي للصندوق هو ادخار بعض الإيرادات النفطية الوطنية المحدودة للأجيال القادمة لضمان بعض المساواة بين الأجيال في توزيع ثروة

الصالح: إقراره مع تنفيذ الإصلاحات اللازمة لمعالجة اختلالات الإقتصاد

البلاد عند نفاذ النفط أو انخفاض الأسعار بشكل مستدام إلى مستويات متدنية للغاية نتيجة لاستمرار المطالبة عالمياً بالابتعاد عن الوقود الأحفوري وإيجاد مصادر طاقة بديلة في ظل التغير المناخي. واستناداً إلى النتائج المعلنة لأداء الصندوق على مدى السنوات الماضية، فإن أصول صندوق الأجيال القادمة زادت بشكل ملحوظ مع ارتفاع العائدات أكثر بكثير من نسبة الفائدة على الدين بصفة عامة.

لذلك، سيكون من المنطقي اللجوء إلى الاقتراض بتكلفة منخفضة (بالنظر إلى وفرة الموارد المالية والنفطية في الكويت، وديونها المنخفضة ووضعها الائتماني الجيد) بدلا من الاستعانة بالأصول المستثمرة للصندوق أو عائداتها، مما سيساهم في متانة الصندوق وزيادة أصوله في المستقبل.

حتمية الإصلاحات

واختتم بالقول: أن هذه الخيارات لن تكون قطعاً بديلاً عن الإصلاحات الجادة متوسطة وطويلة الأجل، على الرغم من المصدات المالية الكبيرة لدولة الكويت ونسبة الدين المنخفضة للناتج المحلي الإجمالي. إذ أن استمرار تباطؤ الإصلاح الاقتصادي وخاصة في مجال المالية العامة، يُنذر بارتفاع مستويات عدم اليقين حول تمويل العجوزات المستقبلية وتطبيق سياسات التنويع الاقتصادي. عدم اليقين هذا كان وراء قيام ستاندرد آند بورز في تقريرها الصادر في يوليو عن الكويت، بخفض التصنيف الائتماني للحكومة بدرجة واحدة إلى A + (بعد أن خفضتها بالفعل

طارق الصالح
نائب مدير عام وحدة البحوث الإقتصادية
لدى بنك الخليج وعضو في الهيئة الإستشارية للتحرير

بمقدار درجة واحدة في مارس 2020).

كما خصصت نظرة مستقبلية سلبية، مشيرة إلى «عدم وجود استراتيجية تمويل طويلة الأجل للعجز»، الذي من المتوقع أن يظل كبيراً خلال السنوات القادمة. وفي الواقع، حتى مع إقرار قانون الدين – رغم أهميته الشديدة على المدى القصير - يجب أن يُنظر إليه فقط على أنه إجراء مؤقت لكسب الوقت لتنفيذ إصلاحات بعيدة المدى، والتي قد تشمل إدخال ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية أسوة بمعظم دول الخليج أو ضرائب أخرى، تزامنا مع خفض أو إعادة ترتيب أولويات الإنفاق الحكومي.

شح السيولة

من جانبه، قال طارق الصالح - نائب مدير عام وحدة البحوث الاقتصادية لدى بنك الخليج : رغم متانة الوضع المالي للدولة متمثلا في الإحتياطيات النفطية والإستثمارات

الخارجية، إلا أن الوضع المالي يعاني من شح السيولة على المدى القصير وإختلالات إقتصادية على المدى البعيد. هذا وقد شكل عجز الميزانية نتيجة لتدني أسعار النفط و الكلفة المالية لمواجهة جائحة كورونا عبئا على السيولة مستنزفا الإحتياطي العام. هذا يتطلب معالجة على المدى القصير وإصلاحات إقتصادية على المدى البعيد.

وأضاف الصالح : يعتبر قانون الدين العام من أبرز الحلول لمعالجة شح السيولة على المدى القصير من خلال إقتراض الدولة وإصدار سندات في الأسواق العالمية. وهناك مميزات لإقتراض الدولة أبرزها إنخفاض كلفة الإقتراض مقارنة بتسييل الأصول نتيجة لإنخفاض أسعار الخصم. وكذلك الحالة المالية المتينة للدولة مما يقلل من كلفة الإقتراض لتدني مخاطر عدم السداد وإرتفاع رغبة المستثمرين بإقتناء مثل تلك أدوات الدين السيادية قليلة المخاطر في ظل تقييم سيادي مرتفع للدولة من قبل مؤسسات الإئتمان العالمية. كما سيساهم إصدار السندات السيادية في خلق منحنى العائد (Yield Curve) مما سيساعد في تطوير سوق السندات محليا حيث ستقوم

مسار الميزانية في العقد المقبل لا يبشر بالخير مع تنامي المصروفات وتراجع الإيرادات

الشركات المحلية بإصدار سندات وفقا لأسعار أكثر شفافية مبنية على منحنى العائد مضافا إليه هامش المخاطر.

واشار الة ان قانون الدين العام واجه بعض المصاعب في إقراره نتيجه لتخوف المشرعين من آثار الإقتراض والحصافة في إستخدام أدوات الدين لكي لا يكون لها آثار سلبية مستقبلا. هذا التخوف له ما يبرره، لذلك يجب معالجة الإختلالات على المدى القصير والطويل. فإقرار قانون الدين يعتبر ضرورة على المدى القصير كما يعتبر إقرار الإصلاحات الإقتصادية ضرورة على المدى البعيد.

وبالتالي، فان عدم إقرار قانون الدين العام سيترتب عليه صعوبات في التزام الدولة بالمصاريف الجارية كالرواتب والأجور التي تستحوذ على جزء كبير من ميزانية الدولة كما يهدد التصنيف الإئتماني للدولة مما يزيد من تكلفة الإقتراض وقد يؤثر بالتبعية على تصنيف المؤسسات المالية والمصرفية في الدولة.

وأردف قائلاً: في حال عدم صدور قانون الدين العام قد لا تكون البدائل مواتية كتسييل الأصول او اللجوء الى صندوق إحتياطي الأجيال. كما أن زيادة إيرادات الدولة عن طريق الضرائب أو تقليل المصاريف يصعب تنفيذها على المدى القصير وستلقى معارضة كبيرة وتلحق الضرر بالإقتصاد خاصة إذا طالت المصاريف الرأسمالية. وبالتالي إقرار قانون الدين العام يبقى الحل الأنسب بل ضرورة. كما يجب مواجهة الإختلالات الإقتصادية على المدى البعيد ومن أبرزها الإعتماد على مصدر دخل وحيد وتضخم القطاع العام وإختلال التركيبة السكانية بإقرار إصلاحات إقتصادية. ●

ارتفاع ثقة المستهلك تنعش الأسواق الخليجية وتدفع الرؤساء التنفيذيين للتفاؤل

أظهرت عدة تقارير صادرة عن مركز ذا كونفرنس بورد الخليج للدراسات الاقتصادية والتجارية تحسناً يدل على تطلع واعد لتعافي اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي، يقوده نمو القطاع الخاص الغير نفطي. كما أن رفع القيود المرتبطة بالجائحة والاستمرار بحملات التطعيم ستساند تعافي الطلب على النفط عالمياً في النصف الثاني من العام، حيث انه من المتوقع أن تستقر أسعار النفط بعد اتفاق دول أوبك+ على زيادة الإنتاج اليومي بمعدل 400 ألف برميل حتى سبتمبر 2022. وأظهر تقرير "التطلعات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في الربع الثالث من العام 2021" لمركز ذا كونفرنس بورد الخليج أن الطلب العالمي على النفط استمر في أن يظهر علامات للتعافي في الربع الثاني من 2021، عززته الحملات المستمرة للتطعيم التي أدت إلى تخفيف القيود المفروضة على السفر البري والجوي. ويتوقع التقرير أن تكون أسعار النفط بمعدل 75 دولار للبرميل في الربع الثالث من 2021 و72.8 دولار للبرميل في الربع الرابع. هذه الأسعار من شأنها أن ترفع معدل أسعار النفط في عام 2021 إلى 69 دولار للبرميل. ومن المتوقع أن تتسبب الزيادة في الانتاج في 2022 في انخفاض سعر برميل النفط الواحد إلى معدل 67 دولار للبرميل خلال العام.

وأظهرت الدراسات وجود ارتباط طردي بين أسعار النفط ومستوى نشاط الاسواق في منطقة الخليج، وهو ما ساهم في ارتفاع مؤشر ثقة الرئيس التنفيذي في دول مجلس التعاون الخليجي للنصف الأول من العام الحالي إلى 68 نقطة مقارنة بـ51 نقطة في النصف الثاني من العام الماضي وهو ما شكل ارتفاعاً بـ 33% مما يشير إلى انتعاش كبير في ظروف الأعمال. علماً بأن مقياس ثقة الرؤساء التنفيذيين الذي طورته منظمة «ذا كونفرنس

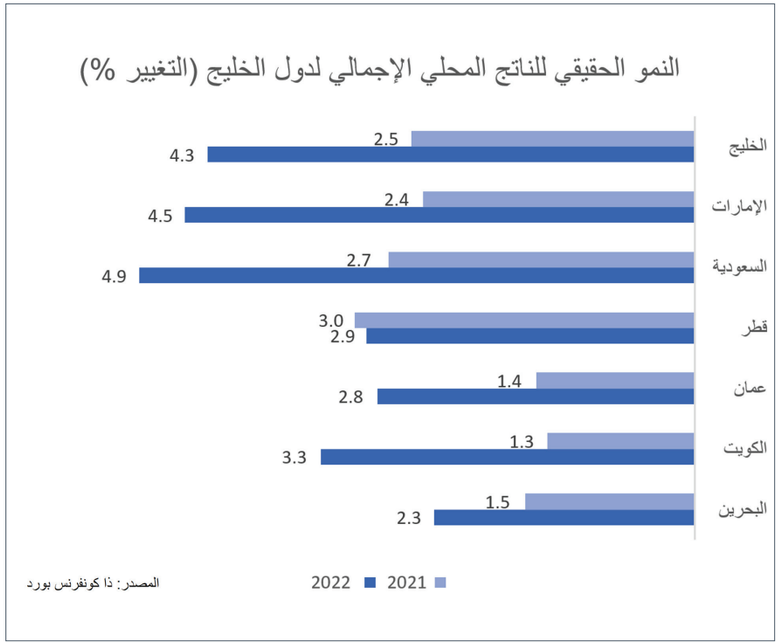

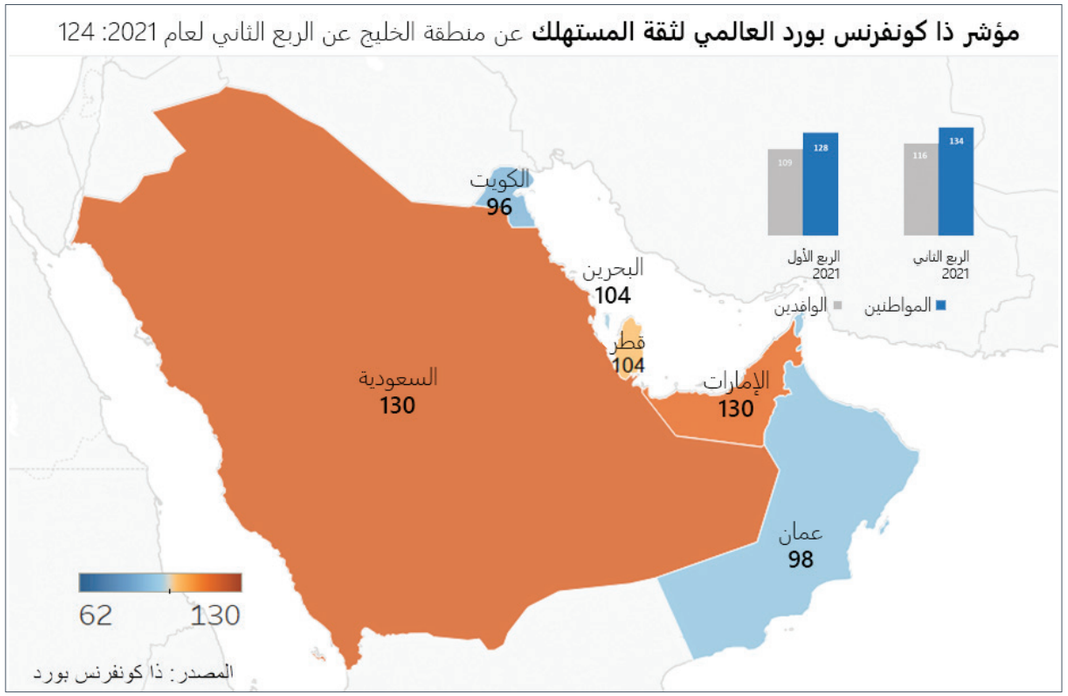

بورد» العالمية في عام 1976 الذي يزيد عن 50 نقطة يدل على شعور متفائل، بينما مقياس ثقة اقل من 50 نقطة يدل على شعور متشائم.

ويستند المؤشر على ثلاثة مقاييس أساسية، وهي الظروف الاقتصادية الحالية، الظروف الاقتصادية بعد ستة شهور، وتوقعات الرؤساء التنفيذيين للقطاعات التي يعملون بها.

تم استطلاع آراء وتوقعات الرؤساء التنفيذيين الخليجيين في شهر مايو المنصرم للظروف الاقتصادية الحالية والمقبلة في ظل جهود التعافي من جائحة COVID-19، حيث ارتفعت ثقة الرؤساء التنفيذيين الخليجيين للأشهر الستة المقبلة بنسبة 40 في المائة مقارنة بما كانت عليه من قبل.

الدافع الرئيسي لهذا التفاؤل غير المسبوق هو إعادة فتح الأسواق وأنشطة التجارية الناتج عن انتشار حملات التلقيح الناجحة بين سكان الدول الخليجية والزيادة الأخيرة في أسعار النفط.

وأشار مقياس الظروف الاقتصادية الحالية إلى أنها تحسنت بشكل ملحوظ خلال الستة شهور السابقة للاستبيان. حيث نجحت دول الخليج في تطعيم نسبة كبيرة من سكانها حتى بالمقارنة مع العديد من دول العالم المتقدمة اقتصاديًا، وهو ما مكن معظم الدول الخليجية من العودة إلى نمط الحياة «شبه الطبيعي» والذي يؤدي أيضًا إلى سرعة تعافي الأسواق، المتوقع أن تعود قريباً إلى مستويات «ما قبل الوباء». إضافة إلى ذلك، فقد تحسن مقياس التوظيف إلى «متفائل قليلاً» بعد أن كان «متشائم قليلاً» في النصف الأول من العام الماضي.

وشهد مؤشر ذا كونفرنس بورد لثقة المستهلك في دول مجلس التعاون الخليجي في الربع الثاني من عام 2021 تحسناً ملحوظاً ليصل الى

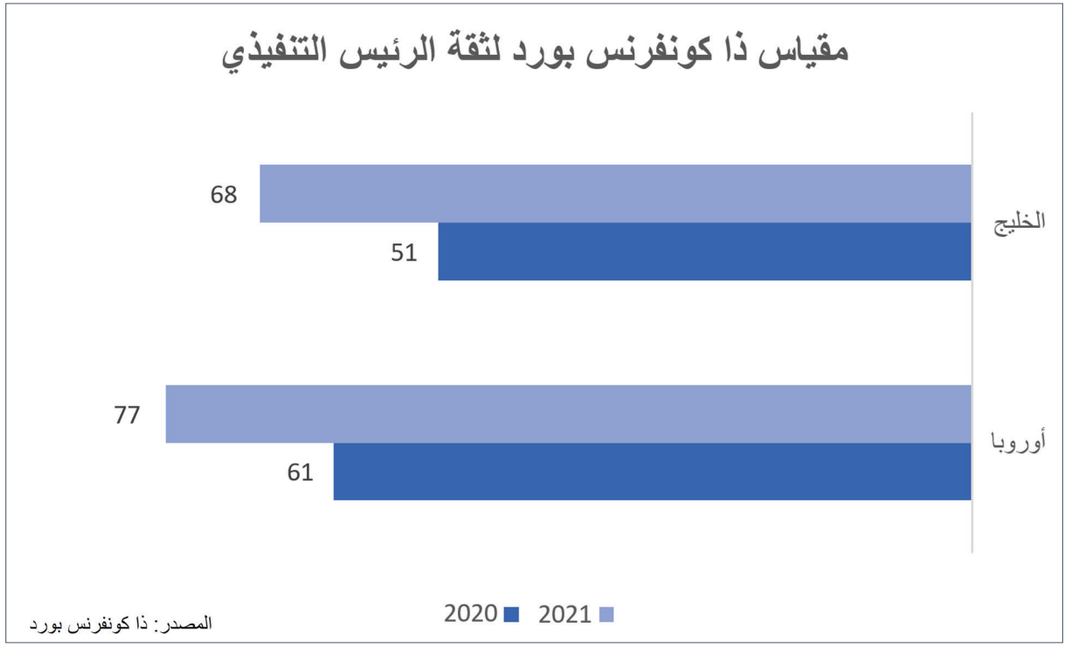

124 نقطة مقارنةً بـ 118 نقطة في الربع الأول من عام 2021، وحلت دول مجلس التعاون الخليجي ثانياً بعد منطقة أمريكا الشمالية في الربع الثاني من عام 2021.

من المرجح أن يبقى المؤشر مرتفعًا في النصف الثاني من العام في ظل الإجراءات الناجحة للدول الخليجية في السيطرة على الوباء. التحسن في ثقة المستهلك في منطقة الخليج في الربع الثاني من عام 2021، كان مدعوماً من الركائز الثلاثة لمؤشر ثقة المستهلك: آفاق الوظائف، والأموال الشخصية، ونوايا الإنفاق.

حلت الثقة بالأموال الشخصية في المرتبة الاولى لدى المواطنين والمقيمين على حد سواء. وارتفعت الثقة في آفاق العمل في المستقبل، حيث ساهم تخفيف القيود وحملات التطعيم المكثفة في العودة لمقار العمل وبدأت العديد من الشركات بتوفير وظائف جديدة بعد أن توقفت عن التعيينات خلال العام الماضي.

وعلى الرغم من توجه دول المنطقة إلى توطين الوظائف، إلا أن المقيمين في تلك الدول لا زالوا متفائلين بآفاق الوظائف. وشهد التفاؤل بآفاق الوظائف زيادة 9 في المائة عن الربع السابق. وعلى الرغم من تفاؤل المستهلك الخليجي، بآفاق الوظائف، والأموال الشخصية إلا أنه لا زال يبدي تحفظاً في نوايا الانفاق.

وشكل الوضع الصحي في العالم الهاجس الأكبر للمستهلك، كما كان في الربع السابق وجاء الاستقرار الوظيفي والوضع الاقتصادي في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي. وبالرغم من ارتفاع وتيرة التضخم في منطقة الخليج الا انِ المستهلكون لم يبدوا تخوفهم من التضخم أو زيادة أسعار السلع الأساسية، المدعومة من الحكومات. مع انحسار الانفاق، فضل المستهلك الخليجي توفير الأموال الإضافية أو سداد الديون. فضل المواطنون إدخار أموالهم في الصناديق التقاعدية، بينما زاد الوافدين من استثماراتهم في أسواق المال. ●

China's central bank keeps the brakes on economic stimulus

People walk past the headquarters of the People's Bank of China (PBOC), the central bank, in Beijing, China September 28, 2018. - Jason Lee | Reuters

BEIJING — China's central bank policymakers pushed back Tuesday on expectations they would take aggressive measures to boost economic growth. "China's monetary policy remains within a normal range," said Pan Gongsheng, a vice governor at the People's Bank of China and head of the State Administration of Foreign Exchange.

The Shanghai composite was little changed as of the end of the Wednesday morning trading session, after two straight days of gains of more than 1% each. The yield on China's 10-year government bond traded near 2.86%.

Nomura's chief China economist, Ting Lu, noted that the yield on China's 10-year government bond had ticked higher to 2.87% from 2.85% late Tuesday as markets interpreted additional policymaker comments "as a signal of less monetary easing."

"Current conditions may not require as much liquidity as before to keep money market interest rates operating stably," Sun Guofeng, head of the central bank's monetary policy, said, according to a CNBC translation.

Sun added the central bank has "sufficient tools" to ensure market liquidity.

China's central bank uses a variety of measures, rather than one primary rate, to implement monetary policy. The PBoC cut the reserve requirement ratio, the amount banks need to hold on reserve, in July for the first time since April 2020. However, a benchmark interest rate, the loan prime rate, has remained the same for 16-straight months.

Last week, the top executive body, the State Council, said the central bank would release an additional 300 billion yuan ($46.5 billion) for banks to loan to small and medium-sized businesses.

"These [central bank] comments reduce the odds of an imminent, aggressive policy easing given that the PBoC appears to be at ease with the current liquidity condition and the level of interest rates," Aidan Yao, senior emerging Asia economist at AXA Investment Managers, said in a statement.

"Overall, Sun's comments suggest that the PBoC has not altered its prudent policy stance despite stiffened economic headwinds," Yao said.

Chinese trade data for August came in far better than expected on Tuesday, with exports surging 25.6% and imports — a sign of domestic demand — climbing 33.1% from a year ago.

Other economic reports have showed slowing growth in the last few months, especially in late July and August as China battled its largest outbreak of the coronavirus since the initial onset of the pandemic in early 2020. Retail sales and other data for August are set for release on Sept. 15.

Growth will be under pressure in the third quarter, Xu Hongcai, deputy director of the Economics Policy Commission at the China Association of Policy Science, said in a phone interview, according to a CNBC translation of his Mandarin-language remarks.

He noted that exports cannot sustain growth in the long-term, and the economy needs to rely more on consumption and industrial investment, both of which have lagged. But the central banks' commentary reflects overall stability in the economy, Xu said, and he expects government spending and other fiscal policy measures will play a greater role in stimulating the economy in the next few months. ●

Source: Jason Lee | Reuters

RESIDENTIAL REAL ESTATE IN KUWAIT BY GULF BANK - ECONOMIC DEPARTMENT

KEY HIGHLIGHTS

• Housing is a crucial building block of the economy. As per the latest available estimates, real estate, renting, and business services have contributed to about 9% of Kuwait's GDP. Lending for housing promotes financial market development through avenues such as securitization.

• Growth of Kuwait's residential real estate sector is supported by population growth, government housing program, and investment demand driven by high rental yields and constrained supply.

• Amidst the COVID-19 pandemic, the residential segment has been the key driver of overall real estate activity in Kuwait as investment and commercial segments have been facing the pressure of increased vacancies and falling rents.

• With a residential price to income ratio of 16.5, Kuwait's housing affordability is lower than other markets such as Dubai, Abu Dhabi, Riyadh, and London.

• Overwhelmed state housing program, restriction of private sector participation, and lack of financing options are some of the challenges facing the residential real estate segment.

• The new mortgage law, opening up of markets for banking players, securitization, and increased PPP could aid in tapping the potential of Kuwait's mortgage market. Additionally, overcoming challenges such as lack of yield-curve for pricing and regulatory caps on pricing would also help in the development of a healthy mortgage market.

Housing and its Economic Significance

Housing, one of the basic requirements in the hierarchy of human needs, plays a big role in the economy. At a macro level, it boosts the construction sector, promotes investment in related infrastructure and other amenities, and aids in job creation. For example, in the U.S, housing's share of GDP was 17.5% in 2020. In Kuwait, the construction sector had contributed to 5.1% of non-oil GDP in 2019 and 2.9% in 2020.2 Real estate, renting and business services had contributed to about 9% of GDP in 2018.3 Being a key consideration in the migration of labor, the availability of affordable housing options in a country facilitates labor mobility. Ensuring adequate housing facilities would aid in retaining the local labor force and attracting foreign talent. Lending for housing promotes financial market development through avenues such as securitization.

Homeownership benefits individuals as well through capital appreciation in the long term and provides secure collateral against inflation and market fluctuations.

Growth drivers of Residential Real Estate

a. Population growth

Kuwait's population has grown at a CAGR of 4.1%, and the number of nationals has grown at 2.3% from 2005-2020.4 The country's population is estimated to be 4.5million in 2025 and 5.4million in 2050.5 The annual rate of growth has slowed to 1% in 2020 and is estimated to slow to 0.34% by 2050.6 However, with a relatively high population density of 232 people/sq. km, the estimated growth in population would support the demand for residential real estate.

b. Demographic Profile

With over 50% of the total population (nationals and non-nationals) and 75% of the Kuwaitis below 40, Kuwait's young demography is favorable for real estate demand.

Although recent policies focussing on reducing expat numbers would present some downside, policy reconsiderations such as the review underway for work permits to expats over 60 and sustained demand for high-quality residential spaces from Kuwaiti nationals would support residential real estate.

Figure: Population of Kuwait (in millions)

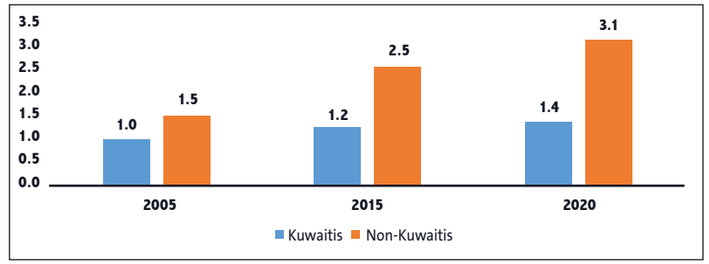

Source: Central Statistical Bureau

Figure: Distribution of Total Population in Kuwait by Age Group, 2020

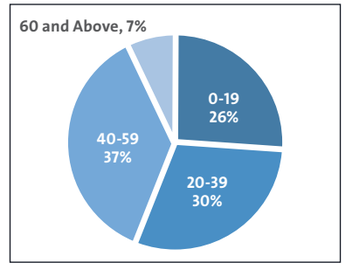

Source: Central Statistical Bureau; includes nationals and non-nationals

Figure: Distribution of Kuwaiti Population by Age Group, 2020

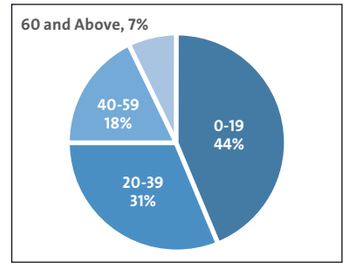

Source: Central Statistical Bureau

Table: Value of Loans Approved by Kuwait Credit Bank (KWD million)

	2015	2016	2017	2018	2019
Submitted Requests	7,950	7,316	7,286	6,199	6,029
Cumulative Requests	97,399	100,018	90,445	96,906	88,632
Distributed Residential Units					
Houses	2,555	0	0	0	0
Plot	370	0	4,430	3,368	0
Apartment	345	0	35	0	0
Total	3,270	0	4,465	3,368	0
Planned Distributed Residential Units					
Houses	-	0	0	0	0
Plot	13,311	12,500	9,719	6,437	8,986

Source: CSB, PAHW

ISSUE (166) 2021 www.kba.com.kw

Kuwait Annual Residential Real Estate Transactions

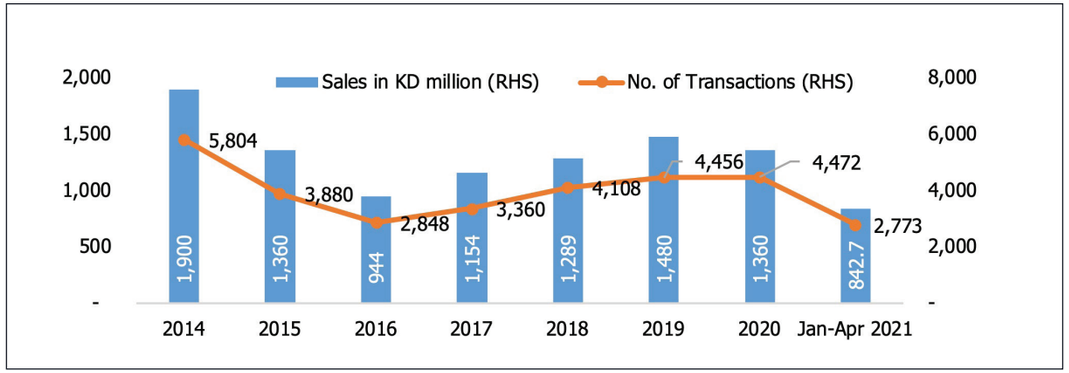

Source: Ministry of Justice, NBK – 10 KFH – 11 KFH – Q3 2020 – 12 Oxford Business Group

interest and has been a key driver of demand in recent quarters.

The residential segment has been the key driver of overall real estate activity in Kuwait, as investment and commercial segments have been facing the pressure of increased vacancies and falling rents due to the COVID-19 pandemic. Investment Real Estate sales fell by more than 50% in 2020, compared to the previous year.

In terms of pricing, Kuwait's residential prices have bounced back after bottoming out in Q3 2018. Kuwait's Residential Home Price Index exhibited a rising trend during 2019 and peaked during Q1 2020 before the pandemic. On a year-on-year basis, the residential price index has registered growth in all of all quarters between Q4 2018 to Q3 2020.

Kuwait Residential Home Price Index (Rebased 2016 end =100)

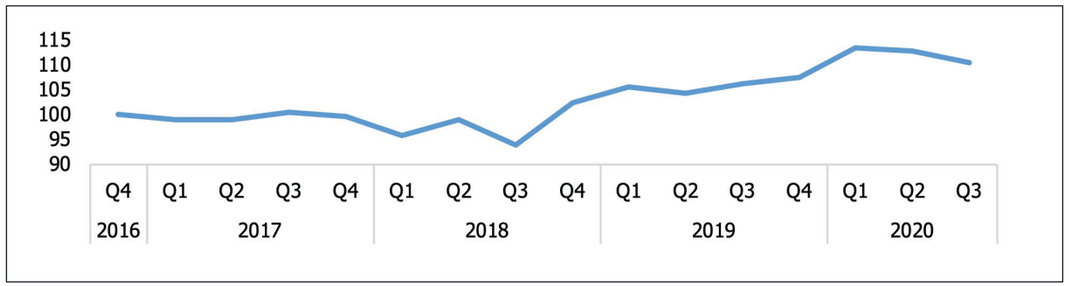

Source: Ministry of Justice, NBK, KFH, Marmore Estimates

Affordability of Residential Real Estate

The average price of residential real estate has picked up after bottoming out in 2017. There was a steep correction in prices since the oil price crash of 2015. Residential prices have recovered since then, with 2020 witnessing the highest growth rate at 11%. The rebound in demand has led to an increase in prices.

Although the average salary of Kuwaiti nationals has been increasing every year since 2015. They are broadly in line with inflation, which indicates no major increase in real disposable income since the oil price crash during 2015.

d. Investment Demand Underpinned by Attractive Rental Yields

The current low-interest-rate environment has resulted in a search for investment opportunities with higher returns. Kuwait's real estate presents one such alternative. For example, the annual rate of return on investment properties had ranged from 6.9% to

Table: Value of Loans Approved by Kuwait Credit Bank (KWD million)

	2015	2016	2017	2018	2019
Building	176.18	134.12	265.16	188.56	126.18
Purchase	19.28	18.00	26.15	27.23	27.44
Expansion & Renovation of Private House	1.71	1.04	1.25	1.43	1.33
Expansion & Renovation of Government House	24.97	44.32	20.49	11.87	12.98
Concrete Houses Loan	0.05	0.03	0.05	0.02	0.02
Total	**222.20**	**197.50**	**313.10**	**229.10**	**167.95**

Source: CSB

The government's expenditure on rent allowance for FY 2020 stood at KD 2.9 billion. Though a new mortgage law is being proposed, a continuation of the state's aid in housing would be a growth driver for residential real estate.

d. Investment Demand Underpinned by Attractive Rental Yields

The current low-interest-rate environment has resulted in a search for investment opportunities with higher returns. Kuwait's real estate presents one such alternative. For example, the annual rate of return on investment properties had ranged from 6.9% to 8.4% in Q3 2020. 0 Measures are taken to handle the impact of COVID-19 such as sharp reduction in interest rates and postponement of debtor instalments had contributed to an increase in demand in private residences with their prices increasing by 8.2% y-o-y in Q3 2020.11

e. Supply Constraints

Residential zones comprise around 10% of Kuwait's area.12 In a 2013 study by the Real Estate Association, the vacant land parcels had stood at 14,079 against 108,288 pending applications for housing with the PAHW. While measures such as allocation of funds towards housing as part of government development program and increased offerings in emerging areas such as Sabah Al Ahmad and new projects such as Jaber al-Ahmad residential city scheme are aiming to increase supply, delays in construction and preference for spacious villas seem to contribute to the constraints in supply.

Kuwait Residential Real Estate Performance

Kuwait's Residential market has been on the uptrend since 2016, with transactions increasing on an annual basis both in terms of volume and value.

The effect of COVID-19 pandemic was felt in the real estate market during the initial phase of 2020, with a recovery following towards the end. The residential sector witnessed pent-up demand in the last two quarters of 2020, which resulted in Annual volumes and values reducing only mildly. Residential Real Estate sales in the first four months of 2021 have been strong with sales peaking during March.

Adequate liquidity, low job losses for citizens and the measures taken by the government to contain the COVID-19 pandemic such as stringent lockdown followed by a cautious phased re-opening, imposition of curfews as required, allocation of KD 500 million to support efforts to curb the spread of COVID-19 and vaccination drives have ensured the recovery of demand in the residential sector after a dip in the first two quarters in 2020. 4 Monetary policy support measures such as postponement of loan repayments, increase in loan-to-value limits by 10% for purchase of residential land, and purchase or construction of houses also lent support to residential real estate's recovery. The Public Authority for Housing Welfare (PAWH) has been executing and delivering several projects lately.

There has been an increase in residential offerings from emerging areas such as the Sabah Al Ahmad, Saad al Abdulla, and Jaber Al Ahmad in recent quarters. Increased offerings from these relatively active but less saturated areas have kindled investor

Average Price of Residential Real Estate in Kuwait (KD/Square meter)

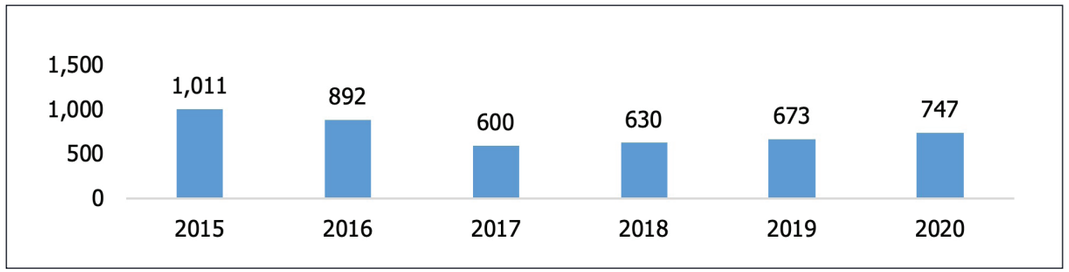

Source: Ministry of Justice, KFH

8.4% in Q3 2020. Measures are taken to handle the impact of COVID-19 such as sharp reduction in interest rates and postponement of debtor installments had contributed to an increase in demand in private residences with their prices increasing by 8.2% y-o-y in Q3 2020. Compared to other GCC markets such as Dubai, Abu Dhabi, and Riyadh, Kuwait's Residential affordability appears to be low. The residential price to income ratio for Kuwait stands at 16.5, which is approximately thrice that of Dubai or Abu Dhabi. Kuwait's ratio is significantly higher than Riyadh and stands higher than even London. The implication of the ratio is that it takes approximately 16.5 years to repay the financing procured to purchase a residential apartment in Kuwait from the disposable income of an average Kuwaiti national by paying monthly instalments. Kuwait city's average residential price to income is the highest among the GCC, making it one of the least affordable places to own a residence.

Challenges in Residential Real Estate

a. Overwhelmed State Housing Program

PAHW has distributed 67,102 housing units from FY2013/14 to FY2020/2021. 5 This works out to an average of approximately 8,300 units per annum. In comparison, the number of applicants on the waiting list was 91,542, as of December 2020 6. The waiting time from application to allocation is around 10-15 years, indicating the demand-supply gap in the state housing program. During this wait time, it is difficult for people to buy houses on their own due to the high real estate prices. The land allocated to citizens by PAHW is reportedly farther from the city centre given the constraint in the land supply, making it less preferable.

b. High Capital Costs Associated with Developing Infrastructure

Even as new areas are developed to meet the demand for residential real estate, support infrastructure such as roadways requires high capital expenditure. For example, total construction cost was at KD 500 million for Jamal Abdul Nasser Street Development Project and Jahra Road Project when they had reached 83% and 92% completion rates respectively.17 KWD 30 million has been allocated in FY2021/22 budget for the development of road and other services in Cairo Street project. As these expenditures are dependent on oil revenues, an unfavorable movement in oil prices could affect the spending on these projects.

c. Private Players Prohibited from Entering Residential Real Estate Market

The government owns 95% of the land in Kuwait and largely controls residential real estate development through parcelling of land plots and their allocation. Kuwait's laws restrict private companies from buying and trading residential property. While this was intended to control real estate prices and inflation, the efficiency and competition associated with private sector participation could improve supply. To address the concern of increase in prices, alternative measure such as price increase ceiling or increase in supply of buildable land could be considered.

a. Lack of Financing Options/ Immature Mortgage Market

In addition to the interest-free loans offered by Kuwait Credit Bank, local banks and investment companies in Kuwait offer instalment loans for housing that could be availed for purchase/construction of houses or

Average Monthly Salary of Kuwaiti National (KD)

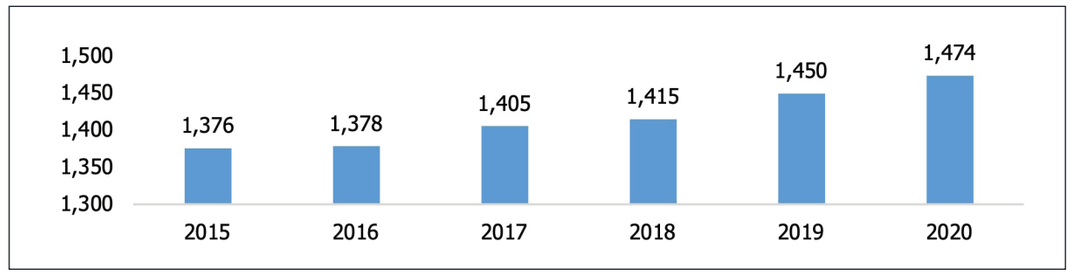

Source: Labor Market Information System – Kuwait

repairs. However, in this case the house is not mortgaged and the salary of the borrower is considered as security. The loan amount is capped at KD 70,000. In case of house purchase, given the prevailing real estate prices, it would require significant investment from the borrower.

i. Opening up Markets to Banking Players

Mortgage loans where the property is offered as collateral, are subject to conditions such as the borrower having other income in addition to salary, the mortgage being availed on the second house, etc. A relaxation in the conditions would open up the mortgage market for banks.

ii. New Draft Mortgage Law

Kuwait Credit Bank's capital is dwindling, which according to a recent PAHW report, has enough capital to grant real estate loans for only 12,000 plots a year. A new draft mortgage law is being proposed as an alternative, which if implemented, would open up additional opportunities for banks and financing companies in the mortgage market. The proposed law allows banks and financing companies to extend mortgage loans with the interest being paid by the government to state housing program applicants. The law also allows banks and finance companies to repossess properties in the event of default and alternate housing is to be provided by the state for those who have been evicted.

iii. Scope for Securitization

A well-developed mortgage market would improve opportunities for securitization. This would allow banks to transfer assets off their balance sheet to the investors, in turn freeing up banks' capital, which could be productively deployed. In addition to boosting credit growth, these asset-backed securities would deepen financial markets and ease of trading of the securities would facilitate better price discovery.

iv. Increased Avenues for Public Private Partnerships to Augment Supply

As a means to address the supply gap in housing, PAHW has been adopting public-private partnerships in housing development in recent years such as the USD 495 million deal to build housing development in Jaber Al-Ahmad and Sabah Al-Ahmad districts. This could increase the supply of residential units and in turn support demand for housing loans.

b. Challenges

i. Lack of Yield Curve for Effective Pricing

By reflecting long-term expectations of interest rates, the yield curve aids banks in the pricing of the loans. This would require active issuances for government bonds in different tenors and an efficient bond market. However, in Kuwait, the farthest expiry is that of a 10 year bond expiring in 2027. The absence of comparable rates for longer term loans impedes effective pricing.

ii. Regulatory Caps on Pricing

Interest rates that could be levied on housing loans are capped at a maximum of 3% on the current discount rate. The interest rate changes can be affected for instalment loans only once in 5 years, and these changes should also be within + 2% of the current interest rate on the loan. Such regulatory caps could tighten credit supply and cause non-interest credit conditions.●

Realizing the Full Potential of Digital Transformation

Going digital has become somewhat of a mantra in the 21st century; many incumbent firms have watched profits and market share erode as digital start-ups like Amazon, Netflix, and Uber disrupt long-standing business models and woo away customers. Yet most established firms have not realized the full potential of digital transformation to improve business outcomes. The Conference Board's research "Realizing the Full Potential of Digital Transformation: Three Areas of Focus" aims to help businesses efficiently and effectively adopt digital technologies to achieve superior outcomes from digital transformation. The top 3 Insights from our research are:

1- Digital transformation must be integrated within the business strategy. From the companies we interviewed, it was clear that those with a digital strategy closely derived from the overarching corporate or business unit strategy saw superior results from their digital transformations. Effectively, these companies were not "going digital" merely for the sake of "going digital." Rather, they were implementing digital technologies as part of their overall business strategy.

2- Digital transformation is most impactful when it leads to business model innovation, fully leveraging the opportunities the new digital economy introduces. New digital technologies can help firms realize revenue growth, market share gains, and operational efficiencies through tactical improvements such as upgrading customer experience by offering new digital channels. But they can be more powerfully leveraged to create entirely new business models.

3- Measuring and managing digital transformation requires a multifaceted approach. Most companies do not measure digital transformation because they lack a comprehensive way of doing so. We present a multifaceted measurement system that comprises: inputs, to gauge digital transformation readiness; throughputs, to evolve the business model and to take stock of digital transformation initiatives; and outputs, to measure business results. By not measuring digital transformation, firms risk being in the dark as to the readiness for and returns on their digital investments.

To measure the inputs most critical to digital transformation, companies can use the Signposts of Innovation framework. In 2017, The Conference Board introduced Signposts of Innovation to promote a holistic view of innovation, reflecting the fact that innovation tends to involve multiple functions. The six "signposts" are: Research & Development, Digitization, Environmental & Social Sustainability, Brand & Customer Experience, Internal Innovation Culture, and External Innovation Ecosystem. Although this framework was created for innovation, the holistic approach applies to digital transformation in a world where innovation is increasingly digital. Companies have used the Signposts framework as a basis for organizing various innovation metrics, as a communication device to start a conversation and educate all levels of the organization about innovation, and as an approach to exploring why some initiatives fail.

The Conference Board also carried out the C-Suite Challenge 2021 survey in November and December 2020 covering major regions including the Gulf, CEOs and C-Suites were asked to identify the most critical issues they face and their strategies to meet them. With regards to their internal strategies, CEOs say their organizations will focus on accelerating digital transformation, improving innovation while modifying existing business models, controlling costs, streamlining processes, and improving cash flow to mitigate risk and seize opportunities in the coming year. The COVID-19 pandemic and resulting economic downturn have ended luxury of taking years to adapt to the digital revolution. While CEOs see digital transformation as their top strategic priority for 2021 (it can be both a growth strategy by enhancing customer experience and cost efficiency by creating leaner processes and functions), many organizations are struggling to achieve it. It is important to remember that investment in digital technology is only piece of the digital transformation puzzle. It is organizational culture, enlightened leadership, and talent that will ultimately create a sustainable competitive advantage.

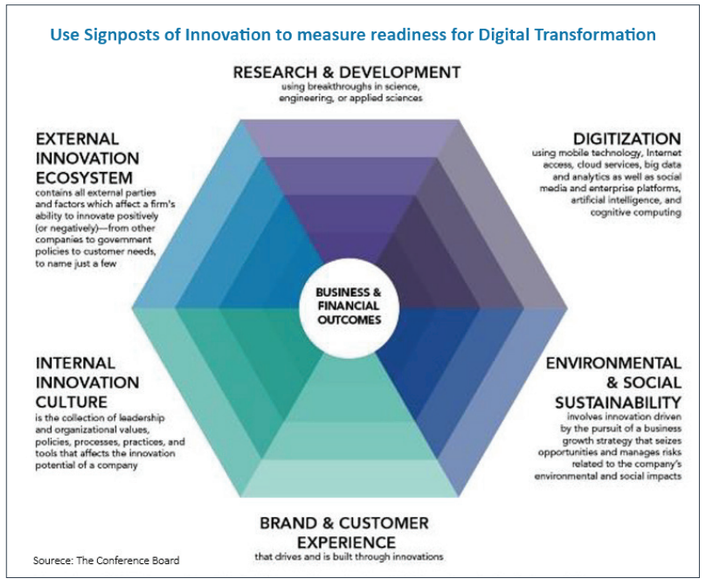

The benefits of digital transformation can never be fully achieved without a concurrent investment in organizational structure and the human capital aspect of transformational and innovation. For many it also requires a cultural change that allows organizations to openly question their most basic beliefs and assumptions.

The responses to our survey show that CEOs are on the right path to driving digital transformation in their organizations. They are prioritizing such transformational fundamentals as integrating digital technology with business strategy by modifying their business models, building more agile teams, adopting more flexible work policies, embracing data analytics to drive decisions, engaging in external alliances and collaboration, and developing the next generation of leaders to thrive in a digitally transformed world.

Business model transformation is also a critical focus for 2021 and seen by CEOs as an important growth lever, yet it is one of the hardest things for organizations to do. The business model transformation journey is challenging and requires moving beyond incremental change in how you sell things to a disruptive questioning moving beyond what is that you make, what it is that you sell (is it a product, a service, or both?) and assumptions, available talent and skill, and culture. Its impact on an organization goes well beyond the external relationship with customers and how a business goes to market.

Organizations must quickly pivot in response to new risks and opportunities requiring an extraordinary level of alignment across the enterprise as well as changes in culture, structure, leadership, and a continuous evolution of talent and upskilling. The focus on modifying business models is most acute in China and the Gulf region. One explanation: many businesses in advanced economies had already started efforts to overhaul their existing business models prior to the COVID-19 outbreak, though urgency has accelerated the pace. ●

Source:

www.conference-board.org/gulf

Aerospace leaders to outline future roadmap of industry at Dubai Airshow 2021 conferences

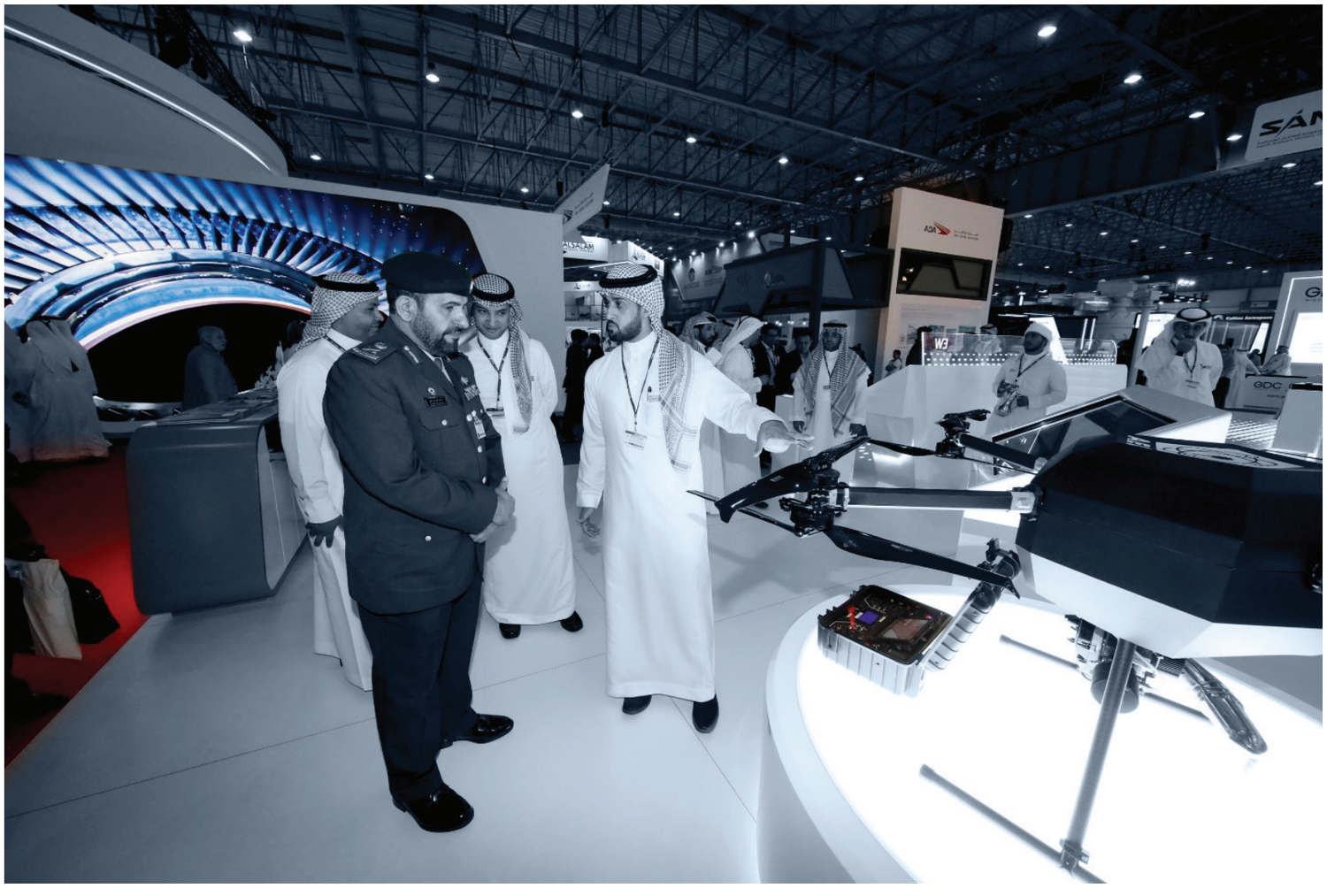

This November, Dubai Airshow takes thought-leadership to new heights as it introduces 9 tracks packed with sessions covering the full spectrum of aviation, technology, and space. The conferences will cover an array of themes, including the role of new technologies in revolutionising air travel, major changes happening in the cargo sector, global advancements in sustainability and autonomous transportation, in addition to new space services, satellite connectivity and much more.

Global industry leaders will take part in Dubai Airshow's conferences, including H.E Dr. Mohammed Al Kuwaiti, Head of Cyber Security for the UAE Government; Javed Malik, Group Chief Operations Officer at AirAsia; Stacy Malphur, Vice President of Environmental Sustainability and Supply Chain at Southwest Airlines; Brian Cobb, Chief Innovation Officer at CVG Airport; Ashish Vikram, Chief Technology and Innovation Officer at SpiceJet, and Brian Yutko, Chief Engineer of Sustainability and Future Mobility at Boeing.

The conferences will be split into different stages: The Hub Stage, Aerospace 2050 Forum, and Tech Xplore. The Hub stage will host Global Air Traffic Management and Cargo Connect, exploring how these critical services supported the industry during the pandemic. The Aerospace 2050 Forum will feature a series of tracks dedicated to key growth areas in aerospace including advanced aerial mobility, sustainability and space. In addition, Tech Xplore, the brand new stage, will explore cyber security strategies alongside emerging technologies helping reboot the aviation industry including AI, 5G and automation. Major entities in the fields of technology, aviation, and cargo, will participate in the conferences, including Boeing, Accenture, G42, Air BP, Intelsat, FedEx, Kuehne + Nagel, SmartKargo, NAVPASS and Lilium.

One of the key sessions in Tech Xplore, "Touchless Travel: Leveraging mobile technology to overcome the challenges posed by the pandemic", will show how leading airlines are using advanced mobile technology to make travel safe. Furthermore, as part of the Aerospace 2050 Forum, "Investing in the future of sustainable autonomous flight" panel will shed light on Dubai's mission to ensure that a quarter of all journeys in the emirate are taken on autonomous transport by 2030, as part of its plan to achieve sustainable aviation.

Chris Raymond, Chief Sustainability Officer at Boeing, said: "It's apparent that the UAE is committed to creating a more sustainable future and we have collaborated with them on multiple initiatives such as founding the Sustainable Bioenergy Research Consortium (SBRC) to develop sustainable aviation fuels. We are also grateful for our partnership with Etihad Airways on the Greenliner programme and the ecoDemonstrator 2020 program, ultimately collaborating to accelerate innovative technologies that further enhance the safety and sustainability of flying for current and future generations."

Talal Al Kaissi, Vice President of Special Projects and Space Program at Group42, said: "At Group42, we believe that artificial intelligence is the next super utility with a huge potential for positive progress across various industries, globally. Aviation and aerospace is certainly no exception. We look forward to participating at this year's Tech Xplore to discuss ways in which AI can be leveraged in the sector to increase speed, efficiency, safety and drive the post-pandemic recovery."

Dubai Airshow 2021 will be held under the patronage of His Highness Sheikh Mohammed Bin Rashid Al Maktoum, Vice President, Prime Minister of the UAE, Ruler of Dubai and UAE Minister of Defence - from 14-18 November 2021. ●

How Digital Makes Banks Flexible, Responsive And Intimate

While making digital the main channel of customer engagement, banks are also looking to move beyond business as usual, says Amit Anand, a Vice President in Cognizant Consulting's Banking and Financial Services.

COVID-19 made online channels indispensable for bank customers, including those who preferred in-person banking. This accelerated their digital strategies and created an opportunity to go beyond the basics and become partners in their customers' pursuit of financial wellness.

As banks bet big on digital, they are looking at technologies such as AI, advanced analytics, and automation to provide personalization, prediction and speed in creating powerful customer experiences. Banks are also increasingly relying on machines to automate repetitive tasks and make complex decisions, creating demand for human skillsets that complement intelligent machines.

Cognizant's Center for the Future of Work (CFoW), working with Oxford Economics, recently surveyed 4,000 C-level executives globally, including 287 senior banking and financial services executives to understand how banks are adapting to fast and dramatic changes.

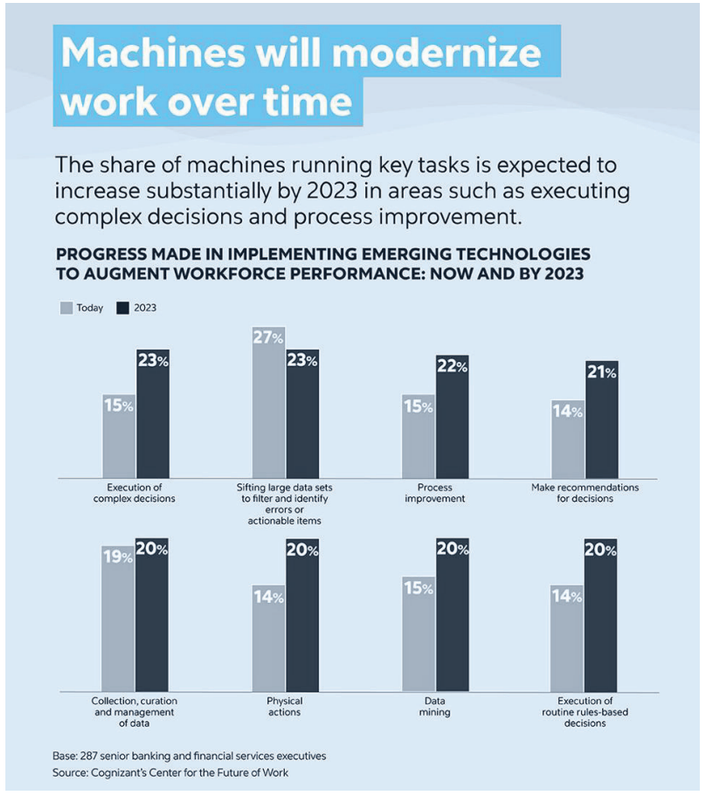

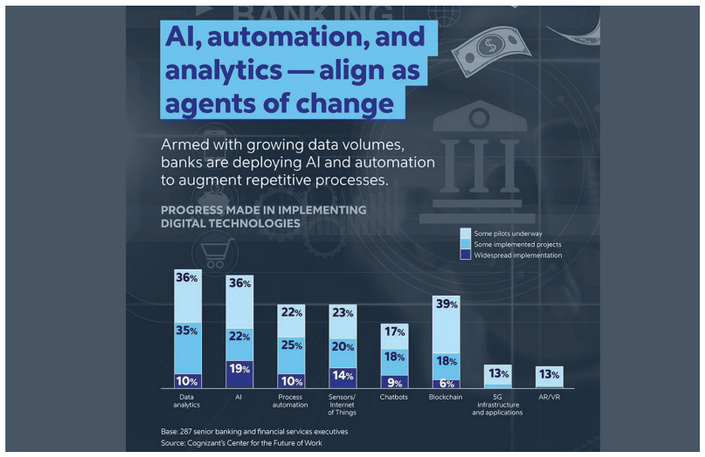

Seven Ways to Capitalize on Digital

1| Institute front-to-back digitization. Banks can effectively compete with fintech competitors by becoming digital institutions.

2| Explore new customer segments and business paradigms. Digital makes it easier than ever for banks to explore small business segments, even as they pursue existing markets.

3| Emphasize platform centricity and smart aggregation. Open banking standards can help banks to provide personalized products to customers in collaboration with third-party providers and fintechs.

4| Invest in personalizing the customer relationship. Banks should use personalized experiences to make customers' lives as frictionless as possible.

5| Focus on re-building trust and resiliency. Banks need to eliminate any biases in decisions made by machines.

6| Enshrine inclusivity into your digital strategy. Banks should use digital to reach customers who are left out by being physically and cognitively challenged.

7| Balance machine-driven and human-centric work. Create sturdy human-machine collaboration by reevaluating jobs for a shared environment. ●

Source: Forbes - The Work Ahead in Banking & Financial Services: The Digital Road to Financial Wellness 2

Greening the central bank balance sheet, or not?

Paul Fisher, fellow at the Cambridge Institute for Sustainability Leadership and senior adviser for Oliver Wyman, discusses how central banks can act to contribute to mitigating and adapting to climate change, and identifies some worthwhile interventions.

In recent years, a debate has emerged concerning the asset purchase programmes of the Eurosystem1 and, to a lesser extent, the Bank of England (BoE).2,3,4 In buying portfolios of corporate bonds, the central banks are supporting economic activity that is not yet consistent with the 2050 net zero carbon emissions targets of the European Union and the UK.

This debate has been much too narrow. It has ignored the wider context of central bank balance sheet expansion. Since the global financial crisis that began in 2007–08, the Eurosystem balance sheet has expanded more than fivefold, and that of the BoE more than twelvefold. These expansions will be persistent, reflecting both monetary policy and financial system requirements. But there has been little academic or public debate about the optimal composition of the resulting asset portfolios. The case has been made that these asset portfolios – and the operations used to acquire them – could be managed to affect financial stability conditions, without prejudice to monetary objectives.

This article argues that:

• Not only is it permissible for a central bank to be involved in climate mitigation activities, their existing mandates require it.

- The expansion of their balance sheets has given central banks the ability to act, without impacting adversely on monetary policy.
- The debate should consider all assets, not just corporate bond portfolios.
- Arrangements could be made to avoid central bank staff making detailed capital allocation decisions.
- Future debate should centre constructively on what problems central bank operations can help to fix and which policies are effective.

Central bank balance sheets and recent developments

Since the financial crisis, the approach to monetary policy by many central banks has changed markedly. Given the large demand shock, interest rates were cut to around zero, and central banks resorted to base monetary creation to stimulate inflation and support output.

In particular, the BoE and the Eurosystem embarked on large-scale asset purchase programmes of corporate bonds and sovereign debt. To achieve the monetary outcomes of these expansions – increasing the quantity of base money and lowering prevailing interest rates – it did not matter what was bought. Buying large quantities of sovereign debt brought down the risk-free rate – against which most asset prices are calculated. All rates of return were similarly affected and all spreads between assets were reduced. This can be fairly labelled quantitative easing.

The choice of which assets to buy was nevertheless significant and driven by related policy objectives. The yield curve was influenced by the choice of maturities bought. Direct action to purchase corporate bonds may also have had an additional impact on corporate financing, which was desirable given the weakness of commercial bank lending. In the US, concern over the housing market led the Federal Reserve to purchase housing-related assets. Purchase of private assets, rather than sovereign bonds, to ease particular market conditions in addition to expanding the money supply, can be fairly described as credit easing.

Fisher and Hughes Hallett9 argue that these expansions will persist, and not just because of monetary policy considerations. After the financial crisis, the liquidity regimes for commercial banks were tightened and the banks must now hold considerably more liquid assets on their balance sheets. Their reserve accounts (above any minimum required) are the most liquid asset they have. If central banks now reverse their expansions, they will discover demand for reserves is much higher than pre-financial crisis. From 2018, the Fed tried to actively reduce its asset holdings as interest rates were increased, but in 2019 – before they had proceeded very far with reversal – they started to experience episodes of volatility in short-term interest rates. That is exactly what one would expect as the supply of base money starts to edge below demand.

The broad question that arises is that, given the desired scale of the monetary base and in the absence of monetary policy or financial stability requirements, which assets should central banks hold in future? It could be largely sovereign debt as now, but there is no requirement that it must be. Different choices of asset composition could be consistent with the same level of interest rates and the same level of base money. Hence monetary policy would not be impacted significantly by making different choices.

Central banks and climate change

Some commentators, such as The Wall Street Journal, argue that climate change is not a valid policy matter for the central bank. To take climate change matters into account would mean a central bank operating outside of its monetary policy mandate that would bring its independence into question. Moreover, given the existing power of unelected central bank officials, it would be undemocratic and dangerous to stretch their objectives further. Even those who accept that it is a responsibility for central banks have argued it is not the central bank's role to allocate capital, and that market neutrality is necessary to avoid unintended economic distortions.

The counter-arguments include:

Everyone must play their part. Climate change is an existential threat to human existence. The Intergovernmental Panel on Climate Change describes the issue as being "widespread, rapid and intensifying", and UN secretary-general António Guterres said this was "code red for humanity". It is imperative for all actors in society to do whatever they can to mitigate (and help adaptation to) climate change.

Secondary objectives. About half the world's central banks have secondary objectives that usually require them to support governments' broader economic policies.13 Since climate change mitigation and adaptation is part of those broader policies, these central banks have a duty to engage.

Both the European Central Bank (ECB) and the BoE have secondary objectives. The Treaty on the Functioning of the European Union states: "Without prejudice to the objective of price stability, the European System of Central Banks shall support the general economic policies in the Union with a view to contributing to the achievement of the objectives of the Union." In 2021, the UK government included climate change explicitly in its guidance and remit letters to the BoE's policy committees, to clarify this.

Primary objectives. Climate change has significant, pervasive effects that impact all of the primary objectives of a central bank.15 Therefore, they have no choice but to take it into account. Most of the policy action to date has been in relation to prudential regulation and supervision, but climate shocks – both from physical events and the transition to a low-carbon economy – are a threat to monetary and financial stability. ●

Copyright Infopro Digital Limited. All rights reserved.
Source: OliverWyman

ISSUE (166) 2021 www.kba.com.kw

تمويلك أسهل مع "بيتك"

kfh.com 180 3333

@kfhgroup